تعاون
زيارة رئيس المجلس الأعلى
للدولة بليبيا- للجزائر ..
محطة أخرى للتشاور وتبادل
وجهات النظر من أجل إستعادة
الأمن والسلم بليبيا الشقيقة

جلسة استماع :
هيئة التنسيق برئاسة رئيس المجلس بالنيابة
تستمع إلى مسؤولي قطاع الصحة حول موضوع:
"التطورات الناجمة عن تفشي جائحة فيروس
كورونا المستجد والتدابير الاحترازية المتخذة
من طرف الدولة على جميع الأصعدة لمواجهته"
> مواجهة جائحة كوفيد - 19 مسؤولية الجميع ...
> أعضاء المجلس ينوهون بقرارات الرئيس ..
وينحنون إجلالا وإكبارا لتضحيات
منتسبي قطاع الصحة

السيد عبد المجيد تبون رئيس الجمهورية
في لقاءاته الدورية مع الأسرة الإعلامية
«ألتزم شخصيا بتنفيذ كل مطالب الحراك الشعبي
بداية من التعديل الدستوري
إلى تعديل قانون الانتخابات»
مجلس الأمة 87
تصدر عن مجلس الأمة
العدد السابع والثمانون -افريل- 2020 -الجزائر-
رئيس مجلس الأمة بالنيابة :
نثمن قرار رئيس الجمهورية بترسيم تاريخ
22 فبراير يوما وطنيا للأخوة والتلاحم
بين الشعب وجيشه من أجل الديمقراطية...
مناقشة مخطط عمل الحكومة
رئيس مجلس الأمة بالنيابة:
حكومة جراد تؤدي مهامها في مرحلة دقيقة...
نحو محطات هامة..
بعد المصادقة على
مخطط عمل الحكومة
الأوضاع الوطنية والمحلية..
في صلب انشغالات أعضاء المجلس

أعضاء مجلس الأمة يُصادقون على
قانون المالية التكميلي لسنة 2020
التفاصيل في العدد القادم

جلسات :

أعضاء المجلس يصادقون على 4 مشاريع قوانين تخص قطاعات التعليم العالي، التشغيل، والاتصالات السلكية واللاسلكية

.. ويطرحون أسئلة شفوية على أعضاء الحكومة تخص قطاعات: الأشغال العمومية، السياحة، الصحة والبيئة؛

افتتاحية العدد

22 فبراير 2019 - 22 فبراير 2020 سنة كاملة مرت على الحراك الشعبي الذي انطلق عبر مختلف أنحاء الوطن، بمشاركة جميع شرائح المجتمع التي أعلنت وبأسلوب سلمي حضاري رفضها لوضع لم يعد مقبولا إستمراره...

وقد كانت المسيرات الشعبية التي تجوب كل جمعة وثلاثاء أنحاء البلاد مثالا في السلمية، أشاد بها العالم بأسره، وكانت الإرادة الوطنية التي تحلت بها قيادة الجيش الوطني الشعبي صورة أخرى من الصور العظيمة لأداء المؤسسة العسكرية في حماية الشعب والوطن.

اليوم، وبعد مرحلة اتسمت بالمسؤولية الوطنية العالية انتصرت إرادة الشعب ، وتم انتخاب السيد عبد المجيد تبون ،رئيساً للجمهورية يوم 12 ديسمبر 2019 وتولى مهامه رسميا يوم 19 ديسمبر 2019، وتشكيل حكومة هي اليوم تعمل على تنفيذ مراحل البرنامج الذي تمت المصادقة عليه من البرلمان.

ووفاءً للشعب وهبته المباركة قرر السيد عبد المجيد تبون، رئيس الجمهورية اعتبار تاريخ 22 فبراير 2019 يوما وطنيا للأخوة والتلاحم بين الشعب وجيشه لإرساء دعائم الديمقراطية وتخليده ليبقى أحد المحطات التاريخية الكبرى في مسار الشعب الجزائري على مدى تاريخه الحافل بالمآثر والانتصارات.

وفي خضم هذه المعركة التي تخوضها البلاد فلقد هاجم العالم وباء قاتل شل الحياة الاجتماعية والاقتصادية، الأمر الذي أثر بشكل غير مسبوق على جميع سكان المعمورة، والجزائر من البلدان والشعوب التي تأثرت بهذه الجائحة إلى حد لم يصل إلى ما شاهدناه في دول متقدمة وذات قدرات مالية وتكنولوجية.

ورغم الوضع الإقتصادي الحالي فإن الإجراءات الوقائية التي سارعت الجزائر بها لمواجهة الوباء قد أدت إلى الحد من انتشاره، لقد أحدث هذا الوباء اضطرابات نفسية وهلع اجتماعي وعطل المؤسسات الاقتصادية على وجه الخصوص وعرقل عديد المشاريع وأدى إلى وضع أولويات في اهتمامات الدولة لتحل محل أخرى كانت مقررة في مختلف الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

البرلمان بدوره كان حاضرا في مواجهة هذه الجائحة من خلال المشاريع التي صادق عليها والمتعلقة بالقوانين التي أصبحت ضرورية لمواجهة الآثار التي خلفتها هذه الجائحة للحد من السلوكات غير السليمة الطائشة، وتلك التي تستغل مثل هذه الظروف لتزرع الشكوك وتعمل على المس بالسلم الاجتماعي.

وهكذا، فإن ولوج الشعب الجزائري لهذه المرحلة الجديدة ... من الطبيعي أن تبعث في المواطنين شغفا يبقى نبراسا يدفع الجميع إلى المزيد من التضامن لبناء الجمهورية الجديدة وإلى المزيد من اليقظة لحماية الوطن من كل الأخطار المحتملة مهما كانت مصادرها.

التحرير

دورية تصدر عن مجلس الأمة

الرئيس الشرفي:
السيد صالح قوجيل
رئيس مجلس الأمة بالنيابة

رئيس التحرير مسؤول النشر
عبد المجيد بن حديد

مستشارا التحرير
سليم رياحي
أحمد فيصل طالب

هيئة التحرير
كريمة بنود
د. سعاد بكار بنت طاعة الله
زين الدين رضوان لعمش

الصور : المصلحة التقنية لمجلس الأمة

الإخراج :
عبد الرحمان بوشايب

الطباعة: المؤسسة الوطنية للنشر والاشهار (anep) رويبة

ر.ت.م.د: 2641 - 1112
الإيداع القانوني: 98 - 1223
العنوان: 7، شارع زيروت يوسف
الهاتف: 59 60 74 021
الفاكس: 83 60 74 021
البريد الالكتروني:
revue*majliselouma.dz

الفهرس

السيد عبد المجيد تبون رئيس الجمهورية في لقاءاته الدورية مع الأسرة الإعلامية:
الحراك المبارك أنقذ البلاد من إنهيار كلي للدولة الوطنية 04

مخطط عمل الحكومة

رئيس مجلس الأمة بالنيابة في افتتاح جلسات مناقشة مخطط عمل الحكومة:
حكومة جراد تؤدي مهامها في مرحلة دقيقة... 13

الأوضاع الوطنية والمحلية.. في صلب انشغالات أعضاء المجلس 14

تدخلات رؤساء المجموعات البرلمانية 18

لائحة حول مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية 24

رئيس مجلس الأمة بالنيابة في اختتام جلسات مناقشة مخطط عمل الحكومة 27

نحو محطات هامة.. بعد المصادقة على مخطط عمل الحكومة 28

جلسات

القانون التوجيهي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي 30

القانون الذي يحدد مهام المجلس الوطني للبحث العلمي والتكنولوجيات وتشكيلته وتنظيمه 32

القانون العضوي المتعلق بتنصيب العمال ومراقبة التشغيل 34

القانون المتعلق بالاتصالات الراديوية 36

الأسئلة الشفوية
أعضاء مجلس الأمة يطرحون ثمانية (8) أسئلة شفوية على أعضاء في الحكومة 38

اجتماعات المكتب 43

نشاطات رئيس مجلس الأمة بالنيابة 46

تعاون
رئيس مجلس الأمة بالنيابة ورئيس المجلس الأعلى للدولة بليبيا
..تبادل وجهات النظر من أجل استعادة الأمن والسلم بليبيا الشقيقة 49

استقبالات 50

الملف

بعد اجتياح وباء كورونا في عديد دول العالم، وظهور عدة حالات ببلدنا، سارعت السلطات العليا للبلاد بوضع اجراءات وتدابير للحد من انتشار هذه الجائحة 42

رئيس الجمهورية يصدر 8 قرارات هامة للحد من إنتشر وباء كورونا

جلسة استماع
التطورات الناجمة عن تفشي فيروس كورونا المستجد والتدابير الاحترازية المتخذة من طرف الدولة على جميع الأصعدة لمواجهته 56

رئيس مجلس الأمة بالنيابة:
سنتجاوز هذه المرحلة الصعبة ونستخلص الدروس منها 80

السيد رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، خلال هذه اللقاءات مع عدد من الصحفيين من مختلف المؤسسات العمومية والخاصة والمسموعة والمرئية، تم التطرق إلى عديد القضايا التي تعيشها الجزائر بعد الهبة الشعبية التي اتسمت بالسلمية والفعالية والروح الوطنية العالية، وانتخاب رئيس للجمهورية هو اليوم يسعى لتحقيق برنامجه الانتخابي الذي تضمن مخططا شاملا لبناء الجمهورية الجديدة.

في هذه اللقاءات التي هي جزء من برنامجه الانتخابي قدم السيد الرئيس إجابات وافية لكل التساؤلات التي طرحها الصحفيون، في الاقتصاد والسياسة والاجتماع، والإصلاحات التي سوف تطرح للنقاش الشعبي من خلال مشروع الدستور الجديد، بالإضافة إلى الجهود والإمكانيات المنجزة لمجابهة جائحة كورونا كوفيد-19، صحيا ، اقتصاديا، اجتماعيا وتشريعيا، وكذا العلاقات الدولية.

الحراك المبارك أنقذ البلاد من إنهيار كلي للدولة الوطنية

وقد افتتح سيادته أول لقاءاته، باستقبال مجموعة من رجال الإعلام الذين تطرقوا من خلال أسئلتهم الموجهة لسيادة الرئيس إلى عديد المواضيع السياسية والاجتماعية والأقتصادية، وحتى تلك المتعلقة بقطاع التعليم والإعلام والعدالة، ثم اتبعت اللقاءات بالتطرق إلى موضوع الساعة وهو جائحة كورونا كوفيد-19 والإمكانيات التي رُصدت لمواجهتها، وفي هذا اللقاء كانت أولى الأسئلة حول التعديل الدستوري من خلال المشاورات التي أجراها السيد رئيس الجمهورية مع بعض الشخصيات السياسية والوطنية، وذلك كما يلي

كنتم قد استقبلتم سيدي الرئيس بعض الشخصيات الوطنية و أجريتم معهم مشاورات، هل تدخل هذه المشاورات في إطار الاصغاء لمطالب الحراك الشعبي ؟ وهل ستتم بلورة تلك الافكار المقدمة من طرفهم في الدستور المزمع تعديله؟ وكانت إجابة السيد الرئيس كما يلي:

«كنت قد وعدت في حملتي الانتخابية باستكمال مطالب الحراك الشعبي المبارك، هناك مطالب تحققت، وهناك أخرى تتحقق آنيا، وفيه آفاق أخرى سياسية التزمت بتحقيقها بما فيها تعديل الدستور والذي سيكون تعديلا جذريا»

«الهدف من التعديل الدستوري المقبل هو تفادي الوقوع في شبح أزمات سياسية مستقبلا»

«نسعى إلى الابتعاد عن الحكم الفردي والذي سوف يجسده الدستور القادم»

وعن موعد إجراء الإستفتاء حول التعديل الدستوري أجاب السيد الرئيس:

« فضلنا ان تكون هناك مسودة أولية للدستور والتي هي عبارة عن قاعدة نقاش حول مواده تحت إشراف لجنة من الخبراء في المجال وهذا تفاديا للنقاش العشوائي، وبعدها يعرض على البرلمان بغرفتيه لإثراء هذا النقاش وتلاقح جميع الأفكار والتصويت عليه، لنصل الى مرحلة الإستفتاء حول الدستوروالذي نفضل أن يكون تحت سلطة الهيئة العليا للانتخابات»

كما أعطى السيد الرئيس صورة محفزة للتوجه الاقتصادي للجزائر مستقبلا، ففي سؤال لأحد الصحفيين حول الشق الاقتصادي والذي كان كالآتي:هل تركيزكم على الجوانب السياسية في ظل غياب قرارات اقتصادية هامة يعود لصعوبة الوضع الإقتصادي ام تريدون بالإصلاح السياسي ان يكون طريقا معبدا لأي قرارات إقتصادية ؟

يقول السيد رئيس الجمهورية:

«بالأساس السياسة تخدم الإقتصاد وليس العكس فالمنهج السياسي المعتمد يكون وفق النظرة الإقتصادية إشتراكية أو ليبيرالية»

«إعادة بناء الإقتصاد ربما يكون عملا شاقا فيه قرارات استعجاليه ونحن بصدد اتخاذها وفيه قرارات على المدى المتوسط وأخرى على المدى البعيد وتبقى تلك الاستعجالية وعلى المدى المتوسط هي المعبدة للطريق للمدى الطويل «

اقتصادنا مبني على الاستيراد هذا الأخير قتل الانتاج الوطني وكل المبادرات الحقيقية لخلق صناعات تحويلية وميكانيكية أو غيرها»

«الاقتصدا من المفروض أنه يكون جالب للثروة، وينعكس إيجابا على البلاد والمواطن من حيث الرفاه، إذا لم يحقق هذه الغاية فهو اقتصاد سياسي»

«الإقتصاد الناجح يتطلب أن يكون على أرضية صلبة هذه الأخيرة هي كفاءاتنا الموجودة على مستوى الصناعة»

«نهدف لدعم قدرات الشباب المبدع والخلاق من خلال مؤسسات صغيرة وناشئة start-up»

«لن ننتهج التوجه السابق في الاستثمار الذي لم يأتي بأي نتيجة ،امد يدي لكل المقاولين الوطنيين و النزهاء من أجل بناء هذا الوطن وسوف نوفر لهم كل الإمكانيات والوسائل الممكنة من أجل العمل على خلق مناصب شغل جديدة وخلق الثروة للبلاد»

«الاقتصاد القوي يبنى أيضا على الاستقرار السياسي والاجتماعي واستقرار في القوانين المعمول بها»

وعن القدرة الشرائية للمواطن وطرق رفعها مستقبلا أجاب السيد الرئيس:

«قررنا أن يكون هناك إعفاء ضريبي لكل من مرتبه 30الف أو أقل في قانون المالية التكميلي القادم»

«سنفرض نوع من الرقابة على التجار في تخفيض الأسعار وسوف يحدث هناك نوع من التوازن في القدرة الشرائية»

«هناك مراجعة بخصوص الحد الأدنى من الأجور»

أما ظاهرة الحرقة وطرق معالجتها فكانت رؤية السيد الرئيس لذلك كما يلي:

«أولا : أتالم ككل الجزائريين حول هذه الظاهرة ثانيا أتساءل عن سبب إقدام الشباب على الانتحار والتي أعتبرها حالة نفسية معقدة يصعب الإجابة عليها فظاهرة الحرقة حينما ترتبط دوافعها بالفقر يمكن معالجتها أيضا بالتذمر السياسي يمكن معالجتها ،حينما نلاحظ وجود فئة إجتماعية كالأطباء مثلا أو موظف وزوجته الموظفة أيضا يلجأ ون للحرقة هنا نجد أنفسنا نقف أمام معضلة معقدة وحلولها صعبة»

من جهة أخرى حظي قطاع الإعلام بنصيب من الأسئلة الموجهة للسيد رئيس الجمهورية في هذا اللقاء، ففي سؤال حول الأليات والقوانين المتخذة بخصوص قطاع الإعلام ركز السيد الرئيس بإجابته على ما يلي:

«من بين إلتزاماتي في برنامجي الإنتخابي هي منح الحرية المطلقة للإعلام إلا ما يتناقض مع القوانين وكذا أخلاقيات المهنة والعادات والتقاليد للمجتمع الجزائري، كما أننا سنحارب بشراسة كل أساليب التشويه والأكاذيب والأخبار المغلوطة، وأتعهد بالحماية الإجتماعية لبعض الصحفيين خصوصا أولئك الذين مرتباتهم هزيلة وتكاد تكون تحت الحد الأدنى للأجور ولا توجد لديهم تغطية إجتماعية»

وعن تصوره للإصلاحات التربوية التي تتسم بالعصرنة والتحديث كانت إجابته:

«أمنع منعا باتا إدخال الإيديولوجية في التعليم»

«أسس التعليم الإبتدائي هي المواطنة وعليه فالهدف هو إخراج مواطن صالح من المدرسة»

«أما بخصوص البرنامج الدراسي فإننا نسعى لتخفيفه»

ألتزم شخصيا بتنفيذ كل مطالب الحراك الشعبي بداية من التعديل الدستوري إلى تعديل قانون الانتخابات

«نهدف إلى عصرنة التعليم وتكوين الأساتذة والمعلمين ،إعادة تأطير شاملة من الابتدائي إلى الثانوي وحتى التعليم العالي»

كما أبدى السيد رئيس الجمهورية في ذات السياق نبرة تذمر وألم عن المعاناة والمشقة التي يكابدها التلاميذ الذين يتواجدون بمناطق الظل في الوطن

«نأسف على الحالة المزرية للتلاميذ في بعض المناطق النائية على معاناتهم ومشقتهم من أجل الوصول للمدرسة رغم أن الدولة وفرت الإمكانيات(النقل المدرسي خصوصا) والذي هوا في الأساس موجه لتلك المناطق، وأيضا الأمر بالنسبة للإطعام المدرسي فلا يعقل أن تقدم وجبات باردة للتلاميذ، أو يقطع كلومترات عديدة مشيا على الأقدام للوصول إلى مدرسته»

وعن عمل العدالة، كان السؤال الأبرز الموجه للسيد الرئيس حول إجراءات إسترجاع الأموال المنهوبة من طرف العصابة ،وهل ستواصل العدالة مكافحتها للفساد بنفس الطريقة التي كانت قبل الانتخابات الرئاسية الفارطة !

« فيما يخص إسترجاع الأموال المنهوبة لايمكننا البت في أي شيء ما لم نتلق الضوء الأخضر من طرف العدالة وتحديد حجم الأموال المنهوبة والعدالة ستواصل مكافحة الفساد بدون هوادة وبأقصى العقوبات»

آخر شق من هذا الحوار، كان في السياسة الخارجية والتي برزت الجزائر في الأونة الأخيرة بقوة بإدارتها للملف الليبي وعن مدى استجابة بعض الدول الفاعلة في هذا الملف بخصوص إستعداد الجزائر إحتضان قمة بين الفرقاء الليبيين؟

«نحوز على ثقة كل الفرقاء الليبيين وكذا قبائل الجنوب الليبي في إحتضان هذه القمة وهم ينظرون إلينا كقوة حل لأزمتهم»

«الجزائر لديها تقاليد تاريخية منذ 1962 في الوساطة لحل الأزمات بين الدول والشعوب»

وفي سؤال حول التوتر الذي تعرفه العلاقات الفرنسية الجزائرية قال السيد الرئيس: «لا نقبل بأي حال من الأحوال التدخل في شؤوننا الداخلية، إننا دولة ذات سيادة ولسنا محمية لأي دولة، نحن دولة حرة تبني مستقبلها.»

«الأجواء الآن صافية و لا يوجد توتر ونسعى للتعاون في إطار الاحترام المتبادل.»

وفي لقائه هذه المرة بوسائل الإعلام الوطنية، تم التركيز على اجتماعه بولاة الجمهورية، وكذا التأكيد على أن الحراك المبارك أنقذ مشروع الدولة الوطنية وأبقى على مؤسسات الدولة، كما أشاد السيد الرئيس بالحراك الشعبي واعتبره "ظاهرة صحية" وحذر من محاولات اختراقه، وبالإضافة إلى قراره التاريخي بالتوقيع على مرسوم رئاسي يجعل من تاريخ يوم 22 فبراير من كل سنة يوما وطنيا تحت تسمية "اليوم الوطني للأخوة والتلاحم بين الشعب وجيشه من أجل الديمقراطية".

طاقمنا الطبي من أكفأ وأحسن أطباء العالم

وكان السؤال الأول حول اللقاء بولاة الجمهورية:

بمناسبة لقاء الحكومة مع ولاة الجمهورية مؤخرا،كنتم قد انتقدتم نمط تسيير الجماعات المحلية وذكرتم في خطابكم بالمناسبة أنها أثبتت محدوديتها، وهو الخطاب الذي لم نألفه من طرف الرؤساء السابقين، فهل تفكرون في الاعتماد على نمط جديد خصوصا أنكم ذكرتم التسيير اللامركزي فإلى أي حد يصل ستكون اللامركزية في التسيير، وهل هي نوع من الاستقلالية؟

"توجيهاتي كانت نابعة من درايتي بخبايا الأمور ، وأنا الذي قضيت أغلب حياتي الوظيفية في الجماعات المحلية"

"فضلنا التركيز على المشاكل والمعاناة التي يواجهها أغلب سكان مناطق الظل في التنمية وإيجاد حلول لها وهذا تجنبا للنزوح من تلك المناطق نحو المدن التي تعرف ما يفوق 65 % من نسبة السكان ما ينجر عنها ربما بعض الإيجابيات ولكن الكثير من السلبيات"

"من الأحسن تنمية المناطق الريفية وتوفير كل مستلزمات الضرورية للعيش على التوسع في المدن والذي ينهك مقدرات الدولة المالية وحينما لا يتوقف هذا التوسع يجرنا إلى كارثة ظهور المدن الموازية مثلما هو الأمر بالنسبة في البرازيل مثلا"

"كنت قد اقترحت على الرئيس الشاذلي رحمه الله سنة 1992 على إعادة النظر كليا في تنظيم الجماعات المحلية بما في ذلك لا مركزية القرار"

"نسعى إلى إعادة تنظيم للجماعات المحلية"

وفي نفس السياق وفي إطار لقاء الحكومة بالولاة كنتم قد شجعتم سيدي الرئيس على المبادرة في تسيير الشأن العام، فكيف تتصورون الملائمة بين تشجيع إطارات الدولة المسيرين على اتخاذ المبادرة في التسيير مع عدم التجريم؟

ما هي الحلول التي سوف تبادر بها الحكومة بخصوص أصحاب عقود ما قبل التشغيل مع مراعاة النجاعة الاقتصادية؟

"أنطلق من فكرة مفادها أن كل من يعمل كثيرا يخطأ، فالخطأ يمكن أن ينتج عن عدم كفاءة أو ربما عفوي، أو خطأ متعمد وعليه وجب التفريق في نوع الخطأ الذي ربما يكون نابع من زخم القرارات وكثافتها وعليه تكون العقوبة إدارية، ولكن ليس كمن يخطأ مثلا في الصفقات فهذا متعمد وجب تجريمه"

" إعادة النظر في آليات الرقابة وكذا إعادة هيكلة الإدارة والنصوص القانونية"

" عقود الإدماج هي تركة من النظام السابق، ولكننا نلتزم بتسوية ملفاتهم ولا يجب أن نتخلى عن هاته الفئة، وربما مع نهاية السنة نكون قد حللنا هذا الإشكال كليا"

وما هي قراءاتكم لتصاعد الاحتجاجات والاضرابات التي تشهدها البلاد من جميع القطاعات تقريبا تزامنا مع الذكرى الأولى للحراك الشعبي المبارك، وكذا تعامل الدولة أمنيا مع المحتجين؟

ما هي رسالتك للمحتجين الذين يخرجون كل جمعة؟

"أرى أن تسلسل هذه الإضرابات وفي قطاعات هامة وفي توقيت معين ليس سليما وليس بريئا، ولا أعتبر هذا ممارسة نقابية"

"أما بخصوص الحراك الشعبي المبارك فإنني أبلغكم بأنني أمضيت رسميا على مرسوم يقضي بجعل يوم 22 فبراير من كل سنة يوما وطنيا أسميناه اليوم الوطني للأخوة والتلاحم بين الشعب وجيشه من أجل الديمقراطية"

"الحراك المبارك أنقذ البلاد من انهيار كلي للدولة الوطنية مثلما يحدث اليوم في بعض الدول التي تبحث عن وساطة من أجل إنقاذ بلدانها"

"ألتزم شخصيا بتنفيذ كل مطالب الحراك الشعبي بداية من تعديل الدستور إلى تعديل قانون الانتخابات"

"رسالتي إلى المحتجين في الحراك الشعبي أنتم أحرار في التظاهر لكن حذاري من الاختراق فقط"

الجزائر كانت من أوائل الدول التي اتخذت قرارات احترازية على جميع المستويات من أجل مقاومة وباء كورونا

في المحور الاقتصادي للقاء كان لأحد الصحفيين سؤال يحمل شقين أساسيين بين طياته ، الأول هو معرفة الاليات التي ستعتمد عليها الدولة في تخفيض فاتورة الاستيراد وظاهرة تضخيم الفواتير من دون حرمان المواطن، بينما الثاني كان بخصوص أليات القضاء على البيروقراطية التي تواجه الاستثمار ؟ وكان رد السيد الرئيس كالآتي:

"في الحقيقة السؤالان وجيهان ويعبران عن تفكيري الشخصي، فالمعضلة الأساسية التي حطمت اقتصاد البلاد هي ظاهرة الرشوة... زيادة لظاهرة تضخيم الفواتير"

" لو نتحكم في ظاهرة تضخيم الفواتير سوف نربح أزيد من 25 % من العملة الصعبة"

"بالنسبة للشق الثاني من السؤال والمتعلق بالعراقيل التي تواجه الاستثمار ففي سنة 2001 اقترحت إنشاء ما يعرف باالشباك الموّحد والذي أعتبره حسب نظري مثل قاعدة الوحدة في المسرح وحدة المكان و وحدة الزمان، أي أنك تدخل لنفس العمارة تقدم كل وثائقك وتخرج منها وأنت جاهز لمباشرة عملك"

أما بخصوص هيكل الاستئناف ضروري فرأس المال بطبعه جبان فلا يعقل أن يغامر ويستثمر في إدارة متسلطة، وعليه وجب خلق هذا الهيكل من أجل تقديم التظلم، هذا فضلا عن تصوري الشخصي الذي لا أرى طائلا من الاستثمار الذي يجعلني مرتبط بالتبعية للخارج مدى الحياة ، وعليه وجب اجتنابه لأن ضرره أكثر من نفعه".

وعن التعديل الدستوري المزمع إجراؤه طرح أحد الصحفيين المشاركين سؤالا للسيد الرئيس حول غياب تصور للجنة المكلفة بإعداد مسودة الدستور بخصوص طبيعة نظام الحكم الذي يميل إليه السيد الرئيس و في الشق الثاني للسؤال كان حول مدى رغبة السيد الرئيس في رئاسة المجلس الأعلى للقضاء وردّ بهذا الشأن كما يلي:

"أولا بخصوص نظام الحكم فالنظام البرلماني يجب أن يتوفر على أحزاب قوية، تنظيم سياسي قوي، وتجربة كبيرة وراسخة في الديمقراطية وعليه فالجزائر هي دولة فتية في الديمقراطية تخطو خطواتها الأولى أحزابنا السياسية لم تصل بعد إلى مستوى تأطير كل المجتمع"

"النظام الرئاسي ومن خلال بعض التجارب لا يصلح وهذا من خلال انفراد الرئيس بقرارات الحكم وتسلطه، إذا من الأحسن المزج بين النظامين هناك من يسميه بالنظام شبه برلماني وآخرون بالشبه رئاسي، وعليه الاختيار يرجع للشعب وكل ما يختاره الشعب أنا معه"

في إطار التعديل الدستوري دائما طُرح سؤال حول إمكانية وضع آلية في الدستور تساعد الشباب في الانخراط في العمل السياسي، أجاب السيد الرئيس بما يلي:

"بالطبع الدستور الجديد تطرق لهذا الجانب من خلال الرقابة الشعبية، وكذا الفصل بين السلطات"

واختتم الإعلاميون لقائهم بالسيد الرئيس بسؤال يندرج في صلب العلاقات الخارجية والملف الليبي تحديدا، حيث كان السؤال الموجه إلى السيد الرئيس حول إمكانية إقامة حوار يجمع الفرقاء الليبيين مثلما اقترحته الجزائر في ظل تزايد الاقتتال بينهم؟

"أنا متفائل بحل الأزمة الليبية وهذا نظرا لبعض المؤشرات التي من بينها الثقة الكبيرة التي تحظى بها الجزائر في نظر كل الفرقاء الليبيين ، وكذا قبائل الجنوب والذين هم مؤمنون بضرورة تدخل الجزائر في الملف الليبي"

"المشكل ليس في الفرقاء الليبيين بقدر ما هو في التواجد الأجنبي في ليبيا والذي يؤجج من وتيرة الأزمة وإطالة أمدها، وحتى هؤلاء هم دول صديقة وشقيقة للجزائر ما يسمح لها بأن تكون حكما نزيها في الملف الليبي."

وفي لقاءاته مع الأسرة الإعلامية والتي تزامنت مع اجتياح العالم وباء كورونا كوفيد-19 والاستعدادات التي وضعت لمواجهة هذه الجائحة في الجزائر، بالإضافة إلى القضايا التي تتعلق بمواصلة عملية التنمية وتجاوز كل صعوبات المرحلة والتراكمات السابقة تحدث السيد الرئيس بصراحته المعهودة قائلا:

«بالبدء أترحم على ضحايا هذا الوباء من أفراد الجيش الأبيض (سائق سيارة الاسعاف بمستشفى بوفاريك والطبيب المعالج بمستشفى البليدة)، وبصفتي المسؤول الأول عن البلاد فإنني أتتبع بكل اهتمام تطور الأرقام لهذا الوباء، وكذا الوسائل الموضوعة ميدانيا لمواجهته، فضلا عن تنظيم الصفوف انطلاقا من المستشفى وصولا لرئاسة الجمهورية عن طريق وزارة الصحة واللجنة الوطنية المخصصة لمجابهة وباء كورونا.»

ملتزم شخصيا بدعم ومرافقة الحرفيين المتضررين من الحجر الصحي

وأضاف» أن هذا الوباء حقا مرشح للتفاقم ولكن ليس بصفة كارثية بالمقارنة مع كبريات الدول وأن قدرات الدولة من أجل مواجهة الوباء موجودة وجاهزة ولم تستعمل كلها. وبلغة الأرقام قال السيد الرئيس أن الدولة أنتجت أزيد من 80 ألف كمامة وقفازات وحوالي 100 مليون قناع، هذا زيادة عن اقتناء 30 ألف جهاز اختبار كورونا من دولة الصين كما أن الدولة أنتجت نسب معتبرة من دواء كلوروكين الذي أثبت نجاعته، منوها بالطاقم الطبي المجند والذي اعتبره السيد الرئيس في معرض اجابته أنه من أكفء وأحسن أطباء العالم ، وزيادة على ما سبق فإنّ قدرات الجيش الوطني الشعبي لم تستغل بعد، مشددا في نفس السياق على ضرورة تقيد المواطنين بإجراءات السلامة والحجر الصحي والتي هي الطريقة المثلى للقضاء على وباء كورونا.

لا تنازل عن الدعم الاجتماعي باعتباره مكسبا من مكاسب الدولة

ومن جهة أخرى تساءل الإعلاميون في هذا الحوار عن حالة التهويل والدعاية المنهجة من خلال بعض وسائل الاعلام الأجنبية و التشكيك في صحة الأرقام المعلنة واذ كانت هي السبب الرئيسي الذي دفع بالدولة لجعل المعلومة حكرا على وزارة الصحة فقط؟

يقول السيد الرئيس :

«هناك وكالة أنباء تابعة لدولة كبرى نشرت بأن جهود الجزائر في مكافحة هذا الوباء أكبر من جهود بعض الدول الأوربية، بينما هناك أطراف داخلية تحاول التهويل وتحطيم المعنويات .

فضلنا أن يكون التواصل رسميا ومعروف وهذا عبر وزارة الصحة تفاديا لهذا التهويل والذي يصب دوما في إطار الهجمة الشرسة على الجزائر منذ مدة.»

وعن الراي القائل بأن الدولة تأخرت في اتخاذ قرارات استباقية من أجل احتواء الوباء؟ ردّ السيد الرئيس قائلا:

«هذا الكلام غير حقيقي ويصب دوما في خانة التهويل والتشويه لجهود الدولة مثلما سبق القول، وعليه فالجزائر كانت من أوائل الدول التي اتخذت رزنامة قرارات احترازية من أجل مقاومة هذا الوباء وقبل الدول الأوربية حتى، فبينما أغلقت الجزائر المدارس والجامعات والملاعب كانت هناك بعض الدول الكبرى تشهد إقامة مباريات كرة القدم والنتيجة يعرفها الجميع، زيادة على هذا كنّاأول من أجلى رعاياه بالخارج (ووهان الصينية بالخصوص) ووفرنا لهم أفخم الفنادق من اجل فترة العزل الصحي، كما ألغينا كل الرحلات الداخلية والخارجية قبل أن يشهد هذا الوباء تطورا لأرقامه.

وعن سؤال يتعلق بمدى نجاعة العلاج بالكلوروكين؟ أجاب سيادة الرئيس أنه حتى بخصوص هذا الدواء كانت الجزائر من أوائل الدول التي اعتمدت عليه للعلاج، ولكن للأسف لم ننجو من حملات التشويه والتي قادتها أبواق إعلامية من وراء البحار رغم أن هذا الموضوع يعرف جدلا طبيا صرف لا علاقة له بالسياسة، وبالرغم من كل ذلك أثبت هذا الدواء نجاعته عندنا و في بعض الدول.»

وبخصوص شكوى بعض العاملين في قطاع الصحة من قلة توفر وسائل الحماية ردّ السيد الرئيس:

«الدولة سخرت 370 مليارديناردينار من أجل مواجهة وباء كورونا وأضفنا لها 100 مليار دولار كما أن هناك اقتراح من البنك الدولي لتقديم مساعدة بدون فوائد بقيمة 130 مليون دولار.»

«وقد أمضيت على مرسوم يؤسس لعلاوة الخطر للأطباء والسلك شبه طبي ما بين 10 ألاف إلى 40 ألف دينار لمدة ثلاث أشهر قابلة للتمديد إذا ما طالت مدة هذا الوباء وتبعناه بمرسوم تنفيذي آخر لعمال النظافة وأسلاك الأمن والدرك الوطني بهذا الخصوص.»

وفي سؤال عن إمكانية تطبيق حجر صحي صارم على مستوى الوطن أجاب السيد الرئيس: «قراراتنا تتخذ بصفة تدريجية ومنطقية في آن وعليه فلا ينبغي أن نقيم حجرا على ولايات لم تسجل بها حالات إصابة ، فضلا عن أن الصعوبة في تطبيق مثل هذا القرار تكمن في طريقة تسييره».

أما بخصوص الرعايا العالقين بتركيا فأجاب السيد الرئيس :

« مثلما سبق كنا الأوائل الذين أجلوا رعاياهم وفي تركيا بالذات حيث أجلت الجزائر ما يقارب من 8 آلاف جزائري، يوم 20/21 مارس من تركيا على متن ثلاث طائرات تابعة للخطوط الجزائرية وثلاث للخطوط التركية ، ولكننا تفاجئنا فيما بعد بوجود آلاف العالقين هناك مما استدعى منا وضع قائمة تحدد من نجلي لأننا اكتشفنا أن هناك من يحوز على تذكرة سفر منتهية الصلاحية وهناك من لا يحوز على تذكرة سفر أصلا.»

شغلي الشاغل خلق مناصب شغل والقضاء على البطالة

كما أكد السيد الرئيس التزامه الشخصي بدعم ومرافقة الحرفيين المتضررين من الحجر الصحي، وكذا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي قال بأن الدولة ستتكفل بكل الوسائل الممكنة لتفادي أفلاسها وهذا في معرض إجابته عن سؤال بخصوص إمكانية تعرض هذه المؤسسات وأصحاب الحرف والمهن للإفلاس من تبعات الحجر الصحي وما يقتضيه من توقف أغلب الانشطة الاقتصادية.

و في رده عن سؤال حول شكوى سكان البليدة بخصوص نقص في المواد الغذائية وهل للدولة مخزون كاف لمواجهة الندرة المحتملة في المواد الأساسية قال السيد الرئيس:

«مخزون الدولة موجود ويكفي حتى شهر أوت القادم وأن إنتاجنا من السميد تضاعف ثلاث مرات منوها على أن المشكل يكمن في التخزين الغير قانوني من طرف بعض التجار بغرض الاحتكار والمضاربة في الاسعار، مطالبا الولاة بالتدخل من أجل تنظيم التوزيع لهذه المواد.»

وعن مدى إمكانية تمديد تعليق الموسم الدراسي، أكد سيادته تمديد التعليق ما لم تتغلب الدولة على هذا الوباء.

وفيما يتصل بالتعديل الدستوري والإصلاحات التي تعهد بها في برنامجه الانتخابي واحتمال وجود خطة بديلة نظرا للمتغيرات التي تشهدها الجزائر جراء هذا الوباء رد السيد الرئيس:

« أنه لا يوجد هناك خطة بديلة وأنه مستمر في الاصلاحات العميقة التي تعهد بها في برنامجه الانتخابي وكل ما في الأمر أن هذه الجائحة رمت بثقلها على كل المواضيع، فنحن منهمكون أكثر بها لكن الاصلاحات ماضية .»

العلاقات الجزائرية-الصينية تاريخية والتعاون قائم ومتميز

وعن صدمة أسعار البترول التي واجهت بداية عهدته يجيب السيد الرئيس:

«الأهم بالنسبة لنا هي أنها أزمة ظرفية وليست أزمة هيكلية أنا متيقن من قدراتنا الاقتصادية، فقدراتنا الفلاحية تنتج ما يزيد عن 25 مليار دولار تقريبا مثل البترول ،واحتياطي الصرف لا يزال في مستواه» وهنا لا يجب القياس بالماضي لأن الماضي كان فيه ما يقارب الـ 30 % تضخيم للفواتير.. بالنسبة لي أعتبر أن اقتصادنا ربح 30 % من قيمته مادمنا قضينا على تضخيم الفواتير...لماذا لا تستغل المواد النادرة التي تحتويها الجزائر -تعتبر الثالثة أو الرابعة عالميا - وعليه منحت الضوء الاخضر للحكومة لإحصاء هذه المواد وتحضير دفتر شروط من اجل استغلالها»

«نسعى من أجل خلق اقتصاد معرفة وفي هذا المجال طلبت من وزير التعليم العالي أنني على استعداد للترخيص لكل الجامعات من أجل إقامة مكاتب دراسات تجارية»

وفي سؤال حول الاستراتيجية المتبعة من أجل التنمية الاقتصادية في ظل ركود اقتصادي عالمي، أجاب عنه السيد الرئيس بما يلي:

لا أعتقد بأن هناك ركود اقتصادي كلي، حتى ان تكهنات البنك العالمي وصندوق النقد الدولي يتكهن بزيادة في النمو الاقتصادي الجزائري لسنة 2020 بحوالي 2 % ،أعتقد أنه من هنا إلى نهاية السنة سوف نشهد نموا اقتصاديا معتبرا وشغلي الشاغل هو خلق مناصب شغل والقضاء على البطالة وهذا بحد ذاته يجعل النمو الاقتصادي يرتفع»

كما تطرق اللقاء الإعلامي مع السيد الرئيس إلى الدعم الاجتماعي للدولة في ظل الأوضاع الاقتصادية الصعبة ليؤكد على ذلك قائلا:

« أن لا تنازل عنها باعتبارها مكسبا من مكاسب الدولة.»

وفي إطار العلاقات الجزائرية الصينية خاصة في ظل جائحة كورونا والتي طُرح بشأنها سؤال حول ما ذكرته الحكومة الصينية بأنها ترد الجميل للسيد الرئيس عبد المجيد تبون ، وكذا الاضافة التي يقدمها الفريق الطبي الصيني المتواجد بالجزائر، ليذكّر السيد الرئيس مجددا في إجابته بتلك الهجمات التي تعرضت لها الدولة الجزائرية خصوصا حينما قَدم هذا الفريق الطبي للجزائر ونشر في وسائل إعلامية أنه حُول إلى المؤسسة العسكرية ومستشفى عين النّعجة عوض المستشفيات المدنية، وكل هذا يصب في خانة التهويل والتشويش على جهود الجزائر.

«أما بخصوص الجميل الذي تحدثت عنه الصين فببساطة كنا أول من هبّ لمساعدة الصين حينما كانت تعرف هذه الجائحة بداياتها هناك» كما عرج السيد الرئيس على تاريخ العلاقات الصينية الجزائرية و ما عرفته من أواصر تاريخية، ولعل المعركة الدبلوماسية التي خاضتها الجزائر من أجل أن تكسب الصين مقعدا دائما بمجلس الأمن خير مثال.

وفي الأخير كان هناك سؤال من احد الصحفيين حول الإجراءات المتخذة من طرف الرئيس كباقي رؤساء دول العالم لتفادي هذا الوباء وكان رده «بأنه ملتزم بكل إجراءات السلامة الموصى بها ، كما أنه ألغى مجالس الوزراء والحكومة وعوض بتقنية التحادث عن بعد video conference.»

وختم السيد الرئيس حواره هذا بالتشديد على ضرورة التزام إجراءات الحجر الصحي من طرف المواطنين واتباع إجراءات السلامة كارتداء الكمامات والقفازات والتعقيم المستمر للأيدي، الذي حسبه هو الوسيلة الناجعة للقضاء على هذا الوباء.

مخطط عمل الحكومـــة

شرع أعضاء مجلس الأمة في مناقشة مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية. ولهذا الغرض خصص المجلس جلسات علنية يومي 15 و16 فيفري 2020 ، برئاسة السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة بالنيابة. وبحضور الوزير الأول السيد عبد العزيز جراد، وطاقمه الوزاري .

وقد استُهلت جلسة يوم السبت 15 فيفري 2020 بكلمة قصيرة للسيد صالح قوجيل تلاها عرض السيد الوزير الأول للمحاور الرئيسية لمخطط عمل الحكومة، تبعته مباشرة تدخلات السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة حول مضمون العرض ووثيقة المخطط، حيث عبروا بهذه المُناسبة عن العديد من الانشغالات وطلبوا تقديم مزيد التوضيحات حول القضايا، ذات البعدين المحلي والوطني، كما أشادوا بالجوانب الإيجابية التي حملها المخطط في محاوره الخمسة.

أما جلسة يوم الأحد 16 فيفري 2020، فخُصصت لسماع تدخلات رؤساء المجموعات البرلمانية الممثلة في مجلس الأمة وكذا ردود السيد الوزير الأول على تدخلات السيدات والسادة أعضاء المجلس.

1/ كلمة رئيس مجلس الأمة بالنيابة
2/عرض الوزير الأول
3/ تدخلات أعضاء مجلس الأمة
4 / تدخلات رؤساء المجموعات البرلمانية
5/ رد الوزير الأول
6/ اللائحة
7 / كلمة رئيس مجلس الأمة بالنيابة في اختتام الجلسات

للتذكير فإن برنامج الحكومة تضمن خمس فصول وهي :

- **من أجل جمهورية جديدة نابعة من التطلعات الشعبية**
- **الإصلاح المالي والتجديد الإقتصادي**
- **من أجل تنمية بشرية وسياسية إجتماعية**
- **من أجل سياسة خارجية نشطة واستباقية**
- **تعزيز الأمن والدفاع الوطنيين**

في جلسة علنية ترأسها السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة بالنيابة، قدم الوزير الأول عبد العزيز جراد مشروع عمل الحكومة أمام أعضاء مجلس الأمة، وذلك يوم السبت 15 فبراير 2020.

وجاء مشروع عمل الحكومة متضمنا ما وعد به رئيس الجمهورية المنتخب السيد عبد المجيد تبون في حملته الانتخابية للنهوض بالمجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية بشيء من التفصيل والرؤيا الواقعية القابلة للتطبيق مع توفير الامكانيات المادية والبشرية الضرورية.

رئيس مجلس الأمة بالنيابة في افتتاح جلسات مناقشة مخطط عمل الحكومة:

حكومة جراد تؤدي مهامها في مرحلة دقيقة...

بعدما هنأ رئيس مجلس الأمة بالنيابة السيد صالح قوجيل عبد العزيز جراد بتعيينه وزيرا أول وكذا أعضاء الحكومة على توليهم مناصبهم وتمنى لهم النجاح في المهام التي أسندت إليهم في هذه المرحلة الدقيقة والمصيرية.

أكد أن حكومة الوزير الأول عبد العزيز جراد تؤدي مهامها في مرحلة مصيرية بهدف تحقيق التزامات رئيس الجمهورية

الأوضاع الوطنية والمحلية.. في صلب انشغالات أعضاء المجلس

الأعضاء وبعد استماعهم لعرض الوزير الأول لمخطط عمل الحكومة، تداولوا على منصة المجلس ليتولوا بالنقاش والتحليل محاور البرنامج من منطلق الوصول إلى أفضل الوسائل وأنجع الإمكانيات من أجل تنمية شاملة تتجاوز آثار الماضي وتنطلق نحو المستقبل بإرادة البناء الحقيقي للجزائر الجديدة.

وقد كان النقاش على مستوى من المسؤولية، ومن النقد الموضوعي والرؤيا المتفتحة قدمت صورة مميزة للعمل البرلماني الذي يرقى إلى مستوى التحديات التي تواجهها البلاد خاصة في هذه المرحلة السياسية والاقتصادية الدقيقة.

محمد عرباوي

محمد عمارة

عبد الحق قازي ثاني

محمد بوبطيمة

أحمد بوزيان

محمد بوبكر

عبد المالك تاشريفت

علي بلوط

حود مويسه محمد مداني

أحمد خرشي

غازي جابري

مصطفى جبان

حكيم طمراوي

سعدية جعفر

ناصر بن نبري

عمار ملاح

عبيد بيبي

مليك خذيري

ليلى براهيمي

حميد بوزكري

فاتح قرواني

محمد قطشة

عبد الوهاب بن زعيم

فؤاد سبوتة

عبد القادر مولخلوة

فريد بحري

العيد ماضوي

مولود مبارك فلوتي

محمود قيساري

محمد خليفة

سليمان زيان

محمد سالمي

إلياس عاشور

لويزة شاشوة

عبد الحليم لطرش

أحمد دزيري

محمد بن طبة

محمد العيد بلاع

فتاح طالبي

عبد القادر جديع

عبد الكريم قريشي

عياش جبابلية

نور الدين بالأطرش

الطاهر غزيل

بوجمعة زفان

بومدين لطفي شيبان

خافي أخمادو

عبد المجيد مختار

محمد عامر

الحاج عبد القادر قرينيك

عبد الكريم مباركية

عبد القادر شنيني

خليل الزين

عبد الرحمان مدني

مختارية شنتوف

محمد راشدي

مومن الغالي

وحيد فاضل

محمد الطيب العسكري

محمد نافع يحياوي

مصطفى جغدالي

رشيد بوسحابة

محمد الواد

من جهته واثر الانتهاء من النقاش الذي شمل 63 متدخلا، أثنى الوزير الأول في رده على المستوى الرفيع للنقاش والاهتمام الذي توزع بشكل منطقي وتنموي، عاكسا الصورة الواقعية لمطالب وطموحات المواطنين والرغبة في العمل الجاد والتعاون الذي من شأنه تحقيق النتائج المرجوة.

أما رؤساء المجموعات البرلمانية فقد تعرضوا للمشروع بشكل مفصل مع استعراض لمجريات الأزمة التي عاشتها البلاد معبرين عن إكبارهم للحراك الشعبي، الذي خلص البلاد من كابوس النظام السابق وتبعاته التي أغرقت البلاد في الفساد والانحراف.

وفي رؤيتهم لمستقبل العمل الوطني قدموا صورة متفائلة لما يمكن أن يحققه هذا البرنامج الطموح الذي جاء كترجمة أمينة لما وعد به رئيس الجمهورية الجزائريين لرفع الغبن و إخراج البلاد من كابوس التأخر الذي فُرض عليها.

السيد علي جرباع
رئيس المجموعة البرلمانية لحزب التجمّع الوطني الديمقراطي

بسم الله الرحمن الرحيم
السيد رئيس مجلس الأمة الفاضل،
معالي الوزير الأول،
السيدات والسادة أعضاء الحكومة المحترمين،
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة المحترمين،
أسرة الإعلام الهادف،
السيدات و السادة الحضور،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

إن الجزائر التي كانت بالأمس منارة ثورية وقبلة الأحرار في العالم تستحق وضعا أفضل بكثير مما هي عليه اليوم، لأنه وببساطة تستطيع أن تكون افضل، لما لها من رصيد تاريخي. والأكثر من ذلك هذه الفرصة التاريخية التي أحدثها الحراك الشعبي والتجاوب الذي قوبل به من طرف السلطات العليا للبلاد قيادة وجيشا. والتي نحن اليوم نتعاطى مع أولى مخرجاته أو بالأحرى نتائجه من خلال مناقشتنا لأول مخطط عمل الحكومة يترجم التزامات رئيس الجمهورية المنتخب، ونحن على أعتاب السنة الأولى للحراك الشعبي، فإننا في المجموعة البرلمانية للتجمع الوطني الديمقراطي وبهذه المناسبة أوجه تحية إكبار و تقدير لهذا الشعب العظيم الذي انطلق ذات 22 فبراير.

هذا الحراك الذي قدم للعالم درساً جديداً لم تسبق إليه مدارس الشعوب الأخرى بسلميته المعبرة عن نضج المجتمع الجزائري وثقافة المواطنة العالية لديه والمشاركة النوعية لكل فئات المجتمع المختلفة، وقد برز فيه دور المرأة الجزائرية وهو ما كسر الصورة النمطية التي اعتاد عليها الجزائري. كما ضرب الحراك أروع مثال في التحام غالبية أبناء الوطن الواحد واصطفافهم تحت شعار موحد، وهو القطيعة مع ممارسات النظام السابق لبناء جزائر جديدة تبنى على مؤسسات منتخبة ديمقراطياً وشفافية تامة و عدالة مستقلة و اعلاماً حراً و مستقلاً، بإرادة هذا الشعب العظيم الذي أثبت عبر التاريخ بأنه شعب المعجزات. يعرف كيف يجابه المحن والصعوبات مهما عظمت ويتغلب عليها. وذلك نابعاً من وفائه و اخلاصه لمبادئه الوطنية و قيمه العريقة المستوحاة من قيم ثورة نوفمبر المجيدة الخالدة العظيمة عظمة رجالاتها الذين ضحوا بالغالي والنفيس من أجل جزائر حرة مستقلة.

وعليه فالشعب الجزائري هو أكثر الشعوب إدراكا للحقوق و الحريات وأهميتها لما عرفه من سلب لحريته خلال مرحلة الإستدمار الغاشم.

نعم سيدي الرئيس، القاصي والداني يعرف بأن الجزائر مرت بمرحلة هي من احلك و أصعب مراحلها. مرحلة دقيقة وبالغة الحساسية وخطيرة كادت أن تعصف ببلدنا العزيز الغالي، و تؤدي به إلى ما لا تحمد عقباه لولا يقظة المؤسسة العسكرية. و بهذه المناسبة و من هذا المقام المحترم أرفع باسمي وباسم المجموعة البرلمانية للتجمع الوطني الديمقراطي تحية تقدير واحترام واكبار لمؤسستنا العسكرية و لقيادتها الرشيدة. هذه المؤسسة الصرح التي لم تخلف وعدها و موعدها مع التاريخ، فكانت ذلك الحصن المنيع والضامن للمطالب المشروعة وصولاً إلى إجراء انتخابات رئاسية تحت إشراف سلطة وطنية مستقلة في جو ديمقراطي. أفرزت عن انتخاب السيد عبد المجيد تبون رئيساً للجمهورية، الذي سيطبق برنامجاً بما يكفل بناء جزائر جديدة لا مكان فيها للممارسات القديمة، دولة لا مكان فيها للعقليات السابقة. جزائر التغيير كما ينشدها هذا الجيل المؤمن بالتغيير في ظل التعبير الحر و المسؤول.

سيدي الرئيس،

من خلال قراءتنا المتأنية وتمعننا لمخطط الحكومة بمحاوره الخمس فإننا في المجموعة البرلمانية للتجمع الوطني الديمقراطي ننوه بمضمونه ونثمنه وندعمه لكونه يعكس الإرادة الشعبية الرامية إلى إحداث التغيير، التغيير الجذري في نظام الحكم وتحسين الحياة اليومية للمواطن الجزائري خاصة ما تعلق بتوفير مناصب الشغل ولفئة الشباب على وجه الخصوص يحمل العديد من الايجابيات خاصة ما يتعلق بالحكامة التي تتجلى في مظاهر شتى، ابتداء من الدستور والمؤسسات والهياكل الدستورية و القوانين مروراً باحترام مبدأ الفصل بين السلطات وتكريس دولة الحق والقانون فالمجتمع يعكس بشكل واضح الممارسات من قبل القائمين بتسيير أموره. حيث أنه يعطينا نموذجاً واضحاً عن ديمقراطية الدولة امكانية وصفها بدولة الحق و القانون، فالمجتمع بكل مكوناته هو المقيم الأساسي لأداء مؤسسات الدولة وهو الذي يمكن من طرح أسئلة حول أداء تلك المؤسسات. وتعتبر الإجابة عن تلك التساؤلات هي المرشد الأساسي أو المعيار الحقيقي يتم تقييم مؤسسات الدولة من خلاله ويكون ذلك بمراعاة عدد من المبادئ القائمة على ضرورة احترام الحريات الشخصية من خلال ضمان الحريات الفردية والتشبث بالقيم الإنسانية وهو امر جد مهم إن ما يترتب على تكريس دولة الحق والقانون هو توسيع محاربة الفساد وفق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد المعتمدة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة المتخذة في 31/10/2003 والتي دخلت حيز التطبيق في 14/12/2005 وخاصة المادة 43 منه في الفصل الرابع وتحيين منظومتنا القانونية ذات الصلة و احترامها في هذا المجال و مجال تسيير الأفراد والجماعات بهدف تمكينهم من العيش وفق منهج يسوده العدل الجماعي وحمايتهم دون النظر إلى إيديولوجيتهم وتحرير السلطة القضائية والتكريس الفعلي لمبدأ الفصل بين السلطات للعمل بمقتضيات الحق والقانون وتحديد مهمة و ماهية كل سلطة حتى لا تتحول ممارسة تلك السلطة الى فوضى.

وصولا إلى احترام الحريات الأساسية والجماعية للمواطنين وإشراك كل الفاعلين من مجتمع مدني وجمعيات و نقابات وغيرها في اتحاذ القرار.

فمفهوم الحكامة يبرز كمظهر الحكم الصالح لإيجاد حلول ناجعة للمعضلات بمختلفها.

فالحكامة بأبعادها الثلاثة السياسي والتقني والاقتصادي تتوافق و تطوير مفاهيم التنمية البشرية ثم التنمية المستدامة أي الانتقال من الرأسمال البشري إلى الرأسمال الاجتماعي وصولاً إلى التنمية البشرية من خلال البعد الوطني المتمثل في العدالة الاجتماعية.

إن مفهوم العدالة الاجتماعية بدلالاته المتعددة تنبع منه ثلاث (3) قضايا: هيَ قضية المساواة وعدم التمييز تكافؤ الفرص، وقضية الضمان الاجتماعي وقضية التوزيع العادل للموارد و إزالة كل ما يؤدي إلى التهميش والإقصاء الاجتماعي والحرمان من بعض الحقوق و توفير فرص متساوية و تمكين الأفراد من الفرص والتنافس على قدم المساواة بتوافر قدرات معينة.

إذاً انطلاقا من البعد الوطني مروراً بالبعد العالمي وصولاً إلى البعد الزمني المتعلق بمصالح الأجيال الحالية و اللاحقة مما يتطلب مشاركة الموطنين من عدة مستويات و ذلك عبر الانتخابات العامة لمؤسسات الحكم وعبر تفعيل دور الاحزاب السياسية وضمان حرية العمل النقابي كل هذا وذلك ما يتضح لنا جليا في هذا المخطط عمل الحكومة وهو ما نثمنه.

سيدي الرئيس

صحيح أننا نقف اليوم أمام تحديات و رهانات أقل ما يمكن القول عنها أنها صعبة، لكنها ليست مستحيلة إذا صدقت النيات وخلص الجهد وعلى رأس هذه التحديات استعادة ثقة الشعب في مؤسسات دولته ، فمتى نجحنا في ربط جسر الثقة بين المواطن ومؤسسات دولته تصبح الطريق نحو التغيير سالكاً و تصبح بقية الأهداف المرسومة قابلة للتحقيق.

إن ما يرفع منسوب التفاؤل فينا بأننا نخطو في الاتجاه الصحيح وهو ولأول مرة على ما أعتقد نناقش مخطط عمل الحكومة بتجاوب ولحد بعيد مع متطلبات الشعب. مخطط يحاول بلورة الالتزامات ال 54 التي قطعها رئيس الجمهورية من أجل ترجمتها على أرض الواقع إن من مؤشرات دخول الجزائر عهداً جديداً هي تلك الحركية النشطة للدبلوماسية خلال الفترة القصيرة الماضية ن حيث استعادت فيها دورها ومكانتها الطبيعية من خلال عمل دبلوماسيتها على عقيدتها الثابتة والمتمثلة في انتهاج الحوار والحوار وحده لحل النزاعات. وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وهو ما يجعل صوت الجزائر محترماً و موثوقاً به و مستمعاً إليه.

كما نثني على الموقف الجزائري المشرف من القضية الفلسطينية.

في الأخير بودي سيدي الرئيس أن أعرج وفي عجالة على موضوع أثار الكثير من الجدل ، و هو ظاهرة التهرب الضريبي هذه الظاهرة الخطيرة، بل هذا السرطان الذي ينخر جسد الدولة، هذا الاعتداء الغير مباشر على القوانين المنظمة للضريبة و ما ينجم عنه من أضرار على الخزينة العمومية والإنفاق العام. مما يشكل اعتداء على أموال الدولة، مما يستوجب على السلطة البحث عن ايجاد الاطار القانوني لاسترجاع الاموال المستحقة وسد الطريق امام هذه الظاهرة والحد من الأثار السلبية وذلك بـ:

• تنمية الوعي الأخلاقي.

• صياغة القوانين الضريبية على نحو سليم وبطريقة محكمة بحيث لا مجال لوجود ثغرات قانونية وتحسين التشريع الضريبي واستقراره.

• الحرص على تطبيق النظام الضريبي على نحو عادل.

• الشفافية الضريبية أي الطريقة التي يمكن من خلالها عرض القوانين والأنظمة والتعليمات الضريبية على المكلفين بالضريبة مما يسمح بالإطلاع عليها عبر الوسائل والطرق المتعامل بها.

• تطوير آليات الرقابة الجبائية.

• تطوير الإدارة الضريبية أي إصلاح الإدارة الضريبية من الجانب المادي و البشري.

وفي مجال السياحة، لكون السياحة تمثل قطاعاً اقتصاديا يخلق ثروة بديلة أو مكملة في الجباية البترولية. وجب على الفاعلين في هذا القطاع و على السلطات العليا في البلاد، وضع مخطط مكتمل الأركان يتبنى في أهدافه تطوير التنمية السياحية مما يبدد التساؤل عن العوائق والعراقيل التي حالت دون تطور هذا القطاع و ايجاد الحلول الممكنة.

وفي مجال العدالة، لكي نكون بصدد عدالة مستقلة و لتحرير السلطة القضائية – دون أن ننكر استقلاليتها – فيجب إعادة النظر في القانون الأساسي للقضاة و معالي وزير العدل ابن هذا القطاع يعرف جيدا ما أقصد.

السيد الهاشمي جيّار
رئيس المجموعة البرلمانية للثلث الرئاسي

السيد الرئيس الموقر،
السيد الوزير الأول المحترم،
السيدات والسادة أعضاء الحكومة الأفاضل،
زميلاتي زملائي،
الحضور الكريم،
السلام عليكم جميعا.

لاشك أن ما يجمعنا اليوم له صلة مباشرة بالأزمة الحالية في بلادنا. وهي أزمة تتعلق بالمرور من نظام منبهر في كل مكوناته، إلى نظام جديد، يتماشى والقواعد التي يريد العالم الحالي تكريسها في جميع الميادين، ويعني هذا، أن تشكيلة التفكير القديمة، والذهنيات التي من خلالها بنيت الاستراتيجيات والسياسات العمومية، قد قضي عليها حتما بالزوال، وفي حقيقة الأمر، فهو التغيير الذي ينادي به العصر والشعب في آن واحد، والذي يدل على أن نموذج تسيير الشأن العام المعتمد في المرحلة ما بعد الاستقلال، أكل عليه الدهر وشرب، ولو أن هذه المرحلة، لها ما لها من إيجابيات أكيد وإنجازات جد معتبرة، وعليها ما عليها من نقائص، ذلك لأن الكمال لله وحده.

وبعد هذه المرحلة ما بعد الاستقلال، فنحن الآن بصدد الدخول في مرحلة ما بعد الحراك، حيث الرهان الجوهري يتمثل في كيفية الانتقال من الذهنيات والمقاربات المعتادة في التفكير والنشاط، إلى مقاربات جديدة، تسودها المصطلحات السائدة اليوم في عالم السياسة، والاقتصادية، والتسيير، على أساس قيم ونماذج لم نتعود عليها من قبل، الأمر الذي يجبرنا - لا محالة - على التكيف، حسب ما يحدث اليوم في بلادنا، وما يجري في المحيط الدولي.

إنه عمل جبار فعلا، لا يعني الحكومة وحدها، بل يخص جميع الفاعلين في المجتمع، ذلك لأنه لا وجود لحلول سحرية ولا أحد بحوزته احتكار مصلحة الأمة أو حب الوطن، أو القدرة بمفرده على تجاوز الأزمة، بل كل طرف يحتاج، أكثر ربما من أي وقت مضى، أن يتحاور ويتعامل باحترام وتقدير وتواضع مع غيره، من أجل المصلحة العليا للوطن.

وهذا ما قد بدأت إشاراته الأولية تظهر في الساحة السياسية، ولو أن جزءا لا يستهان به من الحراك الشعبي لا زال مصمما على مواقفه، وهذا من حقه، وهو أمر طبيعي جدا في بلد واقف، حي وحيوي، يبحث عن سبيله نحو الأفضل.

سيدي الرئيس،

إن مخطط عمل الحكومة المعروض علينا بكتسي أهمية قصوى، لأنه بمثابة وصفة ملائمة لما عبر عنه الحراك الشعبي من ألم عميق في جسد المجتمع، ذلك الحراك الذي تتطلب معالجة أسبابه الإصغاء لدروس مسيرة الجزائر المستقلة؛ وذلك بهدف العودة بالدولة إلى مسيرة طبيعية، على أساس قواعد ضامنة للتعايش.

لا شك أن الطاقم الحكومي على دراية تامة بكل هذا، ومخططه لا ينبغي، في نظرنا، أن يعتبر بمثابة مخطط تنموي، يحل محل البرامج القطاعية بأهدافها الدقيقة وأغلفتها المالية المحددة، بل أولوية استراتيجية شاملة لابد منها، لأنها تبين إلى أين نحن ذاهبون، في جميع المجالات، من خلال تعميم العقلانية والمعايير وكذا نشر القيم في كيفية الحكم.

وبالفعل، عند قراءته، نلاحظ في آن واحد، أن الإكراهات القائمة والرهانات والتحديات المستقبلة، موجود في قلب اهتمامات الحكومة، وعليه، فإنها مقاربة من خلالها سوف تتمكن البلاد من استدراك تقصيرها، وكذا التوفير لنفسها المسالك والمخارج التي تسمح لها بتجنب الورطة في الأزمات التي تترصدها، بسبب الصعوبات المالية الصاعدة في الأفق، وكذا عودة الديناميكية الديمغرافية إلى نشاط لم تعرفه منذ زمن طويل.

وعليه، فإنها مقاربة منطقية ومعقولة، ولكي تصل إلى غاياتها، لابد أن تأخذ في الحسبان بشجاعة، واعتناء مصر، ثلاثة تساؤلات جد هامة، ألا وهي:

1. لماذا نزل الشعب إلى الشارع بصفة لا سابقة لها؟

2. لماذا لم تتمكن، من ذي قبل، المخططات الحكومية من استباق الأحداث، ووقاية البلاد من الغطس في أزمة خطيرة؟

3. ما هي العناصر التي لم نتنبه إليها سابقا في كيفية التسيير، بالرغم من أنها شرط لابد منه من شروط النجاح لمخطط أي حكومة، من الحكومات العديدة التي عرفتها الجزائر منذ الاستقلال؟

سيدي الرئيس،

مهما كانت الآراء المعبر عنها بعد انقضاء الأمر، بخصوص نزول الشعب إلى الشارع، هنا وهناك، لابد من القول إن هذا الحراك الشعبي، لا ينبغي أن يعتبر بمثابة لا وعي، أو نكران للجميل وكفر بالنعمة، اتجاه الإنجازات العديدة المتنوعة للدولة الجزائرية المستقلة، التي لا يمكن إغفالها، على الرغم من الخيبة بخصوص العديد من الخيارات أو القرارات، ولهذا، فإن الأسباب التي أدت بالجزائريين إلى التظاهر، واضحة جدا، لا ينبغي تناسيها ونحن مقبلون على الشروع في إنجاز هذا المخطط.

هناك، بالتأكيد، أسباب تعود إلى تراكم الإكراهات والاستياء الشعبي الناتج عنه، وقد تكون هناك كذلك، مناورات ومؤامرات مستغلة لهذا الاستياء، قصد التشويش والتخريب من طرف من لا يحب الخير للجزائر.

لكن هناك، للتأكيد، أسباب مباشرة وفورية واضحة المعالم، لها علاقة أكيدة بالأزمة، لا بد من ذكرها بصراحة وبهدف معالجتها بعزم وحزم من هنا فصاعدا.

لقد نزل الجزائريون إلى الشارع ليقولوا في معظمهم، لا للجانب السلبي والمنعدم من التأثير الميداني للخطاب السياسي المجرد أو النظري، أرادوا أن يقولوا لا للمتاجرة بالخدمة العمومية من طرف البعض، أرادوا أن يقولو لا لما يدفع الشباب إلى الهجرة المتزايدة، الشرعية والغير شرعية.

أرادوا أن يقولوا لا لمركزية القرار المبالغ فيها، ولتحويل المجالس الشعبية إلى مؤسسات لا تمثل أي دور، أردا الجزائريون أن يقولوا لا للاختلالات المتكررة في العمليات الانتخابية، أرادوا أن يقولو لا للبيروقراطية التي تحصر بين أيديها مفاتيح سلطة التنفيذ، دون القيام الكامل بواجباتها اتجاه المواطنين، ناهيك عن احتقار السكان البسطاء، والمستثمرين النزهاء، وحتى سوء الاعتبار لأعضاء الهيئات المنتخبة، الذين أصبحوا لا قيمة لهم لدى بعض الإداريين المتكبرين والمتغطرسين في الجهاز التنفيذي، وفي كل الحالات، إنه تكبر واعتلاء واحتقار اتجاه المجتمع برمته؛ وهو غير لائق بنبل الدولة وشهامتها وسمو قيمها. إنها بيروقراطية خانقة للاقتصاد، وخامدة للنمو، ومعيقة للمبادرة في مجالات عديدة.

وللتذكير، فإن السلطات العمومية قد تفطنت لهذا الموضوع في بداية القرن الحالي، وكلفت لجنة وطنية رفيعة المستوى للقيام بالعمل على إصلاحات هياكل ومهام الدولة.

وقد تم فعلا إنجاز تقرير معتبر في جويلية 2001 الذي عرض على مجلس الوزراء. وكان الأمر كذلك بالنسبة لقطاع العدالة وقطاع التربية. لكن، ولأسباب تتعلق بالتنفيذ الميداني، لم ينجز من التوصيات والاقتراحات الوجيهة إلا القليل القليل جدا.

وبإيجاز، فإن الجزائريين أرادوا بنزولهم إلى الشارع، أن يندودا وسيتنجدوا من ارتباكهم أمام الهوة الفاصلة بين الحكام والمحكومين، وبين الوعود وتحقيقها على أرض الواقع. أرادوا استبدال الجمودية بالمبادرة، وإعادة الاعتبار للعمل والاستحقاق، وكذا الاعتراف بالكفاءة والخبرة، وبقدرات الشباب المتخرج من الجامعات بشهادات عليا، والذي في الكثير من الأحيان، لم تعط له أي قيمة في منح المناصب أو حتى في الترقيات الداخلية. وببساطة، أراد الجزائريون من إدارتهم، وحكامهم، أن يواكبوا، فعلا، الإصلاحات المعلن عنها نظريا في الخطابات، والنصوص التشريعية والتنظيمية، ويترجمونها بالتنفيذ الميداني الجاد والفعال، المؤدي إلى صيانة الثقة وتوطيدها باستمرار، وهي الإصلاحات التي بادرنا في المجموعة البرلمانية للثلث الرئاسي بتلخيصها في وثيقة تم نشرها في سنة 2018.

فهذا، ما أراده، ولا زال يريدونه الجزائريون، سيدي الرئيس، لا أكثر ولا أقل، وهم يصرون ألا تبقى بلادهم في مؤخرة عالم يتحرك بقوة، كما يشاهدون ذلك يوميا عبر مواقع الشبكة العنكبوتية، لقد أرادوا أيضا أن تربط الصلة من جديد بالقيم والروح التي دفعت أثناء القرن الماضي، أجيالا كاملة إلى الانخراط في الكفاح من أجل الاستقلال والانبعاث.

وفي حقيقة الأمر، لم تغب كل هذه الاعتبارات عن مسعى القيادة الحالية للبلاد، كما لم تغب أيضا من المخطط المعروض علينا اليوم، وهما المسعى والمخطط اللذين يشكلان خطوة عملاقة في سبيل التغيير، ولاشك أن تحقيق الغايات المسطرة في هذا المخطط ممكن جدا، لأن دولتنا لا زالت واقفة بقدراتها، وحيويتها، وبما أنجزته وتعلمته منذ الاستقلال، بالرغم من الإكراهات العويصة التي انتشرت في طريقها، ذلك لأنها دولة فتية، مفعمة بالموارد البشرية والمادية. إنه أيضا إقليم واسع، حيث فرص الاستصلاح متعددة، كما أن شعبها وإطاراتها، تعودوا على الشدة والصعاب بحكم التجارب المؤثرة تأثيرا حسنا، وبعبارة أخرى، فإن للجزائر ما يمكنها من إنجاز هذا المخطط الواعد، ومن رفع التحديات العديدة التي وضعتها الحكومة على عاقتها كل هذا صحيح، ومريح، ومشجع، وغير مبالغ فيه، إلا أن واجب الصراحة والتزامنا الدائم بخدمة الدولة ومصلحتها العليا، الذي عبرنا عنه مرارا في هذه القاعة بالذات، يجبرنا أن نذكر بأنه كان الأمر كذلك في السابق، ولكن المخططات التي قدمت للبرلمان، لم تسمح بتجنب الصعوبات والإكراهات التي أدت بالبلاد إلى الأزمة الحالية، هذا في الوقت الذي كانت بحوزة الجزائر، موارد مالية هائلة، وعليه، فهناك سؤال ثاني لا بد من طرحه، ألا وهو:

لماذا هذه النهاية المتأزمة، المؤسفة، لعدة مخططات حكومية، ناقشناها في كل مرة وصادقنا عليها بالإجماع، إلى درجة أننا وصفنا منذ مدة طويلة بالمصفقين المنبطحين؛ وكأن أمر التنفيذ وعناصره بحوزتنا؟

- وكيف يمكن للحكومة الحالية التي لا نشك إطلاقا في قدراتها ونواياها، أن تتجنب السقوط من جديد في نفس الإشكال؟

- في حقيقة الأمر، إذا وصلنا لهذه النتيجة، وإذا فشلت الحكومات من ذي قبل، في استباق الأحداث، بالرغم من مخططات وإنجازات أكيدة وواعدة، لا يمكن التنكر لها، فلا بد من الاعتراف بأنه من ضمن الأسباب المختلفة، هناك سبب جوهري يتمثل في الاهتمام المطلق بجانب الكم الذي سهلت الموارد المالية التكفل به، على حساب الجانب النوعي، أي مردودية الموارد البشرية، وهو الأمر الذي أدى - لا محالة - بأجهزتنا إلى التراخي، وإضعاف العزيمة، وإهمال عصرنة الإدارة، ونسيان قواعد التسيير المحكم للشأن العام، وتجاهل الحكامة الذكية التي تزداد انتشارا في العالم، وكذا انهيار القيام، وغياب أخلاقيات المهنة الخاصة بالنشاط العمومي، إنهما نسيان وانهيار تسببا، مع مرور الزمن، في الغطس في اللامبالاة، والروتين، والتهاون، والفساد الذين ساهموا بقوة في تأزم الوضع، وهذا لا ينطبق بطبيعة الحال على جميع أجهزة الدولة أو أغلبية أعوانها.

وفي نهاية الأمر، فإن النجاعة والمردودية في التطبيق، من خلال إعادة الاعتبار لعناصرهما، كما لمسنا ذلك في مخطط عمل الحكومة، هي بالفعل الكلمات الأساسية التي ينبغي أن تسود اليوم في عملية تنفيذه، وفيما قد ينجر عنه من نصوص تشريعية، وتنظيمية، وقرارات، وآليات وترتيبات عملية، الأمر الذي يتطلب حتما الاهتمام بالتكوين المتواصل لأعوان الدولة والجماعات المحلية، وبأساليب تعبئة الطاقات، وبقواعد التنظيم والتسيير العصرية، على كل الأصعدة، داخل المؤسسات، وبعدم تهميش الكفاءات المبدعة والمبتكرة الذي ما فتئ يزداد حدة، كذا بمعالجة الأسباب التي تغذي الاضطرابات المتكررة ونزاعات العمل في قطاعات حيوية.

أما السؤال الثالث والأخير الذي لا يمكن تلافيه، فيتعلق بثلاثة عناصر أساسية التي لم نتنبه إليها سابقا والتي قد تساهم فعلا في نجاح هذه الحكومة، وهو النجاح الذي نتمناه جميعا.

أ - العنصر الأول، يتمثل في دروس الماضي التي ينبغي استخلاصها دون تردد، وفي هذا المجال، وبغض النظر عن الإنجازات الهامة التي تحققت، فإن التجربة تبين على وجه الخصوص، ودون مبالغة، أن الحكومات المتتالية، ومنذ أربعة عقود، كانت عموما ميالة إلى أن تضرب صفحا على الماضي بصورة شبه منتظمة، بحجة أنها تحمل

ما لم يحمله السلف، وأنها تقوم بإصلاحات، بينما الحقيقة تبين بوضوح، وفي الكثير من المجالات أن الإصلاح المعلن عنه يبقى غالبا، حبرا على ورق، لأنه في حقيقة الأمر، لم يحضر بالكيفية التوافقية المطلوبة، ولم يترجم بصفة ناجعة على أرض الواقع، ناهيك عن تجميد أو إلغاء مشاريع هامة من طرف مسؤولين جدد دون مبرر موضوعي، وذلك فقط بحجة غير معلن عنها، لأنها أعدت قبل وصولهم، لا أكثر ولا أقل.

وبعبارة أخرى، فإن مقاربة ضرب الصفح على تجارب الماضي بصورة مطلقة، لا جدوى لها، لأنها تؤدي - لا محالة - إلى ضياع الوقت وإلى التكرار دون انقطاع للبحث عن الحلول، وكأن الصفحة بيضاء، وأنه لم يحدث أي شيء من قبل . وذلك على حساب الإصلاح الحقيقي الذي عني في الواقع، تطوير المجتمع مرحلة تلو الأخرى، ضمن مواصلة الجهود، دون التخلي بطبيعة الحال عن تصحيح الأخطاء.

ب - أما العنصر الثاني الأساسي الذي أهمل في السابق، فيتعلق بالإطلاع، دون عقدة، على تجارب الدول الأجنبية المماثلة، التي شعرت بنجاح في بناء نظام جديد، وذلك قصد الاستفادة منها.

ج - وأخيرا، فإن العنصر الأساسي الثالث الذي أهملناه، يتمثل في غياب تقييم السياسات العمومية، وعدم الاهتمام بمواضيع الاستباق والاستشراف، وكذا غياب الشفافية الناتج عن عدم التحكم الصارم في الإحصائيات، والمعلومات الضرورية للتخطيط، والبرمجة واتخاذ القرارات السليمة، وهما من المواضيع التي تم تسجيلها بحق في المخطط المعروض علينا.

ومهما يكن من أمر، فإن العناصر الثلاثة السالفة الذكر، تطرح بوضوح، وكما جاء فعلا في بيان مصالح الوزارة الأولى الصادر يوم 9 جانفي، إشكالية النجاعة والفعالية في الإدارة العمومية بصفة خاصة، وكذا تأثير الدور الاقتصادي والاجتماعي للدولة في المسار التنموي بصفة عامة.

وختاما، فإن قيادة البلاد، وبحكم المسار المهني الثري في التسيير الذي يميزها، على دراية تامة بما يدور داخل المؤسسات وفي محيطها، وهي قادرة على الاستجابة لما يشغل بال الجزائريين، وعلى إنجاز الكثير من الورشات التي أتت بها، في إطار رؤية استراتيجية مبدعة للمستقبل، ترمي فعلا إلى بناء دولة الحق والقانون، والتجديد الاقتصادي، والتنمية البشرية في مختلف جوانبها، وإدارة متطورة ومسؤولة تخدم الجميع دون تمييز، وإقليم متوازن، ومجتمع معبئ، ومحفز، في بلد آمن، وفي ظل «الجمهورية الديمقراطية الاجتماعية»، وقيمها التي أقر مبدأها بيان أول نوفمبر، والتي نتمنى أن يجدد مشروعيتها ويكرس أركانها الدستور الجديد.

والله ولي التوفيق، والسلام عليكم.

السيد بوحفص حوباد
رئيس المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني

بسم الله الرحمن الرحيم
والصلاة والسلام على أشرف المرسلين
السيد رئيس مجلس الأمة،
السيد الوزير الأول،
السيدات والسادة أعضاء الحكومة،
زميلاتي زملائي أعضاء مجلس الأمة،
أسرة الإعلام،
السادة الحضور،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.
السيد الوزير الأول؛

لقد ارْتَأَتْ المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني، أن تَتَقدَمَ الى سيادتكم المُوقرة وأعضاء الحكومة الأفَاضل بأسْمَى عِبَارَات الشُكر والاحترام والتَقْدِير وتَهْنِئَتُكُمْ مِن مَجلسنا هَذا علىَ اَلثقة الغالية والشَرَف المُوشَحَ اَلذي مَنَحَكم إيَاهُ السيد رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون للمُساهمة في تَضْميد جِرَاحَ الجزائر بعد مُرورُها بأزمة خَانقة لَوْلا حِنْكَة رِجَالها لَكانَ مَصيرُهاً الزوَالُ.

كما لا يفوتني في هذا المقام أن أُثمن كل المجهودات المبذولة من طرفكم في الإسْرَاع بإعداد مخطط الحكومة في فترة وجيزة وَهذا مَا يُترجم نِيتكُم الخالصة في إخراج

البلاد من أَزمَتها والتزامكم المطلق مع السيد الرئيس في تنفيذ تعهداته الـ 54 التي التزم بها أمام الشعب.

السيد الوزير الأول؛
لا ينكر إلا جاحد مدى تضحيات رجال أبوا إلا أن يكونوا كعربون وفاء لوطن المليون ونصف مليون شهيد، رجالاً صدقوا وعاهدوا فوفوا ولم يبدلوا تبديلاً رجال أثبتوا أمام العالم بأسره أن الوَفاءَ للوطن لا لغيره، ضَحوا بَالنفس والنفيس من أجل ان لا يَرَوْا الجزائر رَاكعةً بين الأمم.

رجالاً تقبلُوا أقْبَحَ عبارات القَدْح و السب والشتم والتجريح. رجالاً قرروا أن يكونوا ربان سَفينة الجزائر ليَرْسُوا بها الى بَر الأمان فَمنهُم من قَضى نَحبَه و منهم من يَنتظر.

فَتَحيةَ إجلالٍ و تقديرٍ واحترامٍ لكلٍ من:

- السيد عبد القادر بن صالح، رئيس الدولة،
- المرحوم قايد احمد صالح، رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي ونائب وزير الدفاع الوطني.
- أعضاء السلطة الوطنية لمراقبة الانتخابات وعلى رأسها السيد محمد شرفي.
- لجنة الحوار وعلى رأسها السيد كريم يونس.
- إطارات، ضباط وجنود وزارة الدفاع الوطني.
- كل المؤسسات الأمنية التي ساهمت في تأمين يوم الاقتراع.
- سلك العدالة الذي حرص على حماية أصوات الناخبين.

السيد الوزير الأول؛
لقد شَكَكَ من شَكَكَ في اجراء الانتخابات وهَلَلَ مَنْ هَلَلَ في إفْشالها لكنَ جاء المَوعَدَ مقبولاً و النتيجةُ سارةٌ.

وهذا بفضل وطنية أبناء الجزائر المُخلصينَ فَأبَوا إلا انَ يُساهموا في إخراج وطنهم من الأزمة التي يَعيشُهَا وبَعْث رسالة قوية الى كُل المُشككينَ و المُتربصينَ بهذا الوَطن، عَازمينَ أن الجَزائر لا تزَالَ حرة مستقلة في قرارتها، ومصيرُها لا يعني أحداً إلا أبنائِها البَرَرَة.

فأفرز الصندوق فارساً من فرسان الجزائر ألا وهو السيد عبد المجيد تبون الذي التزم فَوَفى وأعطى شرعية الحكم في ظل جزائر جديدة.

أصْبحَت الجزائر تَحْظى بشرعية رئاسية وفق تَرْسَانةَ من القوانين حُضرَت لهذا الغرض من قانون الانتخابات وقانون إنشاء السلطة المستقلة لمراقبة الانتخابات التي حرص أعضاء مجلس الأمة وأعضاء المجلس الشعبي الوطني على تجسيدها في أرض الواقع بعد المناقشة والإثراء والمصادقة، مما مكننا من الوصول إلى هاته النهاية السعيدة، فلكم منا السادة النواب اسمى عبارات التقدير و الاحترام، وأنا مُتَأكدٌ أن التاريخ سيُنْصِفُكُم وسَيُسَجِلُ لكُم لا عليكُمَ.

السيد الوزير الأول؛
أعلم أنك تعلم علْمَ اليَقين أن كل مُداخلات أعضاء مجلس الأمة نابعةً مَن إيمان صَادق و نيةٍ خالصة لمرافَقَتكم في تَجْسيد برنامج الرَئيس، فالملاحظة لا تَعني الاستخفاف، والنقد لا يعني المعارضة بل بالعكس أرى فيه تقويماً و تلاحماً وتَلاقي النَوَايا الحَسَنَة من أجل بنَاء جزائر جديدة حَلُمَ بها الجميع و يسعى الَى تحقيقها الجميع، فكانت كل التدخلات تَصْبُوا الي تَقْويم بعض البرامج حِرْصاً من ان تكون جسداً واحداً في وطنٍ واحد.

هَدَفُنا جميعاً أن نكون حَريصينَ على إنْجَاح برنامج الرئيس الذي آمنَ بهَ الجَزائريون وَوَثِقُوا به في إخْراج بَلَدِهم منَ الأزمة.

إنَ تَدخُلات الأعضاء نَابعةٌ من إيمَانهم المُطْلَقْ بالجزائر الَجديدة التيَ أبوا إلاَ ان يَرونها في حلتها الجديدة وفي أقربِ الأوقاتِ.

إنَ ملاحظات الأعضاء جاءت إيمانا منهم بالمساهمة الفعلية وابداء النية الخالصة في مد يد المساعدة لكل من أراد أن يضع بصمة جديدة لبناء جزائر الغد.

وأنا متأكدٌ أنهم خَريصين أكثر من غيرهم في مساعدة السيد رئيسَ الجمهورية عبد المجيد تبون في تحقيق حلم ملايين الجزائريين.

وتأكد السيد الوزير الأول أنك لن تجد في هذا المجلس إلا الكلمة الطيبة والنية الصادقة والفعل القائم لتقديم المساعدة لكم في اي مجال ترونه مناسباً للرقي بالجزائر إلى مصاف الدوَل.

السيد الوزير الأول؛
بعد تفحصنا لمخطط عمل الحكومة و الذي التمسنا فيه النية الصادقة في معالجة بعض الاختلالات التي أثرت سلباً على الاقتصاد الوطني و أثقلت كاهل المواطن.

التمسنا منه أنها حكومة مصارحة ومصالحة في نفس الوقت وليست حكومة وعود كاذبة.
لقد جاء مخطط عمل الحكومة في كلَ أبوابه متجانساً ومتناسقاً يترجم النية الصادقة في

ارساء دولة الحق والقانون، دولة المساواة، دولة تؤمن بأن لا سيد في هذا الوطن إلا الشعب.

جاء هذا المخطط بعنوان الجزائر الجديدة التي آمن بها الجميع و أمل في تحقيقها الجميع أراد أن يؤسس الى جزائر جديدة باركان ثابتة في التأسيس الى دستور جديد يحمي الحريات ويجسد مبدأ الديمقراطية في اتخاذ القرار.

دستور يؤمن بالفصل بين السلطات و يعمل على تكريس الحريات وحرية الصحافةَ و الإعلام.

السيد الوزير الأول؛
آملنا الوحيد وأمل كل الجزائريين أن نحظى بعدالة مستقلة بعيدة عن الإملاءات وتصفية الحسابات، عَدالةٌ مَبدأها الوحيد الحكم بالحق، والحق يعلو ولا يعلى عليه، عدالةٌ تحتكم الى العدالة الإلهية، عدالةٌ تَنْصفُ كل المنتخبين المحليين بعيداً عن الشعبوية و على حساب شرفهم و شرفِ من يُمثلونهم. في اطارِ حكمٍ عادلٍ.

السيد الوزير الأول؛
تَأكدْ أن المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني ستمنحك الثقة في مخطط برنامجكم، ايماناً مناَ بأن نكون طرفاً فعالاً في بناء جزائر أمن بها الشهداء، جزائرٌ أمل أن يعيش تحتَ سقفها الأحرار.

وفقكم الله وسدد خطاكم لما فيه الخير للبلاد والعبادِ
دامت الجزائر حرةً مستقلةً.
المجد والخلودِ لشهدائنا الأبرار.

لائحة حول مخطط عمل الحكومة
من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية

وبمقتضى الاجراءات المعمول بها فقد جاءت المصادقة على المشروع من خلال اللائحة التي تمت قراءتها كخاتمة لنقاش وحوار دام يومين.

عبد المالك تاشريفت

بسم الله الرحمن الرحيم و الصلاة و السلام على اشرف المرسلين

• بناءً على أحكام المادة 94 (الفقرة 5) من الدستور؛

• وبمقتضى أحكام المادة 50 (الفقرة 2) من القانون العضوي رقم 16-12، المؤرخ في 22 ذو القعدة عام 1437 الموافق 25 غشت سنة 2016، الذي يُحدّد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة؛

• وعملاً بأحكام المادة 91 من النظام الداخلي لمجلس الأمة؛

• وبعد الاستماع إلى العرض الذي قدّمه الوزير الأول، السيد عبد العزيز جرّاد حول مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية؛

• وبعد مناقشات السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة لمضمون هذا العرض؛

• وبعد سماع تدخلات السادة رؤساء المجموعات البرلمانية المُمثلة في مجلس الأمة؛

• وبعد الاستماع إلى الردود التي قدّمها السيد الوزير الأول عقب هذه المناقشات؛

إنّ أعضاء مجلس الأمة،

• يتقدّمون، في البداية، بتهانيهم إلى الوزير الأول، السيد عبد العزيز جرّاد، على الثقة التي خصّهُ بها رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، وتعيينه وزيرًا أوّل؛ والتهنئة موصولة كذلك إلى كافة أعضاء الحكومة؛ ويتمنون للجميع كامل التوفيق في الإتيان بالواجب وتأدية المهام؛

• ويُعربون عن ارتياحهم التام لمضمون مخطط عمل الحكومة المصادق عليه من قبل مجلس الوزراء في اجتماعه الاستثنائي، المنعقد يوم الخميس 6 فيفري 2020؛ الذي يستمد مرجعيته من الالتزامات، التي تعهّد بها السيد رئيس الجمهورية وتضمّنها برنامجه الانتخابي؛

• ويُثمّنون قرارات السيد رئيس الجمهورية، لاسيما تلك المتعلّقة بالمراجعة الشاملة للقانون السامي للبلاد، الدستور، ووكَذا توجيهاته السامية التي وجّهها للحكومة، خلال انعقاد مجلس الوزراء هذا، والقاضية على الخصوص "بضرورة الاستعجال باعتماد مراجعة عميقة لأنماط الحكامة واستنباط قواعد جديدة لإنجاح سياسات التنمية وخلق ديناميكية تفاعلية، وذلك من خلال عدة آليات أبرزها إصلاح نظام الانتخابات، وتفعيل آليات مبتكرة للإصلاح المالي والضريبي، وطمأنة المتعاملين الاقتصاديين الأكثر تضررا من الاختيارات غير الملائمة في مجال تسيير شؤون الاقتصاد"؛

• كما يتقدمون بالتهنئة أيضا إلى السيد الوزير الأول وطاقمه الوزاري على التصويت الإيجابي الذي حظي به مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية من قبل زميلاتنا وزملائنا النواب، في المجلس الشعبي الوطني؛

• ويُعبّرون عن ارتياحهم التام لمضمون العرض الذي قدّمه السيدَ الوزير الأوّل أمام السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة حول المخطط الذي يتناول المقاربة الاقتصادية الجديدة للحكومة فيما اُصطلحَ عليه بـ "ثالوث التجديد الاقتصادي"، القائم أساسًا على ثَلاثة مبادئ: الأمن الغذائي والانتقال الطاقوي والتحوّل الرقمي؛

• ويُنوّهون بتدخلات الزميلات والزملاء أعضاء مجلس الأمة في مناقشة مضمون العرض الذي تفضّل السيد الوزير الأوّل بتقديمه أمامهم وكذا وثيقة المخطط التي مُكِّنَ منها الأعضاء سلفًا.

إنّ أعضاء مجلس الأمة،

• وعيًا منهم بالتحديات الكبرى التي تستوجب على بلادنا رفعها، وعلى رأسها تأسيس جمهورية جديدة، تستند في مرجعيتها إلى قيم ومبادئ ثورة الفاتح نوفمبر 1954 المُظفّرة، وتستحضر على الدوام تضحيات بناتها وأبنائها عبر مختلف مراحل تاريخها الحافل بالبطولات والأمجاد، وتستلهم منه في دروب بناء الحاضر وتشييد المستقبل، بما يستجيب لتطلعات الشعب الجزائري المشروعة، التي عبّر عنها خلال حراكه المبارك والمُتميّز بالسلمية والتحضّر، منذ 22 فيفري من السنة المُنصرمة؛

• ووعيا منهم أنّ ذلك لن يتأتى إلاّ بتجنّد الجميع وبالتضامن وتكثيف الجهود، والتحلي بالإخلاص والتفاني في الأداء، كلٌ من موقعه، لترجمة البرنامج الانتخابي الرئاسي الطموح للسيد رئيس الجمهورية؛

• فإنّهم يُعلنون انخراطهم الكامل في هذا المسعى لبناء "عقد جديد" يشمل كل جوانب الحكامة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بهدف استرجاع ثقة الشعب في حُكّامه وفي مؤسساته، ورسم القطيعة التي يتطلع إليها الشعب الجزائري، من خلال ديمقراطية تشاركية وحقيقية، أساسها التداول على السلطة، واحترام الحريات الفردية والجماعية، والعدالة الاجتماعية وترسيخ دولة الحق والقانون؛

• كما يُثمّنون أيضًا الخيارات الوجيهة التي أتى بها مخطط عمل الحكومة بالنسبة للمستقبل وذلك بالمراهنة على الاستثمار في الرأسمال البشري أوّلا وقبل كلّ شيء وترقية التنمية البشرية والاجتماعية، بتحسين وتطوير المنظومة الوطنية للتربية والتكوين والتعليم المهنيين والتعليم العالي وتثمين البحث العلمي وعصرنة المنظومة الوطنية للصحة وتطوير الثقافة، وترقية المرأة وحقوق الطفل ورعاية الشباب ودعم الرياضة والتربية البدنية في مختلف أطوارها؛ وكذا اعتماد معايير العمل والكفاءة والنزاهة في تقليد مناصب المسؤولية، وتثمين الجهد الجماعي في الإتيان بالواجب وجعله في قلب الانتاج وتوزيع الثروة، وإعادة الاعتبار لمناخ الاستثمار وتشجيع المبادرات وتثمين الابتكار والتميّز؛

• ويُثمّنون أيضًا التزام الحكومة، في مخطط عملها، بالحفاظ على الطابع الاجتماعي للدولة، رغم صعوبة الراهن الاقتصادي والظرف المالي، وبرفع القدرة الشرائية للمواطن، والتكفل بالفئات الهشة، وإعطاء الأولوية في الاستفادة من السكن لذوي الدخل المحدود، ومحاربة البطالة وترقية التشغيل والاهتمام بـ "مناطق الظل"، التي لا تتوفر فيها الخدمات الأساسية؛ والتركيز على التوزيع العادل والمتساوي للتنمية على المستوى الوطني؛

• ويحثون الحكومة على بذل مزيد الوسع واستفراغ كامل الجهد لتوفير الموارد المالية اللازمة وتدبير مصادر جديدة لإنعاش الخزينة العمومية لتمويل المشاريع الواردة في مخطط عملها وتجسيدها وضبط رزنامة إنجازها، ووضع الآليات التي تضمن مراقبة تنفيذها، بما يسمح للبلاد بتجاوز الارتهان لعائدات المحروقات، والتوجّه إلى مرحلة القطاعات الاقتصادية المتنوعة التي تشمل الفلاحة والصناعة والسياحة وغيرها، ومن ثمّ تكون بلادنا في مأمن من الهزات المالية التي لطالما صاحبت الأزمات النفطية؛

• ويؤكّدون بهذا الصدد، على ضرورة مرافقة المحيط الاقتصادي وتطهير مناخ الاستثمار لاسيما من خلال تبني سياسة التخطيط الوطني وهو ما سيسمح بتكييف الاستهلاك وضبط الواردات وفق الحاجيات الوطنية الحقيقية؛

• كما يحثون الحكومة على تسريع تفعيل الإجراءات القانونية لاسترجاع الأموال المنهوبة والأملاك غير المشروعة والأرصدة المتأتية من جرائم الفساد باعتماد كافة السبل المتاحة في تشريعنا الوطني والدولي لاسيما اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بمكافحة الفساد التي صدّقت عليها الجزائر، وكذا الاستئناس بالتجارب الدولية في هذا المجال.

إنّ أعضاء مجلس الأمة،

• بخصوص التنظيم المحلي للبلاد، يحثون الحكومة على مراجعة قانوني البلدية والولاية قصد ملاءمتهما مع المستجدات الوطنية وجعلهما يستجيبان لمتطلبات عصرنة المرفق العمومي، وتمكين بالتالي المجالس الشعبية البلدية والولائية من الاضطلاع بمهامها الموكلة لها قانونًا؛

• ويدعون الحكومة في ذات الوقت إلى مواصلة الجهد بخصوص استحداث ولايات كاملة الصلاحيات في المناطق والجهات التي تحوز على المعايير والمقوّمات المطلوبة قصد تحديث وعصرنة الإقليم، تلبية لمطلب أعضاء مجلس الأمة في اللائحة التي أصدروها بهذا الشأن عند التصويت على مشروع القانون المتعلّق بالتنظيم الإقليمي للبلاد بتاريخ 5 ديسمبر 2019، واستجابة لتطلعات وآمال مواطني مجموعة كبيرة من حَوَاضرنا في جميع جهات الجمهورية، بما يسمح بدفع وتسريع وتيرة عجلة التنمية في هذه المناطق تحقيقًا للإنصاف الاقتصادي والتساوي الاجتماعي وتكافؤ الفرص بين جميع سكان وطننا؛

إنّ أعضاء مجلس الأمة،

• في مجال السياسة الخارجية، يُنوهون بجهود الدولة في مواصلة انتهاج دبلوماسية نشطة، تحت قيادة رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، تكون سابقة التأثير، وأكثر فعالية في المجال الاقتصادي والثقافي، وتمنح الأولوية للحلول السلمية والتفاوضية في فض النزاعات، في ظل الاحترام التام لسيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، مع إيلاء عناية خاصة لقارة إفريقيا، ويُشيدون بالمناسبة بمبادرة السيد رئيس الجمهورية الرامية إلى إنشاء وكالة التعاون والتنمية في إفريقيا، فضلا عن الاهتمام بالجالية الجزائرية في الخارج وإشراكها في مسار التجديد الوطني؛

• وفي مجال الدفاع الوطني، يُوجّهون أسمى آيات التقدير والعرفان للجيش الوطني الشعبي، سَليل جيش التحرير الوطني بحق وجدارة، ومختلف أسلاك الأمن على جهودها المُضنية في إطار المهام التي خوّلها إيّاها الدستور، بقيادة السيد رئيس الجمهورية، القائد الأعلى للقوات المسلحة، وزير الدفاع الوطني، في الحفاظ على أمن الأفراد والممتلكات والمُقدرات الوطنية والسلامة الترابية، ومواصلة محاربة فلول الإرهاب ومحاربة التهريب والجريمة المنظمة العابرة للحدود وتعزيز تأمين حدودنا المديدة، في جوارٍ يطبعه الاضطراب بفعل نزاعات، جارٍ العمل على حلّها وتسويتها في ظل الشرعية الدولية؛

• ويدعمون الحكومة في مواصلة جهود العصرنة وتعزيز الاحترافية وتطوير الصناعة العسكرية وتنمية قدراتها في مجال الدفاع السيبراني لحماية مجموع الأنظمة المعلوماتية والمؤسسات والهياكل القاعدية الحسّاسة ومواكبة التطور التكنولوجي الحاصل اليوم في العالم خاصة في مجال الإعلام والاتصال والاختراق الإلكتروني، حتى تكون على جاهزية دائمة لمواجهة التهديدات أيًا كان نوعها وأيًا كان مصدرها، والاستمرار في المساهمة الفعّالة في التكفل الطبي لصالح المواطنين بالمناطق المعزولة لاسيما في الهضاب والجنوب، وفي كلّ ربوع وطننا المدى كلما دعت الضرورة إلى ذلك وهو ديْدان أفراد جيشنا الوطني الشعبي على الدوام؛

كما أنّ أعضاء مجلس الأمة،

• يُبدون الارتياح والاستعداد للتعاطي إيجابيًا مع مسعى الحكومة الرامي إلى تحسين العلاقات الوظيفية بينها وبين غرفتي البرلمان وترقية الاتصال والتواصل مع أعضائه، وهو ما من شأنه توطيد العلاقة وترقية العمل الحكومي والأداء البرلماني على حدّ سواء، والتكفّل بالانشغالات الوطنية والمحلية التي عبّروا عنها خلال مناقشاتهم لمضمون مخطط عمل الحكومة، وسيشكل ذلك - بالتأكيد – عنصرا محفزا على التنمية وعاملا مساعدا على الاطلاع والتكفل باحتياجات وانشغالات المواطنين؛

• وإذ يُشاطرون الحكومةَ القناعة المؤكّدة أنّ نجاح مخطط عمل الحكومة هذا من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية مرهون بتكاتف وتضافر جهود جميع أبناء الجزائر، كلٌ في مجاله ومن موقع مسؤولياته؛ فإنّنا على يقين من قدرة الأمّة الجزائرية على تجاوز صعوبات الراهن، بفضل الله تعالى أوّلاً ثُمّ برصيدها الوطني في مواجهة الصعاب وتخطي الملمّات خلال تاريخها الطويل؛

• وعليه، ندعو الجزائريات والجزائريين وفي طليعتهم الشباب والأجيال الجديدة للاستلهام من هذا الرصيد الوطني والذاكرة الجماعية للأمّة وجعل الجزائر فوق كلّ اعتبار، وفاءً لرسالة الشهداء الأبرار وتضحيات المجاهدات والمجاهدين الأخيار، مثلما كان دأبُ الأولين؛

• ونؤكّد دعمنا ومساندتنا لمخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، وندعو كافّة أبناء الجزائر كافّة إلى التعبئة والتجنّد وراء السيد رئيس الجمهورية، للإسهام في بناء جمهورية جديدة، بما يُحقّقُ، بمشيئة الله تعالى وحسن عونه، الخير المأمول للوطن والمواطن؛

• وعلى هذا، اتفق الموقّعون على هذه اللائحة وأودعوها لدى مكتب مجلس الأمة وفق الأحكام والإجراءات القانونية المُشار إليها أعلاه؛ ويدعون السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة إلى المصادقة عليها.

(وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَى عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ)

رئيس مجلس الأمة بالنيابة في اختتام جلسات مناقشة مخطط عمل الحكومة

في اختتام الجلسة الأخيرة لمجلس الأمة، لعرض ومناقشة برنامج عمل حكومة الوزير الأول السيد عبد العزيز جراد، كان لرئيس مجلس الأمة بالنيابة صالح قوجيل تدخل قصير لكنه حمل من الرموز والدلالة التي تؤكد الإرتباط الدائم بتاريخ الثورة التحريرية المجيدة.

وقد ألقى هذه المداخلة -كما قال- بصفته مجاهدا أيضا، ليؤكد على التواصل الذي لا ينقطع مع تاريخ الثورة ومسارها في تفعيل الكفاح المسلح وفي معالجة قضايا بالداخل المستجدة على مستوى مؤسسات الثورة وقادتها.

و أكدّ بأن كلمة السيد رئيس الجمهورية التي أعلن فيها مدّ يده للحراك الشعبي من أجل الجزائر هي في الحقيقة استرجاع لصورة تاريخية لها إسقاط على الحاضر، وهي ربط الكفاح المسلح بالإستقلال، وفي مرحلتنا الحاضرة ربط كل الجهود الوطنية من أجل بناء الجمهورية الجديدة وليس كما قال مصححا ومؤكدا: « الجزائر الجديدة، ذلك ان الجزائر واحدة لا تتغير وفيما يلي نص الكلمة:

نحو محطات هامة.. بعد المصادقة علـــى مخطط عمل الحكومة

بسم الله الرحمن الرحيم
والصلاة والسلام على أشرف المرسلين
– السيد الوزير الأوّل،
– السيدات والسادة أعضاء الحكومة،
– الأخوات والإخوة أعضاء مجلس الأمة،
– السيدات والسادة الحضور ؛
الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله.

مرة أخرى أشكر السيد الوزير الأول على ما قام به طيلة أشغالنا وبصفة خاصة كلمته الأخيرة؛ كما أشكر المساهمة الفعلية والجدية من طرف أعضاء مجلس الأمة، والطروحات الصحيحة والدقيقة حول برنامج الحكومة، لأنه مبدئيا برنامج سياسي لا يقدم أرقاما، ولأنه يعبر عن الالتزامات السياسية لرئيس الجمهورية تجاه الشعب الذي انتخبه، وصادق على تعهدات الرئيس السياسية ويتجسد بعد ذلك اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، ويفسر في الميدان بقرارات وبقوانين ومتابعة.

صحيح أن هذه المرحلة كلها أولويات ويبقى علينا كيف نختار أولوية الأولويات؛ صحيح أن العمل أمامنا عمل جبار لكنه تاريخي في نفس الوقت، وتتذكر جميعا منذ سنة أين كانت الجزائر وأين هي اليوم، وكل المحطات من فيفري الفارط إلى فيفري الحالي، أسبوعا تلو أسبوع، وشهرا بعد شهر، والحراك الذي حييناه في البداية، والجيش الوطني الشعبي الذي حافظ وحمى الحراك وثقافته وأطروحته والمطالب المعقولة والحقيقية التي عبر عنها، هذا الجيش الوطني الشعبي الذي هو سليل جيش التحرير الوطني بحق وجدارة كما أقول دائما، المختلف بذلك عن جيوش دول العالم كجيش فرنسا وأمريكا، لأننا عندما غيرنا تسمية جيش التحرير بُعَيْد الاستقلال ولكي نبقي على صفته وارتباطه بالتحرير أوجبنا أن يكون مرتبطا بالوطن وبالشعب، وقد برهن حقا في هذه المرحلة أنه كذلك.

حقا، كانت هناك صعوبات في المحطات المنصرمة، من العهدة الخامسة إلى تمديد العهدة الرابعة، إلى إلغاء الانتخابات، وقد عشناها جميعا، وطالب الشعب بتطبيق المادة 7 والرجوع إليه، لكي نحترم الدستور ولا نخرج عنه، لأن مرجعيتنا هي الدستور، والحمد لله أجرينا الانتخابات في موعدها وانتخبنا رئيس الجمهورية، والشيء الجديد الذي نفتخر به في الجزائر وربما هو مقدر في الخارج أكثر مما يقدر في الداخل، أن المترشحين للرئاسيات بعد فوز الرئيس بالانتخابات، اعترفوا بالنتائج، وهنأوه بفوزه... وهذه موجودة في بعض البلدان ولكنها سابقة في الجزائر، وتبشر بالخير، وفي مراسيم تنصيب رئيس الجمهورية حضر المترشحون أيضا، وهذا يشرفهم ويشرف الشعب الجزائري وبصفة خاصة في الخارج.

إننا متجهون نحو محطات هامة مباشرة بعد المصادقة على مخطط عمل الحكومة، إلى إعداد الدستور الجديد، والعمل فيه جار، الذي سيمر على البرلمان ثم على الشعب، ونحن نريد بهذا الدستور بناء الدولة الجزائرية الجديدة تكون للجميع، بمواصفاتها وكل واحد منا باتجاهاته يجد مكانه فيها، وقد قلت سابقا إن الدولة يجب أن تكون دار الجميع، وقلتها بالأمازيغية : «ذا خام أناغ أكل» ؛ والحكم ليس هو الدولة، بل ينبع من رغبة الشعب، وقد يتغير من محطة لأخرى ولكن الدولة لا تتغير، كما قلنا كذلك بأن الدولة لا تزول بزوال الحكام، يأتي حكم أزرق... حكم أبيض... المهم الحكم يتغيّر لكن الدولة تبقى قائمة، وتغيّر السلطة ليس هو تغيّر الدولة ! ! وهذا ما نحن ماضون إليه إن شاء الله، يبقى في هذه المحطة وبالنسبة لي أنا وأعوذ بالله من «الأنا» فإنني إذا تشعبت الأمور أرجع دائما إلى التاريخ لأجد الجواب، فتاريخنا مليء بالتجارب، وليس فقط بالأزمات التي كانت موجودة، صحيح كانت أزمات وكنا قد عايشنا التجارب عن كثب، وأحيان أخرى عن بعد، وفي كثير من الأحيان كانت بقرب، وتتذكر جميعا الجزائر قبل 1954 وبعد 8 ماي 1945، ففي الخمسينيات من القرن الماضي تشتت الحركة الوطنية وانقسمت، ولم يعرف المناضلون المخلصون ما هو الاتجاه، فليبيا استقلت العام 1951،

وثورة مصر وجمال عبد الناصر في القاهرة، وتونس والمغرب... أما الجزائر فاعتقدوا أنها ماتت ! ! ولكن نخبة من المناضلين اجتمعت وهم جماعة الـ (22) وتساءلوا : ما العمل؟ وقد تم اجتماع (الستة) بعد فترة أربعة أشهر من اجتماع مجموعة 22، ومن الناحية التاريخية حتى لوقتنا الحالي ماذا فعلوا خلال هذه الفترة (4 أشهر)، وهذا ما أردت الوصول إليه، ولم يكن الإخوة معروفين سياسيا كشخصيات أو نواب، ولكنهم كانوا مناضلين سريين، وقاموا بكل المحاولات ليجدوا من يقود المجموعة، فاختاروا مصالي الحاج الذي كان ببلجيكا، وأرسلوا إليه مصطفى بن بولعيد، في جويلية 1954، وقال له إننا شباب نحضر للثورة التي حان حينها، فرفض ! وحين رجع مصطفى بن بولعيد قرر الخمسة ألا يكون للثورة زعيم، واستغنوا عن الزعامة التي عوضوها بالعمل الجماعي، ولكن لا يمكن القيام بالثورة من غير إشراك منطقة هامة في الجزائر وهي منطقة القبائل ولابد من الاتصال بكريم بلقاسم وأوعمران اللذين كانا مع مصالي الحاج وأقنعهما، فالتحقا بالآخرين وانعقد اجتماع الستة، وأود أن أضيف بأن المهام قُسمت وكُلف مصطفى بن بولعيد بذلك، وانبثق عن ذلك 05 مناطق، وبحكم ذلك كلف بن بولعيد بمنطقة الأوراس والتي لا يمكن أن يتولى تسييرها غيره، بسبب الأسلحة والنظام السري، كما أن كريم بلقاسم لا يمكن أن يُكلف إلا بمنطقة القبائل، وأما الإخوة الآخرون وبحكمة ومن أجل رسالة كلف رابح بيطاط بالمجيء من الشرق إلى الوسط، وأن يذهب ديدوش مراد من الوسط إلى الشرق، وبن مهيدي من الشرق إلى الغرب، وهذه رسالة للوحدة الوطنية ؛ وتقرر ألا تكون الثورة انتفاضة بل مسلحة، وكان الأوراس بحكم التنظيم السري غير مجند وكانت به أسلحة لا توجد بمناطق أخرى، بحيث يمكن الصمود بالأوراس طويلا، لأن باقي المناطق لا تتوفر على أسلحة كثيرة، كما تقرر أن تعمم الثورة في أول نوفمبر من الغرب إلى الشرق ومن الجنوب إلى الشمال ولو في «علبة سردين» لتعرف فرنسا ذلك، وهذا ما حدث، نوفمبر في كل قطر الجزائر وتساءل الجميع آنذاك: من فجر الثورة ومن يقف وراءها؟ فليست هي الحركة الوطنية، ولم يعلن عن مسؤوليها، لا أحد يعلم، وكل واحد كان ينكر علاقته بما يحدث، وحقيقة لا أحد يعلم، وكانت فرنسا حينها تقول إن من فجرها قد جاؤوا من الخارج، وقالت إنهم (فلاقة) وشيوعيون، وفي 20 أوت 1955 خرج الشعب إلى الشارع في منتصف النهار، وحينها قالت فرنسا إن من يقف وراءها جزائريون خارجون عن القانون، ولكنهم صاروا بعد فترة بمجيء صلح الشجعان لديغول يُلقبون (شجعانا) ! !

لقد أردت بتذكير هذا التاريخ الوصول إلى نقطة هامة وهو نداء كمجاهد لا كرئيس مجلس، كمجاهد عمل بقرب مع أبي الثورة مصطفى بن بولعيد، الذي كان رجلا ذا نظرة بعيدة، يتكلم عن الحاضر والمستقبل، ويوصي ويشير إلى المحطات وإلى تنظيم الكفاح الذي قدر مدته بعشر سنوات، لأن الاستعمار استيطاني ولن يخرج بسهولة من الجزائر، والتواصي بالبقاء على نفس المبدإ، ومن خلال هذا الذي عشناه وسمعناه من رجال أمثال بن بولعيد، أوجه نداء كمجاهد، للإخوة الذين لم يلتحقوا بالحوار، ورئيس الجمهورية مد يده للحراك للتحاور، فيه مبادرات وبدأ الحوار ولكننا نوجه نداء لإخوان المنطقة التي ذهب إليها بن بولعيد قبل نوفمبر 1954، كمسؤولين سياسيين وإطارات وشخصيات وندعوهم للالتحاق بهذا الحوار، فكما اتحدنا لتحرير البلاد، نتحد اليوم لنبني ديموقراطية جديدة ونبني دولة جديدة، وجمهورية جديدة، كلنا اليد في اليد.

هذا نداء فكرت فيه أمس فقط، لأنني عرفت الكثير من الرفقاء ومسؤولي هذه الجهة مثل كريم بلقاسم وأوعمران وعبان رمضان، وأزوران وعميروش، هذا البطل الذي كنا ندعوه (زباتة الجزائر) تشبيها له بـ (زباتة المكسيكي)؛ فباسم كل هؤلاء أوجه النداء لنوحد صفوفنا ونبني الجزائر جميعا في إطار ديمقراطية حقيقية وفي إطار الشرعية، والحمد لله عندنا رئيس شرعي يمد يده للحوار وهذا ممكن جدا، ونتمنى الخير للبلاد... وتحيا الجزائر والمجد والخلود لشهدائنا الأبرار،
والسلام عليكم.

القانون التوجيهي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي

.. من أجل إطار مؤسسي موحد للبحث العلمي والتكنـــولوجي

صادق أعضاء مجلس الأمة يوم الأربعاء 4 مارس 2020، على نص القانون التوجيهي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، وذلك خلال جلسة علنية ترأسها السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة بالنيابة، وحضرها وزير التعليم العالي والبحث العلمي السيد شمس الدين شيتور، ووزيرة العلاقات مع البرلمان السيدة بسمة عزوار.

عرض الوزير

..لإضفاء الانسجام على بنية النظام الوطني للبحث العلمي

تطرق وزير التعليم العالي والبحث العلمي خلال عرضه لنص القانون خلال جلسة يوم الاثنين 2 مارس 2020، للأبعاد المختلفة لمراجعة القانون، وكذا للأسباب مراجعة القانون رقم 15-21 المؤرخ في 18 ربيع الأول عام 1437 الموافق لـ 30 ديسمبر سنة 2015 والمتضمن القانون التوجيهي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي والأهداف التي يرمي إلى تحقيقها عبر التعديلات التي أدخلت عليه.

حيث أوضح أنه تم إحداث مجلس وطني للبحث العلمي والتكنولوجيات بموجب الأحكام الواردة في المادتين (206) و (207) في دستور سنة 2016، وتكليفه بالمهام التي كان يضطلع بها في السابق المجلس الوطني للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي والمجلس الوطني للتقييم، مما استوجب حسب الوزير تعديل عدد من الأحكام الواردة في القانون التوجيهي للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، وذلك من أجل تكريس إطار مؤسسي واحد وموحد يتولى إعداد السياسة الوطنية للبحث العلمي والتكنولوجي وتقييمها.

كما أضاف الوزير في ذات السياق أن الهدف من التعديلات التي جاء بها المشروع تتعلق أساسا بإعادة صياغة المواد 11 و17 و18 و29 و30 من القانون رقم 15-21، لإضفاء الانسجام المطلوب على بنية النظام الوطني للبحث العلمي، وتفادي ازدواجية الأحكام القانونية المتعلقة بنفس الموضوع.

المواد المعدلة بصياغتها الجديدة هي :

المادة 11: تعزز محاور البحث المحملة بمواضيع البحث التي تعبر عن الأهداف العلمية والاجتماعية والاقتصادية المزمع تحقيقها التي تعدها اللجان القطاعية الدائمة واللجان المشتركة بين القطاعات، كل فيما يخصها، من طرف الوكالات الموضوعاتية للبحث وتدمج في برامج وطنية للبحث متعددة التخصصات ومشتركة بين القطاعات لعرضها على المجلس الوطني للبحث العلمي والتكنولوجيات المحدث بموجب المادة 206 من الدستور.

المادة 17: تعد اللجان القطاعية الدائمة واللجان المشتركة بين القطاعات والوكالات الموضوعاتية للبحث ، كل فيما يخصه، حصائل تنفيذ أنشطة البحث التي يتم على أساسها إعداد تقرير عن الحصيلة والآفاق، يقدمه الوزير المكلف بالبحث العلمي سنويا للمجلس الوطني للبحث العلمي والتكنولوجات ويمكن نشره بعد استيفاء مراحل التقييم على جميع الدعائم الملائمة.

المادة 18: يدلي المجلس الوطني للبحث العلمي والتكنولوجيات برأيه سنويا في التقرير المقدم إليه والمتعلق بحصيلة وآفاق البحث العلمي والتطوير التكنولوجي المنصوص عليه في المادة 17، ويناقش هذا الرأي في مجلس الوزراء.

المادة 29: يكلف المجلس الوطني للبحث العلمي والتكنولوجيات بتقييم السياسة الوطنية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي وخياراتها ونتائجها وكذا إعداد آليات التقييم ومتابعة تنفيذها.

المادة 30: يكلف المجلس الوطني للبحث العلمي والتكنولوجيات بإبداء آراء وتوصيات حول الخيارات الكبرى للسياسة الوطنية في هذا المجال، وتحديد الأولويات بين البرامج الوطنية للبحث وتقييم تنفيذها.

استفسارات وانشغالات أعضاء المجلس

بعد استماعه لانشغالات واستفسارات أعضاء المجلس بخصوص نص القانون ، أوضح وزير التعليم العالي والبحث العلمي خلال رده، أن عملية إيجاد ميكانيزمات للتواصل بين كيانات البحث والمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية يعد من بين أولويات القطاع، التي يعمل بالتعاون مع القطاعات المستقلة الأخرى على تفعيلها وتجسيدها، وذلك باعتماد مقاربة قطاعية مشتركة، من شأنها تشجيع المؤسسات الكبرى على إحداث وحدات للبحث والتطوير وكذا توظيف باحثين للتكفل بتفعيل هذه الوحدات.

كما أكد أن القانون الحالي للبحث سيسمح بإحداث مخابر مختلطة تجمع القدرات العلمية المتاحة على المستوى الجامعي، في مجال بحثي معين مع نظرائهم في المؤسسات الاقتصادية من أجل التكفل بإشكاليات ذات طابع علمي وتكنولوجي وإيجاد حلول مبتكرة لها.

وبخصوص تساءل حول إشراك الكفاءات العلمية الجزائرية العاملة بالخارج في المجهود الوطني للبحث، فأوضح الوزير أن القانون الحالي يلزم كل مراكز البحث أن تدمج ضمن مجالسها العلمية كفاءات من جاليتنا العلمية في الخارج بنسبة 25 % من تركيبتها البشرية، والمشاركة في إنجاز البرامج الوطنية للبحث العلمي، مؤكدا أن الأمر لن يتم إلا بتجنيد وإشراك الكفاءات المقيمة في الخارج في أنشطة البحث من خلال الشبكات الموضوعاتية التي تم إنشاؤها لهذا الغرض. منوها في ذات السياق إلى أنه تم تعزيز تشكيلة المجلس الوطني للبحث العلمي والتكنولوجيات بثمانية (8) باحثين، يتم اختيارهم من بين الكفاءات العلمية الوطنية العاملة بالخارج.

أما بخصوص الاقتراحات الأخرى التي تخص قطاع التعليم العالي، فأوضح أنه سيتم التكفل بها في إطار تنفيذ برنامج عمل القطاع وسيتجسد ذلك ميدانيا خلال الأشهر القادمة.

توصيات اللجنة

ثمنت لجنة التربية والتكوين والتعليم العالي والبحث العلمي والشؤون الدينية التي يرأسها السيد مصطفى جغدالي في تقريرها التكميلي الذي تلاه عبد المالك تاشريفت التعديلات التي جاء به مشروع القانون، واعتبرته إطارا تشريعيا إضافيا من شأنه المساهمة بفعالية في ترقية إستراتيجية ومنظومة البحث العلمي، وتجسيد نتائج البحث ووضعها في خدمة الاقتصاد الوطني والتنمية المستدامة وما أصبح يعرف اليوم باقتصاد المعرفة، وقد ضمنت اللجنة في تقريرها التكميلي بعض التوصيات :

- ضرورة الإسراع في إصدار النصوص التنظيمية الواردة في مشروع القانون،
- ضرورة تشجيع وترقية الابتكار العلمي والتقني في الوسط الجامعي وإدماجه في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد،
- ضرورة اتخاذ كل الإجراءات اللازمة للتكفل الجيد بالملكية الفكرية وبراءات الاختراع،
- ضرورة إعداد إطار قانوني جيد وفعال خاص بنشاط الباحث داخل المؤسسة الإقتصادية، يوفر له كل الضمانات والتحفيزات التي تتماشى والمكانة المرموقة التي ينبغي أن يحظى بها،
- إلزام المؤسسات المستفيدة من إنجاز استثمارات في إطار المزايا والتحفيزات خاصة التي تقرها الدولة ، بدعم البحث العلمي وتطويره.

القانون الذي يحدد مهام المجلس الوطني للبحث العلمي والتكنولوجيات وتشكيلته وتنظـــيمه

صرح مؤسساتي لتنظيم وإعلاء مكانة البحث العلـــمي والتطوير التكنولوجي

صادق أعضاء مجلس الأمة على نص القانون الذي يحدد مهام المجلس الوطني للبحث العلمي والتكنولوجيات وتشكيلته وتنظيمه، خلال جلسة عامة عقدها المجلس يوم الأربعاء 4 مارس 2020، الجلسة ترأسها السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة بالنيابة، وحضرها وزير التعليم العالي والبحث العلمي السيد شمس الدين شيتور، ووزيرة العلاقات مع البرلمان، السيدة بسمة عزوار.

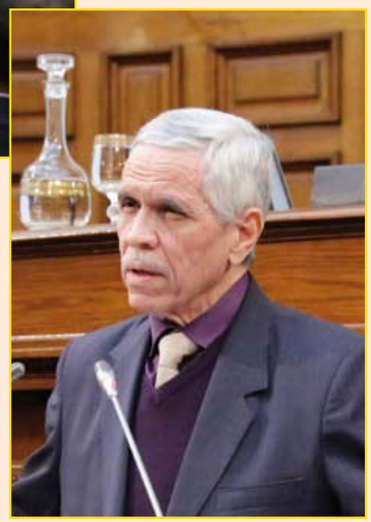

عرض الوزير

قدم وزير التعليم العالي والبحث العلمي،السيد شمس الدين شيتور خلال عرضه لنص مشروع القانون خلال جلسة عامة عقدها المجلس يوم الاثنين 2 مارس 2020 ، عرضا مفصلا عن المشروع، حيث أوضح خلاله أن التوسع الكبير الذي تعرفه الشبكة الوطنية لمؤسسات البحث العلمي التي يبلغ قوامها حاليا نحو 1500 مخبر بحث، و60 كيان بحث ما بين مراكز بحث ووحدات بحث، تتوطن في مختلف قطاعات النشاط، وكذا التزايد اللافت للقدرات العلمية البشرية المجندة في إطار تنفيذ برامج البحث ونشاطاته، والتي يبلغ تعدادها حاليا نحو 40.000 باحثا وأكثر من 5000 مستخدما لدعم البحث أدى إلى بروز الحاجة الملحة لتطوير بنية النظام الوطني للبحث من خلال تعزيز بناء الصرح المؤسساتي الناظم لهذا القطاع، والتعبير بوضوح عن إرادة السلطات العمومية في إعلاء مكانة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، ودعم الاستثمار في المعارف والمهارات والتطبيقات التكنولوجية وتوظيفها في خدمة الاقتصاد وترقية المجتمع.

وأشار الوزير أنه تم تكليف المجلس الوطني للبحث العلمي والتكنولوجيات الوارد في صلب مشروع القانون للإضطلاع بمهام رئيسية، على غرار ترقية البحث الوطني في مجال الابتكار التكنولوجي والعلمي، واقتراح التدابير الكفيلة بتنمية القدرات الوطنية في مجال البحث والتطوير، وتقييم فعالية الأجهزة الوطنية المتخصصة في تثمين النتائج لفائدة الاقتصاد والمجتمع.

المجلس الوطني للبحث العلمي والتكنولوجيات

تشكيلته ومهامه

المجلس الوطني للبحث العلمي والتكنولوجيات هو هيئة مستقلة يوضع لدى الوزير الأول ، يتمتع بالشخصية القانونية والاستقلالية المالية والإدارية .

يضم المجلس على خمسة وأربعون (45) عضوا من بينهم الرئيس ، ويعينون من طرف رئيس الجمهورية . ويوزعون كما يلي:

• اثني عشر (12) عضوا يتم اختيارهم من بين الشخصيات العلمية التي تمثل مختلف شعب البحث، ذوي مؤهلات مثبتة ومؤكدة بأشغال وإنجازات.

• اثني عشر (12) عضوا يتم اختيارهم من بين القدرات التقنية الذين يثبتون خبرة مؤكدة في مجالات البحث والتطوير، الإبداع والتحويل التكنولوجي، تثمين نتائج البحث، تسيير البحث العلمي والتطوير التكنولوجي وإداراته وتنظيمه.

• ثمانية (8) أعضاء يتم اختيارهم من بين القدرات العلمية الوطنية المقيمة بالخارج

• ستة (6) مسيرين للمؤسسات الاقتصادية الرئيسية التي تساهم في البحث والتطوير

• ستة (6) إطارات من القطاع الاجتماعي والاقتصادي يتم اختيارهم حسب كفاءاتهم ودورهم في البحث والتطوير

• ممثل واحد(1) عن المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي.

مهام المجلس: زيادة على المهام المحددة في المادة 207 من الدستور، يكلف المجلس بتحديد التوجهات الكبرى للسياسة الوطنية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي. كما يكلف بإبداء آراء وتوصيات حول :

• الخيارات الكبرى للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي،

• المخطط الوطني لتطوير البحث العلمي والتطوير التكنولوجي،

• الأولويات بين البرامج الوطنية للبحث،

• ترقية الإبداع العلمي والتقني في الوسط الجامعي وإدماجه في التنمية الاجتماعية والاقتصادية،

• الحفاظ على القدرات العلمية والتقنية الوطنية وتثمينها وتعزيزها،

• دعم البحث العلمي والتطوير التكنولوجي للسياسات العمومية،

• تنسيق نشاطات البحث ما بين القطاعات،

• تقييم السياسة الوطنية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي وخياراتها ونتائجها وكذا إعداد آليات التقييم ومتابعة تنفيذها .

استفسارات وانشغالات أعضاء المجلس

بعد الاستماع لانشغالات واستفسارات أعضاء المجلس حول نص القانون، أوضح وزير التعليم العالي والبحث العلمي السيد شمس الدين شيتور، أن المجلس الوطني للبحث العلمي والتكنولوجيات يعد هيئة مستقلة تتمتع بالشخصية القانونية والاستقلالية المالية والإدارية، يوضع لدى الوزير الأول يختص بإبداء الآراء ويقدم الاستشارات لرئيس الجمهوري وللسلطات العمومية في مجال تحديد التوجهات الكبرى للسياسة الوطنية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي وضبط أولوياتها وتقييم تنفيذها وتثمين نتائجها .

أما بخصوص تشكيلة المجلس فأكد الوزير أنه تم اقتراح تشكيلة تعتمد حصريا على المهارة والخبرة، بما يعزز من فرص نجاح أشغال المجلس ونشاطاته، ويضفي عليها الفعالية والنجاعة، حيث يتشكل من خمس وأربعين (45) عضوا، يتم اختيار اثني عشر (12) عضوا منهم من بين الشخصيات العلمية ذات المستوى المرموق والأعمال البحثية المشهودة، واثني عشر (12) عضوا آخر من بين الكفاءات التقنية ذات الخبرة المؤكدة في مجال البحث والتطوير والابتكار والتثمين. مضيفا أنه يضم أيضا (8) باحثين يتم اختيارهم من بين الكفاءات العلمية الوطنية العاملة بالخارج، و(6) مسيرين لمؤسسات اقتصادية رئيسية تساهم في نشاطات البحث والتطوير و(6) إطارات من القطاع الاقتصادي والاجتماعي يتم اختيارهم حسب كفاءتهم في مجال البحث والتطوير، وممثل واحد عن المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي.

مؤكدا في ذات السياق على ضرورة العمل لإعادة الاعتبار للأبحاث العلمية بالجامعة، وتنظيم شؤون الجامعة الجزائرية على جميع الأصعدة، وضرورة الفصل بين النظام البيداغوجي والإداري بالجامعة .

وردا عن سؤال حول نظام أل أم دي، أوضح الوزير أنه سيتم العمل على استبداله، ولن يتأتى ذلك إلا بإعطاء ومنح قطاع التعليم العالي مهلة لتنظيم والترتيب لذلك.

منوها في الأخير إلى ضرورة إبعاد الطالب عن السياسة، بعد أن أصبحت أبواب الجامعة اليوم تغلق لأسباب سياسية.

توصيات اللجنة

أكدت لجنة التربية والتكوين والتعليم العالي والبحث العلمي والشؤون الدينية التي يرأسها السيد مصطفى جغدالي في تقريرها التكميلي الذي تلاه عبد المالك تاشريفت أن مشروع هذا القانون يوفر إطارا تشريعيا تنظيميا موحدا لمجال البحث العلمي في بلادنا، وهو ما من شأنه التكفل الجيد والمنظم للبحث العلمي والتكنولوجيات في شكل مجلس وطني، وبإشراك كل الطاقات والكفاءات العلمية الوطنية والمقيمة أو العاملة في الخارج، قصد الاستفادة منها وتوظيفها لفائدة التنمية والاقتصاد وتطوير البلاد وتحقيق الرفاه للشعب الجزائري.

القانون العضوي المتعلق بتنصيب العمال ومراقبة التشغيل

.. نحو تقليص آجال معالجة عروض التشغيل إلى 5 أيام

صادق أعضاء مجلس الأمة على نص القانون المتعلق بتنصيب العمال ومراقبة التشغيل، خلال جلسة عامة عقدها يوم الأربعاء 4 مارس 2020، الجلسة ترأسها السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة بالنيابة، وحضرها ممثلا عن الحكومة وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي السيد أحمد شوقي فؤاد عاشق يوسف، ووزيرة العلاقات مع البرلمان السيدة بسمة عزوار.

عرض الوزير

تطرق وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، خلال عرضه لنص مشروع قانون يعدل ويتمم القانون رقم 04-10 المؤرخ في 13 ذي القعدة عام 1425 الموافق لـ 25 ديسمبر سنة 2004 والمتعلق بتنصيب العمال ومراقبة التشغيل، بالتفصيل إلى أسباب ودواعي المبادرة به وإلى مختلف المحاور والأحكام التي تضمنها.

حيث أكد الوزير أن مشروع القانون يهدف إلى وضع إجراءات ترمي إلى تكييف الإطار القانوني والتنظيمي المتعلق بتنصيب العمال ومراقبة التشغيل مع التطورات المسجلة على مستوى سوق العمل، من خلال تخفيض الإجراءات السارية المفعول في مجال التوظيف والتنصيب، مضيفا أن التعديل المدرج في هذا المشروع يرمي إلى تقليص آجال معالجة عروض التشغيل من واحد وعشرين (21) يوما إلى خمسة (5) أيام كحد أقصى.

مشيرا في نفس السياق إلى أن عملية تحسين وعصرنة سوق العمل تدخل ضمن مخطط العمل الهادف إلى ترقية التشغيل ومحاربة البطالة، الذي وضع بدوره مسألة عصرنة هيئات تسيير سوق العمل كشرط أساسي لتحسين فعالية نظام الوساطة، كما أن المعالجة الآلية لعروض العمل ستضفي مزيدا من الشفافية.

مؤكدا في الأخير أن مصالح وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي ستعمل على إطلاق من خلال الوكالة الوطنية للتشغيل «خدمات عن بعد» لفائدة المستخدمين وطالبي العمل، قصد تقريب وتحسين الخدمة العمومية لفائدة المرتفقين، والتي تنسجم مع التعديل المدرج ضم هذا المشروع وتضفي المزيد من المرونة والسرعة في معالجة عروض العمل وتمكين المستخدمين وطالبي العمل من الاستفادة من خدمة تسمح بإعطاء دفع لوتيرة التنمية وخلق الثروة.

نص القانون

المادة 14: يتعين على الوكالة الوطنية للتشغيل والبلديات والهيئات الخاصة المعتمدة، المنصوص عليها في المواد 7 و8 و9، تلبية عرض التشغيل المودع في أجل أقصاه خمسة (5) أيام عمل، تحتسب من تاريخ إيداعه.

ولا يمكن المستخدم أن يلجأ إلى التوظيف المباشر قبل انقضاء الأجل المذكور في الفقرة أعلاه، وفي حالة عدم تلبية العرض في هذا الآجل، يمكن المستخدم اللجوء إلى التوظيف المباشر مع إعلام هذه الوكالة بذلك فورا.

يتعين على المستخدم وجوبا معالجة كل طلبات طالبي العمل الموجهين والمسجلين في القوائم الاسمية المرسلة إليه من طرف هيئة التنصيب المؤهلة وإبلاغ هذه الهيئة بالمال المخصص لها.

انشغالات واستفسارات أعضاء المجلس

خلال رده على انشغالات واستفسارات أعضاء المجلس أوضح الوزير أن قطاع التشغيل والعمل والضمان الاجتماعي ليس من مهامه توفير مناصب شغل، وإنما يعمل على إيجاد تكامل بين القطاعات الأخرى خاصة عن طريق الوكالة الوطنية للتشغيل . هذه الأخيرة التي تعرف صعوبات كبيرة بسب ما يتعرض له موظفوها.

وبخصوص معالجة عروض التشغيل والتي كانت من قبل محددة بـ 21 يوما، أوضح الوزير أنه تم تقليص المدة إلى 5 أيام وهي كحد أقصى، لأنه وفي بعض الحالات يكون الرد على طلبات التشغيل مباشرا وفي اليوم نفسه.

وبخصوص عملية الإدماج المهني، فقد أكد أن قرار الإدماج لعقود ما ما قبل التشغيل يخص أولا ما عدده 160.000 عقدا لما قبل التشغيل ، الذين عملوا لأكثر من ثمانية سنوات وبراتب منخفض جدا وواصلو العمل به ، وسيتم مواصلة الإدماج ما عدده 160000 هذه الأيام ثم سيتبعها إدماج 10500 على أن تبقى 100000 أخرى ، وهو مجموع 400000 تقريبا سيواصلون العمل بالأماكن التي كانوا يعملون بها سابقا أو أماكن مقربة.

أما بخصوص المؤسسات التي لا ترد ولا تقدم معلومات في الوقت اللازم على طلبات الشغل ،فأوضح الوزير أنه سيتم إعادة النظر في الجهاز كله. وذلك بواسطة مفتشية العمل.

وحول نسبة البطالة أوضح الوزير أنها وصلت في سنة 2019 إلى 11.4 بالمائة، وبتطبيق مخطط عمل الحكومة المصوت عليه حديثا ستصل لأقل من 10 بالمائة.

وعن تساءل حول استحداث مناصب شغل لذوي الاحتياجات الخاصة، أوضح الوزير أن القانون واضح جدا فيما يخص هذه الفئة وهي نسبة 1 بالمائة، وأن قطاع التشغيل والعمل والضمان الاجتماعي قد قام برفعها إلى 1.5 المائة وستصل تدريجيا إلى نسبة 3 بالمائة وهو يخص كل الفئات وليس فئة خاصة. مضيفا في ذات السياق أنه وبالاتصال مع أصحاب مؤسسات القطاع الخاصة، سيتم التكفل بـ 7000 معوقا وسيتم توظيفهم بها .

وبخصوص إدماج الأشخاص الذين يعملون بطريقة غير رسمية، أوضح الوزير أن الوزارة الوصية كان لها تجربة في إدماجهم، منوها في ذات السياق أنه يجب على رب العمل التصريح بالعمال الذين يعملون في مؤسسته كونه سيسمح لهم بالحصول على التغطية الصحية وعلى التقاعد فيما بعد.

وعن كيفية عمل الوزارة بمناطق الظل والمناطق النائية، أعلن الوزير عن وجود شبابيك متنقلة تحتوي على كل اللوازم وبها يتم تحيين بطاقة الشفاء وإيداع ملفاتهم وكل ما تعلق بالخدمات التي يقدمها قطاع التشغيل والعمل والضمان الاجتماعي.

مؤكدا في الأخير أن قطاع التشغيل والعمل والضمان الاجتماعي يقوم حاليا بدراسات إستشرافية وتحقيقات حتى لا تكون هناك انطلاقة بدون نظرة شاملة، والتي بموجبها يتم إعداد برنامج عمل لتثمين الإيجابيات وتصحيح النقائص ويلغي الإجراءات الخاطئة.

توصيات اللجنة

أكدت لجنة الصحة والشؤون الاجتماعية والعمل والتضامن الوطني التي يرأسها السيد بوزيان أحمد في تقريرها التكميلي، الذي تلاه السيد بخشي محمد على أهمية مشروع القانون في تدعيم مجال التشغيل وسوق العمل بآليات جديدة ستعمل على تحسين نوعية وفعالية الخدمات التي تقدمها، وبالأخص تقليص آجال معالجة عروض التشغيل من واحد وعشرون (21) يوما إلى خمسة أيام والتي ستضفي المزيد من الشفافية لتكريس مبدأ العدالة والإنصاف وتكافؤ الفرص بين طالبي العمل. منوهة إلى ضرورة عصرنة المرافق العمومية وذلك باستغلال النظام المعلوماتي «الوسيط» الذي سيعزز قدرات القطاع في رصد وتحليل البيانات، كما سيعمل على تسهيل ولوج شبابنا إلى مناصب الشغل بسرعة عن طريق ما يسمى بمقاربة الكفاءات.

كما ثمنت اللجنة المجهودات التي تبذلها الدولة لتعزيز رؤية القطاع الإصلاحية تجاه الشباب، ما يؤكد حرصها المتواصل للتكفل بمطالبهم المشروعة في الحصول على منصب شغل، وإيمانا منها أنهم أكثر قدرة وطاقة على تحقيق الأهداف التنموية بطريقة مثمرة وخلاقة.

وأصت في الأخير بما يلي:

- الحرص على تطبيق نسبة 3 % في التشغيل المخصصة لذوي الاحتياجات الخاصة في عملية التشغيل،
- الحرص على احتساب عدد سنوات العمل بالنسبة لعقود ما قل التشغيل في التقاعد،
- التحديث المستمر لتسير ملف التشغيل من أجل تعزيز نقاط القوة وتصويب النقائص المسجلة،
- تكثيف دور الرقابة والمرافقة والإرشاد للسهر على تطبيق تشريعات العمل،
- ضرورة وضع إستراتيجية العودة إلى تكفل الدولة بتفعيل القطاع العمومي، وإحداث مؤسسات اقتصادية متعددة للتكفل بعالم الشغل كضرورة استعجاليه ملحة.

القانون المتعلق بالاتصالات الراديوية

.. نحو تحسين وترقية الخدمات الراديوية

صادق أعضاء مجلس الأمة على نص القانون المتعلق بالإتصالات الراديوية، خلال جلسة عامة عقدها يوم الأربعاء 4 مارس 2020، الجلسة ترأسها السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة بالنيابة، وحضرها ممثلا عن الحكومة السيد إبراهيم بومزار، وزير البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية، ووزيرة العلاقات مع البرلمان ، السيدة بسمة عزوار.

عرض الوزير

وقد كان مجلس الأمة قد عقد جلسة علنية عامة يوم الثلاثاء 3 مارس 2020، برئاسة السيد مليك خذيري، نائب رئيس مجلس الأمة، خُصصت لتقديم ومناقشة مشروع القانون المتعلق بالاتصالات الراديوية.

وقد قدم خلالها السيد إبراهيم بومزار، وزير البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية، عرضا مفصلا عن مشروع القانون، شرح فيه المحاور الرئيسية له،حيث أوضح أنه يهدف أساس لتأطير إقامة واستغلال واستعمال الشبكات والمنشآت أو التجهيزات المطرفية اللاسلكية الكهربائية، ولمنح وتخصيص الذبذبات اللاسلكية الكهربائية ولضبط حالات التشويش ولمراقبة الطيف على المستوى الوطني وذلك تماشيا مع الاتفاقيات والتوصيات والتنظيمات الدولية.

نص القانون

يحتوي نص القانون المتعلق بالاتصالات الراديوية على 56 مادة ، ويهدف نص القانون حسب المادة الأولى منه إلى تأطير اقتناء، حيازة، إقامة، استغلال واستعمال الشبكات، المنشآت أو التجهيزات المطرفية اللاسلكية الكهربائية.

ويطبق هذا القانون على كل نشاط يستعمل طيف الذبذبات اللاسلكية الكهربائية على التراب الوطني وكذا المجال الجوي الجزائري، من أجل إرسال معلومات انطلاقا من الجزائر نحو إقليم دولة أجنبية، واستقبال المعلومات في الجزائر من إقليم دولة أجنبية طبقا لإتفاق دولي. وعلى متن السفن أو في طائرات تبحر أو تحلق في الإقليم البحري أو المجال الجوي الجزائريين، وعلى الوسائل الساتلية المستغلة انطلاقا من الجزائر

كما يطبق دون استثناء على كل :

* الخدمات اللاسلكية الكهربائية المعرفة في نظام الاتصالات الراديوية للإتحاد الدولي للاتصالات،

* المحطات والأنظمة اللاسلكية الكهربائية المعرفة والمصنفة في نظام الاتصالات الراديوية للإتحاد الدولي للاتصالات.

وقد نص القانون على إنشاء الوكالة الوطنية للذبذبات، وهي سلطة إدارية تتمتع بالشخصية

المعنوية والاستقلال المالي، وتوضع تحت وصاية الوزير المكلف بالاتصالات الالكترونية، وتتكلف الوكالة بعدة مهام حسب المادة 6 من القانون.

تخضع إقامة محطات الاتصال الراديوية واستغلالها من كل نوع حسب نص المادة 7 من نص القانون على ترخيص مسبق تعده الوكالة الوطنية للذبذبات بعد موافقة مصالح :

• وزارة الدفاع الوطني،
• الوزارة المكلفة بالداخلية ،
• الوزارة المكلفة بالمواصلات السلكية واللاسلكية.

كما نص القانون في فصله الثامن على أحكام جزائية من المادة 49 إلى المادة 57.

استفسارات وانشغالات أعضاء المجلس

بعد استماعه لانشغالات واستفسارات أعضاء المجلس أوضح وزير البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية، بخصوص تساءل حول خدمات البريد، أنه لا يمكن إنكار المجهود المبذول في مجال توفير وترقية خدمات البريد، سيما وأن مؤسسة البريد بصدد تعزيز الشبكة البريدية من خلال إنجاز منشآت جديدة لتحسين التحكم، مشيرا إلى أنه سيتم اقتناء حافلات مجهزة ومهيئة لضمان خدمات البريد في المناطق البعيدة و التي لا يتواجد بها مراكز بريدية.

وبخصوص توفير شبكة الإنترنيت أوضح الوزير أنه تم تسجيل بعض النقائص في التغطية على مستوى بعض الولايات، ويعود ذلك إلى صعوبة بسط شبكات الانترنيت في ظل المساحة الشاسعة للوطن وإلى تكلفتها الباهظة. منوها في ذات السياق إلى أنه يوجد حلول ظرفية لحل هذه المشكلة من خلال وضع ميكانيزمات خاصة بتجهيز ساتل يؤمن الاتصالات في حالة حدوث الحوادث في المناطق السوداء.

وبشأن الوكالة الوطنية للذبذبات فأوضح أنه تم توسيع مهامها بصفة تضمن لها القيام بدورها على أكمل وجه، بغية ضبط حالات التشويش ومراقبة طيف الذبذباتي على مستوى الوطن.

وبشأن توفير شروط الأمن بمراكز البريد ، أكد الوزير أنه هناك دورات تفتيشية مستمرة على مراكز البريد لمراقبة جدية استعمالها الفعلي لكاميرات المراقبة.

وبخصوص مجال التعاون والتنسيق بين قطاع البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والجامعة، أوضح الوزير أنه يتم من خلال معهدين هما المعهد الوطني للبريد وتكنولوجيات الإعلام والإتصال INPTC المتواجد بالعاصمة والمعهد الوطني للإتصالات وتكنولوجيات الإعلام مقره وهران .

توصيات اللجنة

ثمنت لجنة التجهيز والتنمية المحلية التي يترأسها السيد عامر محمد في تقريرها التكميلي الذي تلاه السيد بوسحابة رشيد نص المشروع، واعتبرته إطارا تشريعيا إضافيا من شأنه المساهمة بفاعلية في تحسين وترقية إدارة الترددات الراديوية لضمان الاستخدام الرشيد والعادل في هذا المجال والتمكن من تقديم خدمات اتصالية راديوية عالية الجودة.

وأوصت في تقريرها مايلي :

• ضرورة تحفيز وتقوية تنمية خدمات الاتصالات الراديوية بما فيها الإذاعة على مستوى الإقليم، مع مراقبة طيف الترددات وتعقب المحطات الراديوية غير المرخصة،

• إدارة التراخيص التي تمنح النفاذ إلى طيف الترددات ومراقبة الشروط التقنية والتشغيلية للمحطات الراديوية،

• ضرورة مواءمة سياسات استعمال الطيف الكفء على المستويين الوطني والدولي بالقدر الممكن عمليا، بما في ذلك استعمال التردد الراديوي، وخدمات الفضاء، و الموقع المداري المرتبط بمدار السائل المستقر بالنسبة إلى الأرض وأي خصائص مرتبطة بالسوائل على المدارات الأخرى.

• التشديد على حماية الترددات المخصصة لخدمات رصد الأرض والتي تكتسي أهمية محورية للتنبؤات الجوية ومراقبة تغيير المناخ على المدى البعيد،

• ضرورة التحكم الجيد في الاستخدام الأمثل لطيف الترددات الراديوية،

• ضرورة الإسراع في وضع النصوص التنظيمية من أجل تطبيق مشروع القانون

الأسئلة الشفوية
2020/03/05

أعضاء مجلس الأمة يطرحون ثمانية (8) أسئلة شفوية على أعضاء في الحكومة

عقد مجلس الأمة جلسة علنيّة يوم الخميس 5 مارس 2020، برئاسة السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة بالنيابة، خصصت لطرح ثمانية (8) أسئلة شفوية على أعضاء في الحكومة تخص قطاعات: الأشغال العمومية، السياحة، الصحة والبيئة؛ وذلك بحضور وزراء القطاعات المعنية إلى جانب السيدة بسمة عزوار، وزيرة العلاقات مع البرلمان؛ وكانت هذه الأسئلة على النحو الآتي:

النقل عبر السكة الحديدية .. بأبعاد اقتصادية واجتماعية

• ردا عن سؤال السيد عبد الكريم قريشي، عضو مجلس الأمة، المتعلق بالمشاريع المتأخرة لإنجاز السكة الحديدية وآفاق تطويرها ببلادنا؟

أكد وزير الأشغال العمومية والنقل؛ السيد فاروق شيالي ، أن وزارته تولي أهمية لهذا النوع من النقل، باعتباره من المشاريع الهيكلية ذات الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية، خاصة وأن هذا النوع من النقل يتناسب مع شساعة الأقاليم وبإمكانه نقل أكبر عدد من المسافرين وكميات كبيرة من السلع مقارنة بباقي وسائل النقل الأخرى. كما أنه أقل تكلفة بالنسبة للمسافرين وأكثر مردودية ويساهم في فك العزلة عن المناطق النائية.

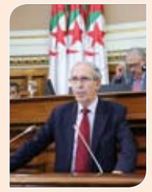

وبالنسبة لأفاق تطوير السكة الحديدة في الجزائر، أعلن الوزير أن برنامج الاستثمارات في السكة الحديدية يرتكز على عدة محاور وهي تحديث البنية التحتية ، وإنشاء خطوط جديدة لزيادة قدرة النقل وضمان القدرة التنافسية مع باقي وسائل النقل الأخرى، معلنا أن طول الشبكة الحديدية حاليا تقدر بـ 4200 كلم ، وستصل باستلام المشاريع قيد الإنجاز إلى أكثر من 6500 كلم، ووجود دراسات جارية إنجاز مشاريع خطوط جديدة يبلغ طولها 5650 كلم .

وفيما يخص أسباب اتأخر لبعض المشاريع فأرجعها الوزير لعدة أسباب منها:

1 – طول الآجال الخاص لنزع الملكية ونشر المراسيم التنفيذية المتعلقة بالمنفعة العامة

2 – تأخر بعض الشركات المتحصلة على حق الامتيازات في استغلال الأراضي والعقارات في تحويل شبكات الكوابل

3 – تأخر إبرام عقود الأشغال ذات الصلة لتحويل قنوات الغاز والمياه وأسلاك الكهرباء ...

4 – صعوبة إستغلال أشغال بعض خطوط طول السكة المستغلة الموجودة بالقرب من المشاريع السكة الجديدة

5 – مراجعة بعض الدراسات التقنية بعد الانتهاء منها بهدف تلبية طلبات السلطات المحلية .

ازدواجية الطريق الوطني رقم 23 ... للحد من حوادث المرور

• ردا عن سؤال السيد محمود قيساري، عضو مجلس الأمة، المتعلق بإنجاز ازدواجية الطريق الوطني رقم 23 الرابط بين آفلو والأغواط؟

أوضح وزير الأشغال العمومية والنقل؛ السيد فاروق شيالي، أن الطريق الوطني رقم 23 على مسافة 155 كلم والذي يمتد من حدود ولاية تيارت ويتقاطع مع الطريق الوطني رقم 1 ببلدية الأغواط، قد تم إعداد دراسة لإنجاز ازدواجيته ضمن برنامج دعم النمو الاقتصادي (2010–2014) حسب المواصفات التقنية للطريق السيار أي الطريق السريع وبمبلغ 60 مليون دينار جزائري.

ويعد هذا المشروع حسب الوزير من أولويات القطاع إذ أنه يكتسي أهمية بالغة بالنظر لحوادث المرور المتكررة والمميتة التي يشهدها. لذلك فقد تم اقتراح تسجيل عملية الازدواجية بصفة إستعجالية بمبلغ 3 ملايير دينار جزائري وتم إقتراحة في قانون المالية 2020.

مطار تندوف .. رحلات جديدة تلبية لاحتياجات المسافرين

• ردا عن سؤال السيد محمد سالمي، عضو مجلس الأمة، المتعلق بوضعية مطار تندوف ؟

أوضح وزير الأشغال العمومية والنقل؛ السيد فاروق شيالي، أن مطار تندوف يتوفر على هياكل أساسية وتجهيزات تقنية تسمح له باستقبال طائرات من الحجم الكبير والمتوسط وضمان حركة جوية داخلية ودولية، علما أن شركة الخطوط الجوية الجزائرية تنظم حاليا 4 رحالات أسبوعيا على الخط الجوي الجزائر– تندوف. ورحلتين أسبوعيتين عل الخط الجوي بين وهران وتندوف ورحلة واحدة أسبوعيا على الخط الجوي بين قسنطينة وتندوف، ورحلتين مرورا ببشار على الخط الرابط بين الجزائر بشار - تندوف الجزائر .

مضيفا أن نسبة الانطلاق التي تعرفها الرحلات الجوية بين الجزائر ووهران وتندوف هي حاليا 70 بالمائة ، وفي ظل محدودية إمكانيات شركة الخطوط الجوية الجزائرية سيتم إضافة

رحالات جديدة على الخطوط المذكورة ستصل نسبتها إلى 90 بالمائة.

أما شركة الطاسيلي للطيران فتشغل رحلة أسبوعية على الخط الجوي الرابط بين الجزائر وتندوف وذلك كل يوم السبت. معلنا بالمناسبة عن برمجة رحلة يومية أسبوعية على خط الجوي تندوف– نواكشط ، وتقوم شركة الطاسيلي حاليا التفاوض مع موريتانيا لفتحه أسبوعيا بداية من هذه الصائفة.

أما فيما يخص عدد المستخدمين في وكالات البيع والمطار فستقوم شركة الخطوط الجوية الجزائرية بتعيين المستخدمين التجاريين على مستوى وكالاتها وفقا لحجم النشاط التجاري وبناءا على شروط محددة من أجل توفير خدمة مناسبة للزبائن.

وحول أسعار التذاكر فأوضح الوزير أن شركة الخطوط الجوية الجزائرية تطبق على الشبكة الداخلية أسعار مدعمة بحيث يقدر كيلومتر الواحد للرحالات شمال - شمال 8.7 دينار جزائري للكيلومتر الواحد. أما بالنسبة للرحالات شمال - الجنوب فهي مقدرة بـ 7.8 دينار جزائري. كما تمنح الخطوط الجوية الجزائرية مزايا بتطبيق تخفيضات بنسبة 30 بالمائة على شبكتها الداخلية لفائدة المسافرين من الجنوب نحو الشمال دون أي قيد.

أما فيما يتعلق بمراجعة توقيت الرحلات الجوية إلى مطار تندوف، أكد الوزير أن الشركة الخطوط الجوية تبذل قصارى جهودها لتلبية احتياجات المتنقلين عبر هذا الخط، علما أنه قد برمجت رحالات انطلاق من تندوف إلى الخطوط الدولية عبورا بمطار الجزائر.

من أجل صناعة تقليدية .. مدرة للثروة ولمناصب الشغل

• ردا عن سؤال السيد ناصر بن نبري، عضو مجلس الأمة، نيابةً عن زميله السيد نور الدين بالأطرش، حول الصناعة التقليدية وأفاق تطويرها لجعلها دعامة إقتصادية ؟

أوضح وزير السياحة والصناعة التقليدية والعمل العائلي؛ السيد حسان مرموري، أن الصناعة التقليدية هي أحد البدائل الكفيلة لتحريك عجلة الإقتصاد وتنويعه، وأن النظرة النمطية للصناعة التقليدية التي تقتصر على الجانب التقليدي المحظ قد تغيرت لمقاربة جديدة تجعل من هذا النشاط أحد الروافد الإقتصادية والمدرة للثروة و لخلق مناصب الشغل لا سيما بالمناطق النائية والمعزولة.

مضيفا أن برنامج الوزارة لدعم هذا النشاط تأخذ بعين الاعتبار مجالات متعددة منها التكوين، التأطير وتنظيم نشاطات وتحسين الأداء وتشجيع الابتكار وترقية وتسويق المنتجات، وأن الاستثمار في العنصر البشري يصب مباشرة في قلب مقاربة إستراتيجية للقطاع.

فيما يخص فتح على مستوى كل ولاية متاحف لعرض نماذج للمنتجات الصناعات التقليدية ، فأوضح الوزير إلى أن الفكرة قيمة وتعتبر اقتراحا جدير بالدراسة في إطار التنسيق الحكومي المشترك خاصة بين وزارة الثقافة ووزارة السياحة.. منوها في السياق ذاته إلى أن قطاع الصناعة التقليدية يتوفر على 81 هيكل ممثل في دور الصناعات التقليدية والتي تحتوي على أروقة للعرض وفضاءات لترقية منتجات الصناعة التقليدية ، كما تشكل هذه الواجهات فضاءات تبرز مقومات المنتجات الصناعية حسب خصوصية كل منطقة وتشغل ما يقارب ألف حرفي يروجون لمنتجاتهم.

أما بخصوص أسواق للمنتجات الصناعة التقليدية أكد الوزير أن الوزارة تولي عناية خاصة لإشكالية التسويق التي يعاني منها الحرفيين لإيجاد منافذ تسويقية بتوفير فضاءات دائمة للحرفيين لتعريف بمنتوجاتهم وتسويقها. واستغلال فضاءات ومساحات عمومية لنفس الغرض وهذا بمناسبة الأعياد والمواسم السياحية .

أما على المستوى الدولي فيشارك القطاع عن طريق الحرفيين في عشرات التظاهرات في الخارج سواء بأوروبا أو أمريكا أو دول الخليج ، وهذا لتمكين الحرفيين من التعرف على الأسواق الخارجية والاحتكاك مع دول الأخرى قصد الترويج والتسويق لمنتجاتهم.

منوها إلى أن التحكم في عملية التسويق تمر حتما عبر تكوين الحرفيين في مجال تحسين القدرات والتحكم في التقنيات العصرية في أمور التسويق والترويج واستعمال منصات إلكترونية الحديثة في هذا المجال.

مشيرا في ذات السياق أن الوزارة وفي مجال التكوين استطاعت تكوين مئات الحرفيين في مجال الصناعة التقليدية وهذا عن طريق التمهين ، حيث تم في السنوات الأخيرة تكوين 5 ألاف حرفي في مجال التكوين التقني بنقل المهارات وتحسين نوعية المنتوج في شتى التخصصات ، كما استفاد أكثر من 600 حرفي من تكوين في كيفية إنشاء وتسيير مؤسسة حرفية ، وتكوين أكثر من 7 ألاف متمهن في المجال التقني عن طريق التمهين بالتنسيق مع قطاع التكوين المهني.

وتعمل الوزارة حاليا على تحديث الحاجيات في المؤسسات الناشئة وهذا لإقحامها في عملية إنتاجية سواء لتوفير المادة الأولية الخام أو في التسويق.

الصناعة السياحية .. حتمية من أجل بناء اقتصاد خارج المحروقات

• ردا عن سؤال السيد مصطفى جغدالي، عضو مجلس الأمة، حول التنمية السياحية ؟

أكد وزير السياحة والصناعة التقليدية والعمل العائلي؛ السيد حسان مرموري، أن التوجه نحو التنمية السياحية ببلادنا ليس خيار بل هو حتمية تفرضها المستجدات الاقتصادية والاجتماعية وتمليها تطلعات بلادنا إلى استغلال الطاقة والإمكانيات المتوفرة بها، وتوظيفها في خدمة وبناء اقتصاد عصري مبني على تنويع الصادرات خارج المحروقات. مضيفا أن الجزائر تملك مؤهلات تمكنها من الإلتحاق بركب الدولة المتطورة سياحيا.

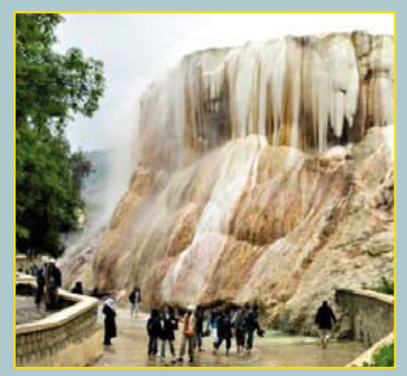

معلنا أن مخطط عمل الحكومة يضع قطاع السياحة من بين القطاعات المحورية المعول عليها لخلق الثورة واستحداث مناصب شغل جديدة وتوفير العملة الصعبة، ودفع الحركية الإقتصادية الوطنية، حيث يتطرق المخطط إلى مفهوم الصناعة السياحة لأول مرة، لأن الأمر يتعلق بتحويل المؤهلات السياحية من مادة خام إلى عروض سياحية ملموسة تستهدف المنافسة

الخارجية وتلبية حاجات المواطنين في مجال العطل والترفيه.

مؤكدا في السياق ذاته أن هذه العملية تستوجب عدة تدابير عبر كل حلقات السلسلة السياحية وهي:

– تدعيم الحظيرة الاستقبالية، حيث أنها مازالت تعاني من عجز كبير في طاقة الإيواء لتلبية حاجيات السوق، ولهذا الغرض ولمواصلة الجهد ولدعم المستثمرين ومرافقة حاملي المشاريع من إنجاز حوالي 2800 مشروع مسجل حاليا بطاقة استيعاب تقدر بـ 55 أف سرير والتي ستعزز في السنوات المقبلة الحظيرة الإيوائية الوطنية كماً ونوعاً.

– في إطار الشراكة بين قطاع السياحة والقطاع الشباب والرياضة فإنه باستطاعة المتعاملين السياحيين استغلال حوالي 15 ألف سرير متوفرة لدى دور الشباب والمخيمات خاصة للعائلات والشباب، بالإضافة إلى فتح الاستثمار داخل الأماكن الغابية لإنجاز مرافق خفيفة مكيفة مع المحيط البيئي موجهة إلى الباحثين عن جمال الطبيعة والهدوء.

– كما أن عصرنة وإعادة تأهيل المرافق السياحة والفندقة التابعة للقطاع العمومي ستسمح للمواطنين من استغلال ما يقارب 27 ألف سرير مؤهلة حسب المقاييس الدولية.

– أما بالنسبة لموسم السياحة الصحراوية فتعكف الوزارة على إنجاز وتنفيذ مخطط ترقوي إشهاري لموسم السياحي الصحراوي ومرافقة المتعاملين في هذا المجال إلى جانب تسهيل الحصول على التأشيرة ودعم الوكالات التي تعمل في السياحة الاستقبالية.

استمرار معاناة مرضى السرطان لولاية مستغانم .. في انتظار إنجاز المركز

• ردا عن سؤال السيد نور الدين بالأطرش، عضو مجلس الأمة، المتعلق بإنجاز مشروع مركز صحي لمعالجة مرضى السرطان بولاية مستغانم؟

أكد وزير الصحة والسكان واصلاح المستشفيات، عبد الرحمن بن بوزيد، أن التصدي لهذا المرض وللحد من انتشاره، وضعت الدولة مخطط وطني لمكافحة السرطان ضم نشاطات في كل المجالات الوقاية والكشف المبكر على المرض والفحص والعلاج، كما سخرت كل الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة لتطبيقه، واستمرارا لهذا المخطط سيعتمد المخطط الخماسي 2020-2024 على :

– تعزيز الوقاية ومكافة عوامل خطر الإصابة بالسرطان

– تطوير وتحسين عملية التشخيص

– تحسين عروض العلاج وتسهيل الحصول على الأدوية الخاصة بهذا المرض

– تعزيز التكوين ورفع مستوى التأهيل لمستخدمي الصحة في مجال معالجة هذا المرض

– تطوير البحث في مجال معالجة هذا المرض

وفيما يخص التكفل الصحي لمرضى السرطان بولاية مستغانم، فتضمنه في

أغلب الحالات بالنسبة للعلاج الكيميائي والجراحي المؤسسة العمومية الإستشفائية بمستغانم، حيث يبلغ عدد المرضى الذين تم التكفل بهم السنة الماضية بهذه المؤسسة 998 مريض من حي العلاج الكيميائي إلى جانب المؤسسة الإستشفائية المخصصة للأم والطفل التي تتكفل ببعض السرطانات التي تصيب المرأة . أما المشكل الكبير المطروح هو العلاج بالأشعة، والذي يتم على مستوى المصالح المتخصصة بالولايات المجاورة بكل من ولاية وهران وسيدي بلعباس.

ولتدعيم الرعاية الصحية لمرضى السرطان بولاية مستغانم على غرار الولايات الوطن، تقوم الدائرة الوزارية بوضع برنامج لتنظيم علاج مرضى السرطان على المستوى الوطني خاصة فيما يتعلق العلاج بالأشعة، لتقليل فترة انتظار المرضى للمواعيد وذلك باستعمال أنجع الموارد المتوفرة وهي الرقمنة.

أما عن أمكانية إنجاز مركز لمكافحة السرطان بولاية مستغانم فسوف يتم دراسة هذا الاقتراح في إطار مكافحة السرطان (2020-2024) وفقا لخريطة الصحية خاصة بالوضعية الوبائية للسرطان التي يعدها الخبراء.

استلام مشروع 254 سرير بولاية تقرت .. نهاية سنة 2020

• ردا عن سؤال السيد عبد القادر جديع، عضو مجلس الأمة، والمتعلق بوضعية مشروع 254 سرير بولاية تقرت؟

أكد وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات؛ السيد عبد الرحمان بن بوزيد، أن إنطلاق إنجاز أشغال مشفى 254 سرير في 26 فيفري 2012، بعد توجيه أمر مصلحي للشركة الصينية المنجزة للمشروع خلال مدة قدرها 42 شهر، إلا أنه لم يتم تسليم المشروع في الآجال التعاقدية نظرا لتوقف الأشغال لأسباب متعددة.

معلنا أن الأشغال ستنطلق قريبا بعد الحصول على موافقة اللجنة العمومية للصفقات العمومية على ملحق الصفقة الخاص بتصحيح الأسعار لتمكين من تطبيق إجراءات تحيين ومراجعة الأسعار. وقد بلغت نسبة تقدم أشغال المشروع 87بالمائة ، ومن المتوقع تسليمه خلال هذه السنة بعد استكمال إنجاز بعض الأشغال بجناح غرف العمليات الجراحية، إلى جانب أشغال التهيئة لتنصيب التجهيزات الطبية والعتاد وكذلك استكمال شبكة التكييف.

أما عن تجهيز المستشفى فقد خصصت له عملية اقتناء التجهيزات الطبية ضمن برنامج الدعم الإقتصادي لسنة 2015 مبلغ قدره 550 مليون دينار جزائري، وفي إطار هذه العملية تم منح الصفقات لمختلف الحصص والتحضيرات لتسليم وتنصيب هذه التجهيزات ، ولاستكمال اقتناء باقي مختلف التجهيزات تم تقديم طلب إعادة تقييم للمبلغ المخصص لها في إطار مشروع قانون المالية لسنة 2020، نظرا لكون المبلغ المخصص لهذه العملية كان غيركاف.

مشيرا في الأخير أنه في انتظار المشروع بصفة نهائية فإن الرعاية الصحية المخصصة لسكان تقرت تضمنها المؤسسة العمومية الإستشفائية تقرت ومؤسسة الإستشفائية المتخصصة في الأم والطفل اللتان لا تتعدى نسبة شغل الأسرة بهما 65 بالمائة.

نحو رفع العراقيل .. لتطوير وتثمين الطاقات المتجددة.

• ردا عن سؤال السيد مليك خذيري، عضو مجلس الأمة، حول الخطة المعتمدة لتطوير الطاقات المتجددة ببلادنا ؟

أكدت وزيرة البيئة والطاقات المتجددة. السيدةنصيرةبنحراث،أن الطاقات المتجددة تعتبر مجالات واعدة من أجل الانتقال الطاقوي وتقليص فاتورة الطاقوية نظرا لما تتوفر عليه الجزائر من مكونات كبيرة منها الطاقة الشمسية والرياح والطاقة الجوفية الحرارية، ومن هذا المنطلق بادرت الوزارة ضمن مهامها تطوير وتثمين وترقية الطاقات المتجددة خارج الشبكة، بإرساء قواعد إستعمالها لتدارك التأخر المسجل في هذا المجال، وكذا رفع كل العراقيل التي حالت دون تحقيق الأهداف المرجوة.

وتهدف هذه الإستراتيجية الوطنية لتطوير الطاقات المتجددة خارج الشبكة حسب الوزيرة إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة والمتمثلة في أبعادها الثلاث : البعد الإجتماعي ،البيئي والإقتصادي، وذلك عبر خطة عمل وهي :

1 – معرفة الإحتياجات القطاعات ذات الأولوية، وهي الفلاحة، الموارد المائية، الصناعة والسكن ..

2 – تنسيق العمل في إطار نظرة شاملة نحو الإنتقال الطاقوي، حيث تم تأسيس فوج عمل ضم ممثلي عن وزارة الطاقة، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة الطاقة من أجل إعداد تصور واضح للخروج بورقة طريق كاملة ومحددة لدور كل الفاعلين

3 – في إطار تطبيق برنامج عمل الحكومة، فقد تكفل القطاع بتجسيد برنامج قدره 100 ميغاواط خارج الشبكة وفي أفاق 2030 منها 500 ميغاواط في آفاق 2024.

وسيهدف هذا البرنامج حسب الوزيرة إلى:

• مرافقة سقي 180 هكتار من اراضي الزراعية للجنوب الكبير والمناطق المعزولة ،

• تزويد 150 ألف سكن معزول بالطاقة

• تطوير النشاطات الفلاحية الرعوية في المناطق السهبية

• العمل على تحقيق مزيج طاقوي تدريجي في المؤسسات الصناعية والإدارات العمومية والإنارة العمومية والتجهيزات المستهلكة للطاقة.

مضيفة أن هذا البرنامج سيتم تدرجيا وعلى جميع المستويات، وسترافقه تدابير وآليات تحفيزية وبرامج توعية ترتكز أساسا على ثلاثة محاور وهي المحور المالي والتنظيمي والتكويني.

اجتماع مكتب مجلس الأمة الموسع لرؤساء المجموعات البرلمانية بتاريخ 23 فيفري 2020

رئيس مجلس الأمة بالنيابة: نثمن قرار رئيس الجمهورية بترسيم تاريخ 22 فبراير يوماً وطنياً للأخوة والتلاحم بين الشعب وجيشه من أجل الديمقراطية...

ترأس السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة بالنيابة، اليوم الأحد 23 فبراير 2020 اجتماعا لمكتب المجلس، موسعاً للسادة رؤساء المجموعات البرلمانية، خُصص لدراسة ومناقشة برنامج أشغال مجلس الأمة خلال الفترة المقبلة، لا سيما النشاط التشريعي والرقابي والنشاطات ذات الصلة بترقية الثقافة البرلمانية وبعض المسائل المتعلقة بتنظيم عمل وسير أجهزة المجلس... وكذا انتخاب ممثل مجلس الأمة في المجلس الدستوري...

وقد استهل السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة بالنيابة، الاجتماع بتثمين القرار الذي أصدره رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون والقاضي بترسيم تاريخ 22 فبراير يوماً وطنياً للأخوة والتلاحم بين الشعب وجيشه من أجل الديمقراطية...

كما أشاد السيد رئيس مجلس الأمة بالنيابة بالجو الديمقراطي الذي ساد مناقشة مخطط عمل الحكومة والذي طبعته روح مسؤولية عالية تجلت بوضوح في مستوى ونوعية تدخلات السيدات والسادة أعضاء المجلس... مما سيُفضي حتماً إلى مستويات عالية من التنسيق والتشاور بين السلطتين التشريعية والتنفيذية بهدف تجسيد ميداني لمخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية كإحدى أولى لبنات بناء الجزائر الجديدة...

هذا، وبعد دراسة الأسئلة الكتابية والشفوية المودعة لديه، قرر المجلس إحالة (16) سؤال شفوي و(8) أسئلة كتابية على الحكومة لاستيفائها الشروط القانونية المطلوبة.. كما تقرر خلال هذا الاجتماع، استئناف الجلسات العلنية، ابتداء من يوم الإثنين 02 مارس 2020 صباحاً بتقديم ومناقشة مشروع قانون يعدل القانون رقم 15-21 المؤرخ في 18 ربيع الأول عام 1437 الموافق 30 ديسمبر سنة 2015، والمتضمن القانون التوجيهي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، على أن تُخصص الجلسة المسائية من نفس اليوم، لتقديم ومناقشة مشروع قانون يحدد مهام المجلس الوطني للبحث العلمي والتكنولوجيات وتشكيلته وتنظيمه..

أما جلسة يوم الثلاثاء 03 مارس (الفترة الصباحية) فستخصص لتقديم ومناقشة مشروع قانون يعدل ويتمم القانون رقم 04-19 المؤرخ في 13 ذي القعدة عام 1425 الموافق 25 ديسمبر سنة 2004، والمتعلق بتنصيب العمال ومراقبة التشغيل، المعدل والمتمم، في حين ستخصص الجلسة المسائية من ذات اليوم الثلاثاء لتقديم ومناقشة مشروع القانون المتعلق بالاتصالات الراديوية... على أن تُعرض مشاريع القوانين الأربع السابق ذكرها للمصادقة في جلسة عامة تُعقد بعد زوال الأربعاء 04 مارس 2020... كما تم برمجة جلسة صبيحة يوم الخميس 05 مارس 2020، لطرح الأسئلة الشفوية على أعضاء الحكومة.

هذا، وقد خلُص الاجتماع إلى إصدار تعليمات للمصالح المعنية بالمجلس لاتخاذ كافة التدابير العملية من أجل برمجة جلسة عامة تخصص لانتخاب ممثل مجلس الأمة في المجلس الدستوري... كما تقرر خلال هذا الاجتماع مباشرة عملية تجديد هياكل مجلس الأمة بعنوان سنة 2020، وكذا تعيين ممثلي المجلس في المنظمات البرلمانية الإقليمية، الجهوية والدولية، وفي مجموعات الأخوة والصداقة البرلمانية... وتسطير برنامج عمل المجلس المتعلق بالبعثات الاستعلامية وجلسات الاستماع لأعضاء الحكومة، والنشاطات المتعلقة بترقية الثقافة البرلمانية بالتنسيق مع اللجان الدائمة المختصة بالمجلس...

اجتماع مكتب مجلس الأمة بتاريخ 10 مارس 2020

ترأس السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة بالنيابة، يوم الثلاثاء 10 مارس 2020 اجتماعا لمكتب المجلس، خُصص لتدارس عملية انتخاب عضو المجلس الدستوري بعنوان مجلس الأمة، دراسة وضعية الأسئلة الشفوية والكتابية المحالة على المكتب، وكذا إعلان حالة شغور مقعد بمجلس الأمة...

أما بخصوص انتخاب ممثل مجلس الأمة في المجلس الدستوري، فقد تقرر خلال هذا الاجتماع إرجاء الجلسة العامة التي كانت مخصصة لهذا الغرض، إلى يوم الأربعاء 18 مارس 2020، على الساعة الثانية والنصف (14سا30د) بعد الزوال، مع التأكيد على ضرورة مراعاة أحكام المادتين 183 و 184 من الدستور، والمادة 108 من النظام الداخلي لمجلس الأمة..

وفي ما يتعلق بالأسئلة الشفوية والكتابية المودعة لديه، فقد قرّر المكتب إحالة ثمانية (08) أسئلة شفوية وسؤالين (02) كتابيين على الحكومة لاستيفائها الشروط القانونية المطلوبة.. كما أعلن مكتب المجلس المجتمع، شغور مقعد السيد الطيب فرحات حميدة، عضو مجلس الأمّة عن الثلث الرئاسي، بسبب الوفاة.

هذا، وقد سبق اجتماع المكتب، جلسة تشاورية للسيد رئيس المجلس بالنيابة مع السادة رؤساء المجموعات البرلمانية...

إجتماع مكتب مجلس الأمة بتاريخ 16 مارس 2020

ترأّس السّيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة بالنيابة، اليوم الاثنين 16 مارس 2020 اجتماعا لمكتب المجلس، خُصّص لتدارس المستجدّات والتطوّرات التي تشهدها البلاد، جراء انتشار وباء كورونا المستجد «كوفيد 19»...

إن مكتب مجلس الأمة وإذ يُعرب عن دعمه للقرارات والتدابير الاحترازية التي أصدرها رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، سعياً منه لمحاصرة وتطويق انتشار هذا الفيروس.. فإنه يهيب بالمواطنات والمواطنين إلى ضرورة توخي الحيطة والحذر، وتجنب كل ما من شأنه تعريض حياتهم للخطر – دونما تهويل أو إرباك –... كما يحثّ الجميع على الالتزام والتقيّد بقواعد السلامة الصحية، ويدعو للتعاون مع الإجراءات التي اتخذتها السلطات العمومية في هذا الشأن... مبتهلاً إلى المولى العلي القدير أن يحفظ الجزائر وشعبها من كل سوء ومكروه وأن يرفع عنها البلاء والوباء والأسقام..

هذا، وبالنظر لتداعيات هذه الجائحة، فقد قرّر مكتب مجلس الأمة التعليق الاستثنائي لنشاطه البرلماني، اعتباراً من اليوم الاثنين 16 مارس 2020، وحتى إشعار آخر... وعليه، فقد تم إرجاء الجلسة العامة المخصصة لانتخاب ممثل مجلس الأمة في المجلس الدستوري، والتي كانت مقررة يوم الأربعاء 18 مارس 2020، بعد الزوال، إلى موعد لاحق، كما تقرر إرجاء الجلسة المخصصة لطرح الأسئلة الشفوية على أعضاء الحكومة، المبرمجة يوم الخميس 19 مارس 2020 إلى تاريخ سيتم تحديده بالتنسيق والتشاور مع المجلس الشعبي الوطني والحكومة...

اجتماع مكتب مجلس الأمة بتاريخ 29 مارس 2020

رئيس مجلس الأمة بالنيابة: نترحـــــــــــم على أرواح المواطنات والمواطنين.. ونتمنى الشفاء للمصابـــــــين

إن مكتب مجلس الأمة، برئاسة السّيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة بالنيابة، وفي خضّم التطورات التي تعرفها الجزائر جرّاء تفشي وباء فيروس كورونا «كوفيد 19»... وإذ يترحم على أرواح المواطنات والمواطنين الذين غدرت بهم هاته الجائحة العالمية، فالله تعالى يسأل أن يرحمهم وأن يُلهم ذويهم وأهلهم جميل الصبر والسلوان، وأن يعافي المصابين منهم ويعيدهم إلى أسرهم متعافين سالمين... فإن مكتب مجلس الأمة ينخرط كلية في المسعى الوطني الحالي بقيادة رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون... ويقف مع السيد رئيس الجمهورية في انحناءته وإكباره لأولئك المجاهدين الأشاوس الأبطال الذين يدافعون عن «عرضنا الصحي» وسلامتنا الجسدية في مقدمة الصفوف في المؤسسات الاستشفائية الجزائرية... فالتحية كل التحية لجميع نساء ورجال هذا القطاع بمختلف الأسلاك والرتب والوظائف، رؤساء ومرؤوسين، الذي يثبتون في كل «وقت وحين» أن مواجهة نوائب الدهر إنما تكون بالتعقل والتوكّل...

إن السيدات والسادة أعضاء المجلس، لن يتورعوا في بذل كل ما باستطاعتهم من أجل مرافقة القرارات والتدابير التي اتخذها – بحكمة ومسؤولية– السيد عبد المجيد تبون، رئيس الجمهورية، وكذا الحكومة، إسهاماً منها في التخفيف من وطأة هذه الجائحة القاتلة، والتمكين بإذنه سبحانه وتعالى لجميع الأدوات التي يمكن أن تُخرج البلاد والعباد من مضائق الأزمة الحالية غير المسبوقة إلى برّ العفو والعافية الربانية المرجوة إن شاء الله في ظل قيم الصبر، الاخلاص، التضامن والتكافل الاجتماعي التي جُبل عليه شعبنا الأبي على مرّ العصور...

هذا، وبعد التشاور مع السادة رؤساء المجموعات البرلمانية الممثلة بالمجلس، واستشعاراً منه بالمسؤولية الوطنية أمام الشعب واضطلاعاً بالمهام الموكلة له، ومساهمة منه في الجهد الوطني لاحتواء وتطويق انتشار هذا الوباء المميت، فقد قرّر مكتب مجلس الأمة، اليوم الأحد 29 مارس 2020، المساهمة المالية بالتنازل عن نسبة من التعويضة البرلمانية الشهرية الصافية التي يتقاضاها عضو المجلس، ومعهم السيدات والسادة الإطارات السامية بالمجلس، لصالح الحسابات الجارية التي خصصتها الدولة في هذا الشأن... كما يبقى السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة رهن إشارة المجموعة الوطنية في إطار تجميع المجهودات والموارد لمواجهة هذا الوباء العابر للأوطان والقارات... هذا الوباء الفتاك الذي يبقى من واجبنا العمل على مجابهته سوياً حتى لا يجرنا إلى بيئة وأحزان القرون المظلمة في تاريخ البشرية، وحتى لا يُعمّق أكثر مأساة الفقراء والفئات الهشة على الخصوص والمواطنات والمواطنين على العموم...

هذا، وقد وجّه السّيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة بالنيابة، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة، كل في ولايته وعلى قدر استطاعته، وذلك بالتنسيق مع اللجان الولائية التي تم إنشاؤها، المكلفة بتنسيق النشاط القطاعي للوقاية من انتشار وباء فيروس كورونا (كوفيد - 19) ومكافحته، لا سيما أولئك الذين ينتمون لميدان التطبيب والتمريض وكذا الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين والناشطين في جميع المجالات لأن لا يألوا جهداً في سبيل الوقوف مع إخوانهم الأطباء والممرضين وأعوان السلك شبه الطبي، وكال القطاعات ذات الصلة المباشرة بمواجهة تبعات هذا الوباء...

اجتماع مكتب مجلس الأمة بتاريخ 22 أفريل 2020

ترأس السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة بالنيابة، يوم الأربعاء 22 أبريل 2020 اجتماعا لمكتب المجلس، موسعاً للسادة رؤساء المجموعات البرلمانية والمراقب البرلماني، خُصص لضبط الجدول الزمني للجلسات العلنية المخصصة لدراسة ومناقشة مشروع القانون المتعلق بالوقاية من التمييز وخطاب الكراهية ومكافحتهما، ومشروع القانون الذي يعدل ويتمم الأمر رقم 66-156 المؤرخ في 08 يونيو 1966 المتضمن قانون العقوبات...

وبمقتضى نص المادة 36 من القانون العضوي رقم 16- 12 المؤرخ في 25 أوت 2016 الناظم للعلاقات بين المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة والحكومة، وبناءً على طلب لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان والتنظيم المحلي وتهيئة الإقليم والتقسيم الإقليمي، باعتبارها اللجنة المختصة، وأخذا في الاعتبار الحالة الصحية التي تمر بها البلاد جراء أزمة كورونا، فقد قرر مكتب المجلس الأخذ بالطلب المقدم من طرف اللجنة باعتماد آلية التصويت مع المناقشة المحدودة..

حيث تقرر خلال هذا الاجتماع، إحالة مشروعي القانونين على لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان والتنظيم المحلي وتهيئة الإقليم والتقسيم الإقليمي... وقد تم تحديد تاريخ الجلسة العلنية المخصصة لتقديم والمصادقة على نصي القانونين يوم الخميس 23 أبريل 2020، باعتماد آلية التصويت مع المناقشة المحدودة.. على أن تستمع اللجنة القانونية، بمناسبة دراستها لهذين النصين القانونين، مساء اليوم الأربعاء 22 أبريل، إلى عرض يقدمه ممثل الحكومة، السيد وزير العدل، حافظ الأختام، بخصوص الموضوع...

اجتماع مكتب مجلس الأمة الموسع لرؤساء المجموعات البرلمانية والمراقب البرلماني بتاريخ 31 مارس 2020

ترأسّ السّيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة بالنيابة، يوم الثلاثاء 31 مارس 2020 اجتماعا لمكتب المجلس، موسعاً لرؤساء المجموعات البرلمانية والمراقب البرلماني، خُصص لتبادل وجهات النظر حول الوضع الاقتصادي والاجتماعي الذي تمر به البلاد، جرّاء انتشار جائحة كورونا، وتأثيرها على الاقتصاد الوطني... واستعراض مختلف الطرائق التي يمكن من خلالها للمؤسسة البرلمانية المساهمة في مواجهة تداعيات هذا الوباء..

هذا، وقد توجّه مكتب مجلس الأمة باسم السيدات والسادة أعضاء المجلس، بتحية إكبار وتقدير إلى أهالينا في ولاية البليدة وكل ولايات الوطن الصابرين في وجه هذا الوباء العالمي... مترحما على شهداء الواجب الوطني من القطاع الصحي وعلى أرواح الضحايا الذين فقدتهم الجزائر بسبب هذا الوباء المميت.. معرباً عن بالغ امتنانه لمجهودات جميع منسوبي قطاع الصحة، كما أشاد بالهبة التضامنية لأبناء الشعب الواحد، داعياً إياهم إلى ضرورة التقيد التام بالتوجيهات والقرارات التي أصدرها رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، ومعها التدابير التي اتخذتها الحكومة لمواجهة هذه الجائحة العالمية بُغية تقليص مخاطر العدوى وانتشار هذا الفيروس، ومن ذلك الحجر الصحي وملازمة البيوت ووجوب التباعد الاجتماعي.

إنّ مكتب مجلس الأمة، ومن منطلق تجميع المجهودات والموارد في هذا الظرف الحرج والدقيق الذي تمر به البلاد، وتتمة لما أقره يوم الأحد الماضي 29 مارس، من المساهمة المالية الطوعية للسيدات والسادة أعضاء المجلس والإطارات السامية في هذا الجهد الوطني... فقد تم إقرار مباشرة الإجراءات العملية لتجسيد ما تقرر في هذا الشأن... هذا، وقد أسدى السيد رئيس مجلس الأمة بالنيابة خلال هذا الاجتماع تعليماته إلى المصالح الإدارية المختصة بالمجلس بالضرورة الاستعجالية والآنية لعقلنة وترشيد النفقات بمجلس الأمة وذلك لتتواءم وقرارات الدولة المعلن عنها بهذا الخصوص، للإسهام بما أمكن في تذليل الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي تحيق لاقتصاد الوطني..

متمنياً السلامة للجميع وللمرضى الشفاء وللغمّة أن تزول، مبتهلاً إلى البارئ سبحانه وتعالى اللطف في ما جرت به المقادير...

نشاطات رئيس مجلس الأمة بالنيابة

السيد صالح قوجيل: الجزائر ستساهم بفعالية في حل الأزمـــــة الليبية

أكد رئيس مجلس الأمة بالنيابة، السيد صالح قوجيل، ان الجزائر ستساهم بفعالية لإيجاد حل للأزمة الليبية يكون لفائدة الشعب الليبي فقط. خلال كلمة ألقاها بمناسبة افتتاح يوم برلماني حول موضوع "اتحاد المغرب العربي، واقع وتحديات" نظم بالمجلس الشعبي الوطني بمناسبة الاحتفال بالذكرى الـ31 لمعاهدة إنشاء الإتحاد يوم الاثنين 17 فبراير 2020،

وفيما يلي نص الكلمة:

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله

السيد الرئيس، الإخوة أعضاء المكتب، الإخوة والأخوات الحضور والضيوف،

مشاركتي في هذا الافتتاح للذكرى الـ 31 للاتحاد المغاربي رمزية فقط.

هذا أمل طويل امتد لأجيال وأجيال، لم يتحقق إلى حد الآن. أظن حان الوقت لأن نقف وقفة لإيجاد الأسباب التي أدت إلى عدم تحقق أمل الشعوب.

الجزائر في عشرينيات القرن الماضي، عندما تشكلت أول حركة وطنية لتحرير الجزائر، تسميتها كانت "شمال إفريقيا"، بالفرنسية l'Etoile Nord Africaine. فهذا الفكر كان من البداية، أي أن نظرتنا من البداية لم تكن للجزائر فقط، بل لكل شمال إفريقيا.. فحينذاك لم تكن التسمية مثلما هي الآن المغرب العربي، كنا نقول "شمال إفريقيا"... عشنا معا كل النضالات وتجاوزنا معا كل المراحل.

أظن أن الوضع التي تعيشه المنطقة والعالم بصفة خاصة، وما يحدث في بلد شقيق من المغرب العربي وهو ليبيا، والتدخلات الخارجية في هذه المنطقة.. الحمد لله الجزائر بادرت كعادتها رغم الوضع الذي نعيشه حاليا، وقالت كلمتها حول قضية ليبيا، لأن ليبيا من البلدان الشقيقة التي وقفت وقفة مخلصة وثابتة منذ بداية الثورة حتى

الاستقلال. والدليل أن كل مؤتمراتنا في الخارج خلال الثورة انعقدت في طرابلس، بالإضافة إلى الحدود والأخوة والجوار.. فلا يمكن للجزائر أن لا تتحمل مسؤوليتها في هذه المرحلة وقد تحملناها رغم كل شيء عشناه، ورغم التغيرات العميقة التي خضناها لتنظيم أنفسنا في الجزائر.

وفي سياق هذه التغيرات، هناك شيء واحد لا يتغير ويبقى ثابتا إلى الأبد، وهو الجزائر وعلاقاتها مع الخارج. فقد حافظنا منذ بداية الثورة على استقلالية القرار السياسي للجزائر مع الخارج.. حافظنا ولا نزال نحافظ عليه اليوم وللمستقبل، فهذا هو الاستقلال الحقيقي.

نستطيع المساهمة بفعالية في إيجاد حل يكون لفائدة الشعب الليبي فقط.

على كل، هذه الندوة مناسبة ستتطرقون فيها إلى جوانب كثيرة. توصيتي الوحيدة لكم أن تذكروا بكل صراحة ماهي الأسباب والدوافع التي لم تسمح لأمل الأجيال أن يتحقق.

تحيا الجزائر، المجد والخلود لشهدائنا الأبرار ويحيا المغرب العربي.

شكرا والسلام عليكم.

رئيس مجلس الأمة يشارك في الفعاليات المخلدة للذكرى الثلاثين لتأسيس المجلس الدستوري، يوم الأحد 23 فيفري 2020.

رئيس مجلس الأمة بالنيابة يشارك في الحفل الرسمي الذي أقامه رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون ، إحياء لليوم العالمي للمرأة . بقصر الشعب يوم الأحد 8 مارس 2020

رئيس مجلس الأمة بالنيابة
ورئيس المجلس الأعلى للدولة بليبيا

..تبادل وجهات النظر من أجل استعادة الأمن والسلم بليبيا الشقيقة

قام رئيس المجلس الأعلى للدولة بليبيا السيد خالد عامر المشري مرفوق بوفد رفيع المستوى بزيارة للجزائر يومي 10 و11 مارس 2020 .

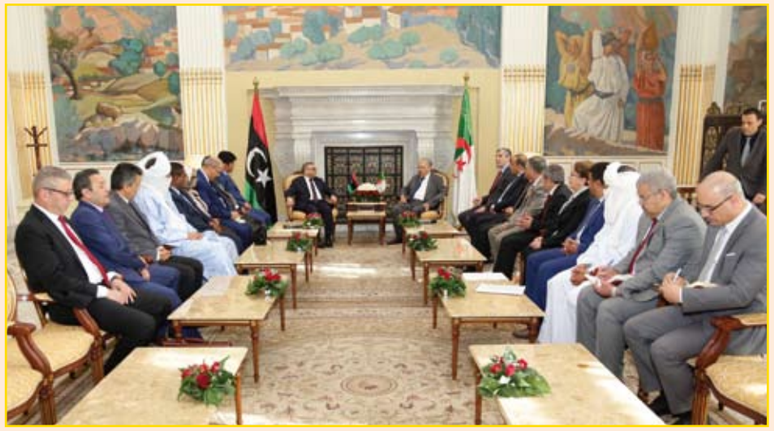

محادثات بمقر المجلس

وقد استقبل الوفد الليبي بمقر مجلس الامة يوم 11 مارس 2020، من قبل رئيس مجلس الامة بالنيابة السيد صالح قوجيل و أعضاء من مجلس الأمة.

المقابلة تأتي في إطار تعميق المشاورات الدائمة والمتواصلة بين الجزائر والإخوة الليبيين، لتبادل وجهات النظر حول أنجع الوسائل والسبل للتعجيل باستعادة الأمن والسلم في ربوع هذا البلد الشقيق، كما كانت المقابلة فرصة لاستعراض الطرفين لمستجدات الوضع في ليبيا وتداعياته على المنطقة.

رئيس المجلس الأعلى للدولة بليبيا
.. يشيد بدور الجزائر ومواقفها الثابتة من الأزمة الليبية

السيد خالد عامر المشري، رئيس المجلس الأعلى للدولة بليبيا، عبّر في مستهل المقابلة عن تقديره وشكره للجزائر على مواقفها الأخوية الثابتة من الأزمة الليبية، مجددا ثقته في المجهودات التي يبذلها رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، لتمكين الفرقاء الليبيين من التوصّل إلى توافق يفضي إلى إيجاد حل سياسي لهذه الأزمة يضمن وحدة ليبيا والشعب الليبي، بعيدا عن أي تدخل أجنبي، كما أشاد رئيس المجلس الأعلى بليبيا بالدور الذي تقوم به الجزائر في مساعدة ليبيا على تجاوز الأوضاع الصعبة التي تعيشها، معربًا عن تقديره لدعم الجزائر الجارة وحرصها على ترقية العلاقات الأخوية التاريخية.

رئيس مجلس الأمة بالنيابة
.. العلاقات الجزائرية الليبية تاريخية

ومن جهته، أكد السيد صالح قوجيل رئيس مجلس الأمة بالنيابة، أن العلاقات الجزائرية الليبية، تكتسي طابعا تاريخيا خاصا ومتميزا، باعتبار أنّ الشعب الليبي الشقيق كانت له مواقف تحفظها ذاكرة الجزائريين أثناء ثورة التحرير، وفي السنوات الصعبة التي مرت بها الجزائر، وأنّ ما تبذله الجزائر اليوم بقيادة، رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، يأتي ضمن مساعيها الحثيثة و المخلصة، لتمكين الشعب الليبي من تخطي الصعوبات الراهنة بالاعتماد على قدرات أبنائه دون أي تدخل أجنبي، يتأسس ذلك على مبدأ حرص الجزائر على أواصر الأخوة والعلاقات المتميزة بين الشعبين الشقيقين.

استقبالات رئيس مجلس الأمة بالنيابة

السفير الجديد لدولة فلسطين بالجزائر

استقبل السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة بالنيابة، يوم الخميس 20 فيفري 2020، بمقر المجلس، سعادة السيد أمين مقبول، السفير الجديد لدولة فلسطين بالجزائر، الذي أدى له زيارة مجاملة.

وقد تم خلال هذا اللقاء التطرق لواقع العلاقات التاريخية المميزة التي تربط البلدين الشقيقين منذ الثورة التحريرية، كما تم استعراض تطورات ومستجدات القضية الفلسطينية على الساحة الدولية..

في بداية اللقاء، جدد السيد صالح قوجيل، التأكيد على الموقف الثابت للشعب الفلسطيني من أجل استرجاع حقوقه الوطنية المشروعة وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس، طبقا لقرارات مجلس الأمن والمرجعيات الدولية ذات الصلة والمبادرة العربية للسلام..

كما حيا بالمناسبة نضال الشعب الفلسطيني، حاثاً على ضرورة رص الصف الداخلي الفلسطيني وتوحيد الجهود، معتبراً ذلك اللبنة الأولى التي ستعزز الموقف الفلسطيني في مواجهة التحديات الراهنة، وتملي على العدو وحلفائه سبل وطرق حل القضية بما يضمن حقوق الشعب الفلسطيني... وأما في ما يتعلق بالمستجدات التي تشهدها القضية الفلسطينية، فقد عبّر السيد رئيس مجلس الأمة بالنيابة، عن موقف الجزائر الرافض وبشدة لمحاولة القفز على قرارات الشرعية الدولية، عبر طرح المبادرة التي أصطُلح على تسميتها «صفقة القرن» والتي تتجاوز كما تتسف كلية كل المبادرات الرامية إلى الحل العادل والشامل للقضية الفلسطينية...

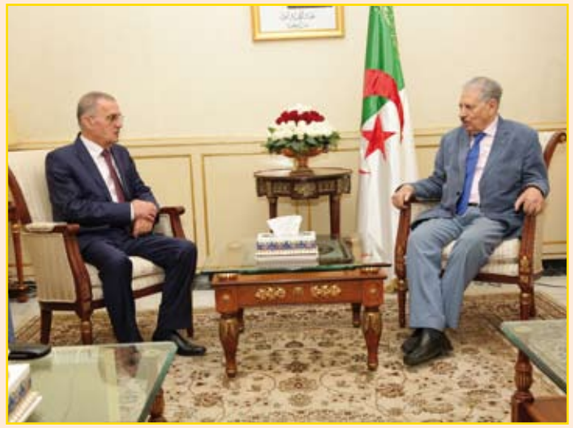

من جهته، أشاد السفير الفلسطيني، بالموقف الجزائري الثابت تجاه القضية الفلسطينية والدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني، والذي يبقى موقفاً داعماً ومؤيداً بدون تدخل... هذا، وقد اتفق الطرفان على مواصلة التنسيق النوعي، الداعم للقضية الفلسطينية، في مختلف المنابر والمحافل البرلمانية على جميع المستويات.

استقبالات نواب الرئيس

بتكليف من السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة بالنيابة،استقبل السيد مليك خذيري، نائب رئيس مجلس الأمة، و بحضور السيد أحمد بوزيان، رئيس لجنة الصحة والشؤون الاجتماعية والعمل والتضامن الوطني، يوم الثلاثاء 10 مارس 2020، بمقر المجلس، مجموعة من أساتذة الطب الأفارقة المشاركين في الملتقى الدولي حول التكفل بمرضى الربو والحساسية المنظم ببلادنا.

اللقاء شكل سانحة لإحاطة الجانب الجزائري بواقع التكفل الصحي في دول إفريقيا وخاصة بمرضى الحساسية والربو وآمالهم في كسب التجارب والخبرات الجزائرية في هذا المجال وخاصة منها صناعة الأدوية المعالجة لمرضى الحساسية والربو.... كما سمحت المقابلة بالتطرق إلى سبل ترقية التعاون بين الجزائر والبلدان الإفريقية، والرقي بها إلى المستويات المأمولة والمنشودة في جميع الميادين وخاصة قطاع الصحة.

استقبالات رؤساء اللجان

.. وفد عن المعهد الدانماركي لحقوق الإنسان

بتكليف من السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة بالنيابة، استقبل السيد نور الدين بالأطرش رئيس لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان والتنظيم المحلي وتهيئة الإقليم والتقسيم الإقليمي بمجلس الأمة بمعية أعضاء عن ذات اللجنة، يوم الاثنين 02 مارس 2020، بمقر مجلس الأمة، وفد عن المعهد الدانماركي لحقوق الإنسان وبحضور أعضاء عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان

المقابلة شكلت سانحة للطرفين للحديث حول أفضل السبل لترقية التعاون في العديد من القضايا التي تُعنى بحقوق الإنسان إلى جانب تبادل وجهات النظر حول التجارب والخبرات المتعلقة بآليات تعزيز هذه الحقوق.

كما تطرق الجانبان الى أهمية المؤسسات التي تُعنى بحقوق الإنسان في كلا البلدين ودورها من أجل تكريس ترقية وحماية هذه الحقوق وذلك إلى جانب الدور المنوط بالمؤسسات المنتخبة في هذا المجال.

رئيسة لجنة الشؤون الأوروبية بالبرلمان الدنماركي

بتكليف من السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة بالنيابة، استقبل السيد رشيد عاشور، رئيس لجنة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي والجالية الجزائرية في الخارج بمجلس الأمة بمعية أعضاء من ذات اللجنة، يوم الأربعاء 04 مارس 2020، السيدة **Eva Kjer Hansen**، رئيسة لجنة الشؤون الأوروبية بالبرلمان الدنماركي والوفد المرافق لها.

جلسة العمل شكلت سانحة لإحاطة الجانب الدنماركي علما بالنموذج الاقتصادي الجديد الذي تنتهجه بلادنا في ظل الجزائر الجديدة والمبني على تنويع الاقتصاد وتحسين مناخ الأعمال وتنويع الصادرات و بما يتواءم مع آمال وتطلعات الشعب الجزائري .... كما سمحت المقابلة بالتطرق إلى سبل ترقية التعاون بين البرلمانَيْن الجزائري والدنماركي، والرقي بها إلى مستوى العلاقات السياسية والتجارية، عن طريق تكثيف الاتصال، خاصّة عبر تبادل الوفود والزيارات، إضافة إلى تفعيل مجموعات الصداقة البرلمانية بين المؤسستين التشريعيتين بالبلدين.

الطرفان أبديا استعدادًا لتبادل الخبرات فيما بين البلدين، والعمل على مرافقة العمل الحكومي من أجل تدعيم المبادلات على جميع المستويات والمجالات لاسيما الاقتصادية، التجارية، الاجتماعية، الثقافية والسياحية، وتعزيز الاستثمارات.

في هذا السياق، ذكّر الوفد الدنماركي بالدور الذي تلعبه الجزائر في الدفاع عن حقوق اللاجئين لدى المفوضية الأممية المكلفة بهذا الملف الإنساني، وبالمجهودات التي تبذلها في مجال حقوق الإنسان وكذا مبادرتها التي تبنتها لجمع الفرقاء في ليبيا ومالي ..... وفيما يخص القضية الصحراوية فقد أكد الجانب الدنماركي على أهمية تطبيق وتكريس القرارات الأممية الصادرة حول هذه القضية ووضعها حيز التطبيق....

للعلم فقد عبر الوفد البرلماني الدنماركي في مستهل هذه المقابلة عن كبير تقديره للطابع السلمي والحضاري الذي اتسم به الحراك الشعبي في الجزائر.

بعد اجتياح وباء كورونا في عديد دول العالم، وظهور عدة حالات ببلدنا، سارعت السلطات العليا للبلاد بوضع اجراءات وتدابير للحد من انتشار هذه الجائحة

رئيس الجمهورية يصدر 8 قرارات هامة للحد من إنتشـــــــار وباء كورونا

ترأس رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون يوم 19 مارس 2020 بمقر رئاسة الجمهورية، اجتماعا تكميليا لجلسة العمل التي انعقدت برئاسته يوم 17 مارس 2020، وضمّت الوزير الأول، وعددًا من الوزراء ورؤساء المصالح الأمنية على صلة بموضوع تفشي وباء كورونا فيروس في بلادنا.

في بداية الاجتماع عبر السيد الرئيس عن ارتياحه أمام ازدياد وعي المواطنين والمواطنات بخطورة هذا الوباء والتواصي بالحذر واليقظة، وجدد نداءه الى المزيد من الانضباط والتقيد بإجراءات الوقاية التي تظل العلاج الأنجع الوحيد حتى الآن في العالم.

كما دعا مرة أخرى الى عدم الفزع والخوف لأن الوضع متحكم فيه ماديا وبشريا بفضل تجند كافة قطاعات الدولة، وحالة الاستنفار القصوى في المؤسسات الاستشفائية، ومراكز الحدود الجوية والبرية والبحرية.

واستهجن رئيس الجمهورية الأصوات الناعقة التي تمتهن بإصرار غريب فن ترويج الشائعات المغرضة والأخبار الكاذبة المدفوعة بحسابات دنيئة حاقدة، وحذر من مغبة التمادي في الانحراف بحرية التعبير خارج إطارها القانوني، وفي هذا الشأن أمر الدوائر الوزارية المعنية بالتصدي يوميا لحملات التشويه وقلب الحقائق بنشر المعطيات العلمية كاملة عن تطور انتشار الوباء، وإشراك الأخصائيين والخبراء في حملة التوعية، لتطمين المواطن، وحثه على احترام إجراءات الوقاية.

وبعد نقاش مطول شمل مقارنة انتشار وباء كورونا فيروس على المستوى الوطني بما هو جار في بلدان أخرى وخاصة في أوروبا، خلص الاجتماع إلى القرارات التالية للحد من الانتشار، وتطبيق العزل على حالات الإصابة سواء كانت مشبوهة أو مؤكدة:

1. **وقف جميع وسائل النقل الجماعي** العمومية والخاصة داخل المدن وبين الولايات وكذلك حركة القطارات.

2. **تسريح 50 % من الموظفين** والاحتفاظ فقط بمستخدمي المصالح الحيوية الضرورية مع الاحتفاظ برواتبهم.

3. **تسريح النساء العاملات** اللواتي لهن أطفال صغار.

وسوف يتم تحديد الفئات المعنية بالتسريح في كلتا الحالتين في مرسوم تنفيذي يصدر عن الوزير الأول.

4. **غلق المقاهي والمطاعم** في المدن الكبرى بصفة مؤقتة.

وسيجري تطبيق هذه الاجراءات إبتداء من يوم الأحد القادم على الساعة الواحدة صباحا إلى غاية الرابع أفريل القادم ويمكن رفعها أو تمديدها إذا اقتضت الضرورة.

5. **ضبط السوق لمحاربة الندرة** بتوفير جميع المواد الغذائية الضرورية.

6. **تكليف وزارة الداخلية** والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية بالتنسيق مع وزارتي التجارة والفلاحة والتنمية الريفية **بتعقب المضاربين واتخاذ الاجراءات اللازمة ضدهم** بما فيها تشميع مستودعاتهم ومتاجرهم، والتشهير بهم في وسائل الإعلام وتقديمهم للعدالة.

7. **تدعيم لجنة اليقظة** والمتابعة الحالية بوزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات بلجنة علمية لمتابعة وباء الكورونا فيورس (C–vid.19)، تشكل من كبار الأطباء الأخصائيين عبر التراب الوطني تحت إشراف وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات، وتكون مهمتها متابعة تطور انتشار الوباء وإبلاغ الرأي العام بذلك يوميا وبانتظام. وقد عين الطبيب الأخصائي في الأوبئة الأستاذ جمال فورار المدير العام للوقاية بالوزارة ناطقا رسميا باسم هذه اللجنة العلمية الجديدة.

8. **تكليف وزارة المالية بتسهيل إجراءات جمركة المواد الغذائية المستوردة**، مع تسريع في الاجراءات المصرفية المرتبطة بها تمشيا مع الحالة الاستثنائية التي تعيشها البلاد.

في ختام الاجتماع أكد رئيس الجمهورية مرة أخرى على روح المسؤولية التي يجب أن يتحلى بها الجميع فردا فردا ولا سيما في وسائل الإعلام، لأن الوضع متحكم فيه وأن قدرات البلاد حتى إذا تجاوزت حالات الإصابة لا قدر الله المستوى الثالث، فيمكن الاستعانة بإمكانات الجيش الوطني الشعبي القادر على المساعدة بمستشفيات ميدانية وطاقات بشرية من أطباء واختصاصيين وسلك شبه الطبي وسيارات الإسعاف ...

وأضاف رئيس الجمهورية بأن الصورة ستتضح لنا في الأيام العشرة الأولى من الشهر القادم بعد ما تنتهي فترة الحجر الصحي التي سيخضع لها آخر العائدين إلى الوطن من المسافرين الجزائريين الذين مازالوا عالقين في بعض المطارات الأجنبية ويجري ترحيلهم تباعا.

ودعا رئيس الجمهورية في الأخير المواطنات والمواطنين إلى الحد من التنقل حتى داخل أحيائهم لتجنب انتشار الوباء، وأمر مصالح الأمن بالتشدد مع أي تجمع أو مسيرة تهدد سلامة المواطن.

تطبيقا للقرارات والتدابير الاحترازية التي أصدرها رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، وسعياً منه لمحاصرة وتطويق انتشار هذا الفيروس، قرر مكتب المجلس يوم الاثنين 16 مارس 2020 خلال اجتماعه الذي خُصّص لتدارس المستجدّات والتطوّرات التي تشهدها البلاد، جراء انتشار وباء كورونا المستجد "كوفيد 19"...

التعليق الاستثنائي لنشاطه البرلماني، اعتباراً من يوم الاثنين 16 مارس 2020، وحتى إشعار آخر.

كمااتّخذت المصالح الإدارية على مستوى مجلس الأمة إجراءات عملية وقائية في هذا الشأن داخل مقر المجلس... كما تقرّر خلال هذا الاجتماع، تخفيض تواجد الموظفين في المصالح الإدارية، دون الإخلال بضمان ديمومة وسيرورة العمل العادي بمجلس الأمة.

مساهمة مالية من أعضاء و إطارات سامية بالمجلس لمواجهة وباء كورونا 19

ومساهمة منه في الجهد الوطني لاحتواء وتطويق انتشار هذا الوباء المميت، قرّر مكتب مجلس الأمة، يوم الأحد 29 مارس 2020، مساهمة مالية بالتنازل عن نسبة من التعويضة البرلمانية الشهرية الصافية التي يتقاضاها عضو المجلس، ومعهم السيدات والسادة الإطارات السامية بالمجلس، لصالح الحسابات الجارية التي خصصتها الدولة في هذا الشأن...

اقتراحات من أعضاء مجلس الأمة للتخفيف من جائحة كورونا كوفيد - 19

لقد عاشت بلادنا الآثار التي أحدثتها جائحة كورونا التي اجتاحت العالم وأدت إلى كوارث اقتصادية واجتماعيه وبفضل المجهودات الجبارة التي قامت بها الدولة و القرارات التي اتخذها السيد رئيس الجمهورية المتعلقة بالحجر الصحي، وكذا توفير امكانيات التصدي للوباء عبر المستشفيات والمصالح الطبية، أثرها الكبير في الحد من انتشارها.

وشعورا منهم بالمسؤولية الوطنية، تقدم عدد من أعضاء مجلس الأمة بجملة من الاقتراحات والتوصيات للسيد عبد العزيز جراد الوزير الأول للتخفيف من الآثار الاقتصادية والمالية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأصحاب المهن الحرة، كما تقدمت لجنة التربية والتكوين والتعليم العالي والبحث العلمي والشؤون الدينية بمقترحات للسيد وزير القطاع حول طريقة التعامل مع الامتحانات في الأطوار التعليمية الثلاث، وذلك للتكيف مع الظروف الصحية التي فرضتها جائحة كورونا.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
مجلس الأمة

الجزائر في: 29 مارس 2020

السيد الوزير الأول المحترم

الموضوع: اقتراحات لجنة التربية بمجلس الأمة بخصوص امتحان شهادة التعليم متوسط

بداية، إسمحوا لي، السيد الوزير الأول الفاضل، وبمناسبة حلول عيد الفطر المبارك، أن أرفع إليكم أحر التهاني وأزكى التبريكات، راجياً من المولى عز وجل أن يعيد هذه المناسبة الدينية الجليلة وبلدنا العزيز وشعبنا الكريم في صحة وعافية.

كما أغتنم سانحة مكالمتكم الهاتفية للتنويه والإشادة بالقرارات السديدة التي أصدرها مجلس الوزراء في اجتماعه الأخير يوم الأحد 15 مارس 2020، للمنعقد تحت رئاسة السيد رئيس الجمهورية، لا سيما ما تعلق منها بالتدابير الخاصة بقطاعات التربية الوطنية، التكوين والتعليم المهنيين، والتعليم العالي والبحث العلمي. والتي نزلت برداً وسلاماً، على الأسرة التربوية، في خضم الأزمة التي تمر بها بلادنا جراء تفشي كوفيد-19.

غير أنه، وبالنظر لما سبق، يشرفني، أن أتقدم إليكم باقتراح لجنة التربية بخصوص امتحان شهادة التعليم المتوسط، ونحوها منكم التفضل مشكورين بتبليغه إلى السيد رئيس الجمهورية. والمقترح هو: أن تشتمل الإجراءات المتخذة باحتساب معدل 20/9 أيضاً على تلامذة السنة الرابعة التظاميين (البالغ عددهم حوالي 600 ألف تلميذ)، على أن يقتصر امتحان شهادة التعليم المتوسط على المترشحين الأحرار (وعددهم 23 ألف تلميذ) دون غيرهم. ولكم منا كل التقدير.

متأكدين من تجاوبكم... تفضلوا، السيد الوزير الأول، بقبول فائق الاحترام.

رئيس لجنة التربية والتكوين والتعليم العالي والبحث العلمي والشؤون الدينية
مصطفى جغدالي

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
مجلس الأمة

لجنة التربية والتكوين والتعليم العالي والبحث العلمي والشؤون الدينية
الرئيس

الجزائر في: 29 مارس 2020

السيد وزير التربية الوطنية المحترم

الموضوع: بخصوص الاقتراحات التي تقدمها لجنة التربية بمجلس الأمة.

في ظل الأزمة الصحية التي تمر بها الجزائر على غرار باقي دول العالم جراء تفشي فيروس "كوفيد 19"، وما رافقه من تعليق الدراسة في المؤسسات التعليمية، يشرفني، السيد الوزير، أن تتقدم لجنة التربية بالاقتراحات التالية:

الطور الابتدائي: نقترح أن يحسب ليم معدل الفصل الأول والثاني بمعدل مقبول 10/4.5... مع إلغاء امتحان السنة الخامسة ابتدائي والانتقال بمعدل 10/4.5.

الطور المتوسط: نقترح أن يؤخذ بعين الاعتبار نفس الشيء، الفصل الأول والثاني مع اعتماد معدل 20/9... ونفس المعدل للسنة الرابعة متوسط دون إجراء مسابقة التعليم المتوسط.

الطور الثانوي: نقترح أن يؤخذ بعين الاعتبار نفس الشيء الفصل الأول والثاني مع اعتماد معدل 20/9... مع اقتراح امتحان البكالوريا في شهر سبتمبر والتركيز على الفصل الأول والفصل الثاني... ونقترح إلغاء بعض المواد غير الأساسية.

وتفضلوا، السيد الوزير، بقبول فائق التقدير و الإحترام.

رئيس لجنة التربية والتكوين والتعليم العالي والبحث العلمي والشؤون الدينية
مصطفى جغدالي

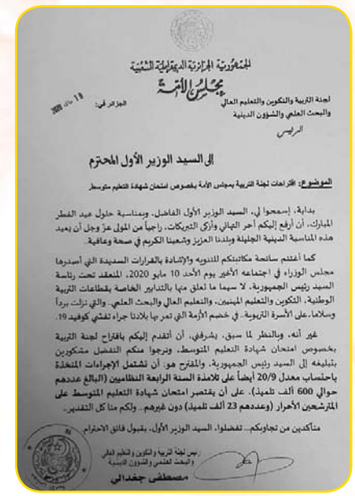

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
مجلس الأمة

لجنة التربية والتكوين والتعليم العالي والبحث العلمي والشؤون الدينية
الرئيس

الجزائر في: 29 مارس 2020

السيد وزير التربية الوطنية المحترم

الموضوع: حول إمكانية استفادة فئة السنة السابعة شعبة "طب" من شهادة الدكتوراه مباشرة.

يشرفني، السيد الوزير الأول، أن أخاطبكم في هذا الظرف العصيب الذي تمر به البلاد، لأعبر لكم عن كبير تقديري وعظيم عرفاني للجهود التي تبذلونها على رأس الحكومة، وأن أشيد بالإجراءات المتخذة من طرف السيد رئيس الجمهورية، ومن طرفكم لمجابهة تفشي فيروس كورونا المستجد "كوفيد – 19"، وبالتدابير الاستباقية والاستحقاقية لحماية أرواح المواطنات والمواطنين. من ذلك مثلاً تطبيق الحجر الصحي، وتعليق الدراسة في المؤسسات الجامعية. وبناءً على ما تقدم، أتمنى منكم، السيد الوزير الأول، التفضل مشكورين بالنظر في مقترحنا بخصوص الموضوع وهو "التفكير في منح شهادة الدكتوراه -بصفة استثنائية- لطلبة السنة السابعة شعبة "الطب" للموسم الجامعي 2019-2020 مع إعطائهم شهادة الدكتوراه مباشرة، علماً أن الموسم الحالي لم يبقى على نهايته سوى شهرين (2)، واستعدادات مناسب عمل لهم والتحاقهم بالمؤسسات الاستشفائية، لاسيما في المناطق الأكثر تضرراً من هذا الوباء .. ولكم السيد الوزير الأول واسع النظر في ذلك.

على أمل أن تتجاوز الجزائر هاته المحنة في القريب العاجل، تفضلوا، السيد الوزير الأول، بقبول فائق التقدير و الاحترام.

رئيس لجنة التربية والتكوين والتعليم العالي والبحث العلمي والشؤون الدينية
مصطفى جغدالي

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
مجلس الأمة

الجزائر في: 22 أبريل 2020

السـادة:
- مليك خذيري: نائب رئيس مجلس الأمة
- وحيد فاضل: نائب رئيس مجلس الأمة
- بوحفص حوباد: رئيس المجموعة البرلمانية للأفلان
- علي جرباع: رئيس المجموعة البرلمانية للأرندي

إلى السيد الوزير الأول

الموضوع: توصيات من أجل تخفيف الآثار الاقتصادية والمالية لوباء كورونا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأصحاب المهن الحرة

السيد الوزير الأول،

لقد أدّت جائحة فيروس كورونا المستجد إلى آثار كارثية يعد أن حصدت العديد من الأرواح ليس في الجزائر فحسب بل في العالم، إلى جانب أنها محت وجود العديد من المؤسسات الاقتصادية، وادخلت الاقتصاد العالمي في حالة ركود، بفعل توقف دورة الإنتاج، ما سيفسحب بالضرورة على الاقتصاد الوطني، وبترك آثارا وخيمة عليه.

إنه من الطبيعي في مثل هذه الظروف أن تمنح الأولوية للحفاظ على أرواح المواطنين ، إلا ان هذا لا يمنعنا من ضرورة التفكير في التعامل مع الآثار المالية والاقتصادية المترتبة على هذا الظرف المستجد.

تتميز الجزائر بأن أغلب نسيجها الاقتصادي مكوّن من مؤسسات صغيرة ومتوسطة بل و مؤسسات عائلية مصغرة، ليس لديها القدرة على مقاومة أي ظرف صعب أو الصمود أمام أي أزمة طارئة. ومن الواضح أنه وفق التقديرات الطبية والتحليلات الاقتصادية، فإن تأثيرات جائحة فيروس كورونا المستجد سوف تطول، وفي ظل افتقاد معظم مؤسساتنا الصغيرة والمتوسطة للقدرات التمويلية. ونظرا لكون عدد 1/3

كبير منها ليس لديها اليوم السيولة الكافية لتغطية نفقاتها فضلا عن تسديد رواتب العمال لمدة شهر أو شهرين. خاصة و أن هذه المؤسسات كانت تعاني أصلا من حالة الركود التي عرفها القطاع الاقتصادي منذ سنة 2019، لتلحق بها أزمة انهيار اسعار النفط. هذه الظروف مجتمعة تسببت في إفلاس عدد معتبر من المؤسسات. ومعاناة العديد من المؤسسات الأخرى التي بقيت صامدة تقاوم، أمام هذه الوضعية المعقدة فإن النتائج السلبية ستكون متعددة وكارثية، حيث يصبح من الصعوبة بمكان تفعيل الأداء الاقتصادي في ظل ما هو متوقع من ارتفاع نسبة البطالة والتضخم.

إلا أنه من إيجابيات هذه الأزمة أنها فرصة حقيقية ونادرة لإعادة النظر بطريقة جذرية في النموذج الاقتصادي المنتهج، وتصحيح ما يمكن تصحيحه، وهي فرصة أيضا للتفكير في طرق الدعم وتوجيه.

السيد الوزير الأول:

إن قرار الحجر التام أو الجزئي الذي تم تطبيقه على مستوى العديد من ولايات الوطن، في إطار الإجراءات الاحترازية التي اتخذتها الدولة، وما تبعها من تعطيل للعديد من النشاطات الاقتصادية والخدمية منذ أكثر من شهر، ورغم أهمية هذه الإجراءات من أجل الحفاظ على الصحة العمومية وسلامة المواطنين والساكنة، فإن الآثار الاقتصادية والمالية لا يمكن إغفالها، حيث أن موارد بعض العائلات انقطعت تماما، كما أن العبء المالي المترتب على هذه الإجراءات فيما يخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لم يعد بإمكانها تحمّله، وهنا نشجع ونثمّن القرارات التي اتخذها السيد رئيس الجمهورية، للتخفيف من وطأة هذه الجائحة على العائلات المعوزة وتلك التي تأثرت مداخيلها، كما نثمّن عاليا دعوتكم، السيد الوزير الأول، التي وجهتموها مؤخراً لأعضاء الحكومة من أجل إطلاق مشاورات قطاعية بهدف تقييم واحتواء آثار تفشي وباء كورونا على المؤسسات والحياة الاقتصادية.

وهو ما يتطلب تضامنا وطنيا كبيرا من أجل الحفاظ على مناصب العمل أولا، ومن أجل استمرار النشاط الاقتصادي، وحفاظا على الأداة الوطنية للإنتاج والإنجاز.

وفي هذا السياق، نقترح:

- أن تساهم الدولة بدفع رواتب العمال والمستخدمين على مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الخاص، خاصة تلك التي توقفت بفاتيا عن النشاط خلال هذه الفترة، وهذا من أجل التخفيف من الوطأة المالية على هذه المؤسسات.
- اتخاذ إجراءات تحفيزية من خلال إقرار إعفاء ضريبي لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خاصة تلك التي تضمن مناصب عمل.
- ضرورة التفكير في إجراءات مالية وضريبية لفائدة أصحاب المهن الحرة وعمالهم، من أجل تمكينهم من تجاوز الآثار المالية المترتبة عن توقفهم عن العمل خلال فترة الحجر.

وتفضلوا، السيد الوزير الأول، بقبول فائق التقدير والاحترام.

علي جرباع	بوحفص حوباد	مليك خذيري
رئيس المجموعة البرلمانية للتجمع الوطني الديمقراطي	رئيس المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني	نائب رئيس مجلس الأمة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
مجلس الأمة

الجزائر في: 16 أفريل 2020

البروفيسور بوبكر محمد
رئيس قطب الجراحة ورئيس لجنة الأخلاقيات
بالمركز الاستشفائي الجامعي بوهران
نائب رئيس لجنة الصحة والشؤون الاجتماعية
والعمل والتضامن الوطني بمجلس الأمة.

إلى السيد الوزير الأول

الموضوع: - طلب رخصة استثنائية للحصول على هبة متمثلة في عتاد طبي وتوابع وأدوات التوقية من شركة سونطراك لصالح المؤسسة الاستشفائية الجامعية أول نوفمبر 1954 بوهران..
- التذكير بالعريضة المؤرخة في 14 أفريل 2020.

بشرفي، السيد الوزير الأول، أن أرفع إليكم أسمى آيات العرفان والتقدير على المجهودات الحثيثة التي تبذلونها في خدمة الجزائر، وأشيد بالقرارات السديدة والتدابير الاستباقية المتخذة من طرف السلطات العمومية في البلاد تحت قيادة السيد رئيس الجمهورية، لمجابهة "كوفيد – 19".. أدعو الله العلي القدير أن يعجل برفعه.

وعليه، وكما هو الموقف التي كنت قد وجهتها إليكم، بتاريخ 14 أبريل الجاري (**وثيقة مرفقة**)، أستسمحكم، السيد الوزير الأول، لأنس منكم التفضل **بالموافقة على منح هبة من طرف أحد فروع شركة سونطراك "Sorfert" متمثلة في عتاد طبي ولوازم وأدوات الوقاية لصالح المؤسسة الاستشفائية الجامعية أول نوفمبر 1954 بوهران..** كما أعاود التذكير بالطلب المقدم نيابة عن مسّاكة ولاية وهران بهدف دعم الذين هم بحاجة إلى العلاج، وباسم منتسبي قطاع الصحة الذين يحتاجون إلى مدّ يد العون والوقاية في 1/3

الوقت الذي نمر فيه بفترة صعبة للغاية تهدد حياة الأشخاص وتفوض بشكل خطير الاقتصاد الوطني.

للتذكير، وخلال مناقشة مخطط عمل الحكومة بمجلس الأمة، عرضت عليكم، السيد الوزير الأول، المشاكل التي تواجه المؤسسات الاستشفائية بحاضرة وهران [المؤسسة الاستشفائية الجامعية والمركز الاستشفائي الجامعي].

وفي ما يخص اختبارات الفحص، لا سيما بعد تبني البروتوكول العلاجي الكلوروكين لمجابهة المصابين بعدوى كوفيد - 19، وبالنظر للنقص الفادح للاختبارات على مستوى العالم، فقد قرر المجلس العلمي لـ "كوفيد 19" استعمال التصوير كأداة للاختبارات.. إرتأيت أن ألفت عنايتكم، مرة أخرى، بخصوص **المؤسسة الاستشفائية الجامعية بوهران** التي لا تشتغل إلا بالإعانات، وعدم وجود لأي عملية تخطيط للتجهيزات.. وبهذا الخصوص، وبالنسبة لهذا الهيكل الاستشفائي، تمنى استلام - **وعلى وجه السرعة- ماسح ضوئي (هاز سكانير) "16 barret"** يتم تخصيصه بصفة حصرية لـ "covid 19". كما أن الماسح الضوئي الوحيد الذي تتوفر عليه المؤسسة فهو محجوز بشكل تلقائي لأمراض الأورام الأخرى (علاج السرطان لا سيما الحالات المستعجلة والطارئة)..

أما بخصوص **المركز الاستشفائي الجامعي** بوهران، فإن هذه المنشأة تعاني من نقص في أجهزة التنفس الموجهة للإنعاش الطبي، خصوصاً وأن هذا المستشفى يعتبر مؤسسة مرجعية لـ "كوفيد 19"، للعلم فإن جميع المرضى الذين يعانون من اضطرابات تنفسية حادة تتطلب التنبيب (intubation) ويتم معالجتها والتكفل بها على مستوى المؤسسة الاستشفائية الجامعية بسبب عدم وجود هذا التجهيز... إن الحصول على مثل هكذا نوع من أجهزة التنفس أضحى ضرورياً ولازماً، دون انتظار الاجتماعات التي تعتمدها مختلف اللجان والتي تتطلب بعض الوقت من أجل اتخاذ قرارات التخصيص..

السيد الوزير الأول،

لقد كنت أمنّي النفس أن أعرض هذا على السيد وزير الصحة، الذي كان من المفترض أن نلتقي به خلال جلسة الاستماع التي كانت مبرمجة يوم الإثنين 13 أفريل بمقر مجلس الأمة، لولا انشغاله بالخرجة الميدانية التي قادت السيد رئيس الجمهورية إلى بعض المرافق والمنشآت الصحية بولاية الجزائر... **وهي الزيارة التي أعلن من خلالها السيد رئيس الجمهورية عن قرارات تاريخية تصبّ في خدمة منتسبي قطاع الصحة على وجه الخصوص والشعب بصفة عامة...**

وتفضلوا، السيد الوزير الأول، بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.

البروفيسور محمد بوبكر
نائب رئيس لجنة الصحة والشؤون الاجتماعية
والعمل والتضامن الوطني

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
مجلس الأمة

الجزائر في: 20 أبريل 2020

عضوا مجلس الأمة عن ولاية المسيلة
- السيد **مصطفى جغدالي**:
- والسيد إسماعيل ديلمي:

إلى السيد وزير الصحة والسكان
وإصلاح المستشفيات

الموضوع: تدعيم ملحقة معهد باستور بالمسيلة بتجهيزات لإجراء تحاليل فيروس كورونا

يشرفنا، نحن أعضاء مجلس الأمة المنتخبين عن ولاية المسيلة أن نتقدم إليكم عبر هذه المراسلة ونيابة عن مساكنة ولاية المسيلة بجزيل الشكر نظير ما تقومون به في هذه الظروف الاستثنائية والعصيبة التي تمر بها البلاد لمجابهة "كوفيد 19"، كما نغتنم هذه الفرصة الطيبة لنعرب لكم عن كبير ارتياحنا لدخول الملحقات التابعة لمعهد باستور في كل من وهران، قسنطينة وورقلة حيز الخدمة، الأمر الذي من شأنه تخفيف العبء عن معهد الجزائر العاصمة وكذا السماح بإجراء أكبر عدد من الفحوصات والكشوفات الطبية لمن تظهر عليهم أعراض الإصابة بفيروس كورونا.. **وبالتالية لولاية المسيلة، وبهدف إضفاء مزيد من النجاعة والفاعلية على ملحقة معهد باستور بالمسيلة**، نتلمس منكم، السيد الوزير، **دعم الملحقة بتجهيزات "PCR" لإجراء تحاليل فيروس كورونا.**

شاكرين لكم تجاوبكم. وتفضلوا، السيد الوزير، بقبول فائق الاعتبار.

مصطفى جغدالي	اسماعيل ديلمي
رئيس لجنة التربية والتكوين والتعليم العالي والبحث العلمي والشؤون الدينية	عضو مجلس الأمة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
مجلس الأمة

لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية
الرئيس

الجزائر في: 24 مارس 2020

السيد البروفيسور عبد الرحمان بن بوزيد
وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات

الموضوع: بخصوص تمكين ولاية برج بوعريريج من ملحقة تابعة لمعهد باستور.

بعد التحية والتقدير الذي يليق بجنابكم الكريم. أستسمحكم، السيد الوزير، لأتقدم إليكم ومن خلالكم إلى كل عمال قطاع الصحة بمختلف وظائفهم ورتبهم، بأرقى التحيات وكبير العرفان على التضحيات التي تقدمونها في سبيل الوطن وفي سبيل المواطن، فحفظكم الله ورفع قدركم وأعلى مكانتكم.

كما أستسمحكم، سيدي الوزير، مرة أخرى، لأرفع إليكم طلبات وانشغالات ولاية برج بوعريريج، هاته الولاية التي تسجل حصيلة معتبرة من الوفيات والإصابات بوباء كورونا "كوفيد 19".. وسعياً منا لتقريب مراكز الكشف من المواطنين وإنقاذ ما أمكن من الأرواح –بحول الله–، وبهدف تخفيف العبء على الملحقات التابعة لمعهد باستور الموجودة بالولايات المجاورة، والتي هي أيضاً تعاني من حالة الاكتظاظ. نلتمس منكم، السيد الوزير، النظر في مقترح **تمكين ولاية برج بوعريريج من ملحقة تابعة لمعهد** باستور، وذلك في أقرب الآجال الممكنة. وإنني لعلى ثقة من تجاوبكم وتعاونكم.

وتفضلوا، السيد الوزير، بقبول فائق التقدير والاحترام

عبد الكريم مباركية
رئيس لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
مجلس الأمة

لجنة التربية والتكوين والتعليم العالي
والبحث العلمي والشؤون الدينية
الرئيس

الجزائر في: 29 مارس 2020

الدكتور فوزي دراز
المدير العام لمعهد باستور بالجزائر

الموضوع: الحظية بتقييم عمل وفاء متحفة بمشور الجزائر - فرع المسيلة.

بعد التحية والتقدير، ونحن نترقب استقبال عيد الفطر السعيد، يطيب لي، أن أتوجه إليكم بخالص التهاني وأطيب التمنيات، سائلاً الله العظيم أن يُمتعكم وذويكم الأفاضل والشعب الجزائري فاطبة بموفور الصحة والبناء والعافية.

وإن كنت أتي وأشيد بالقيمة المضافة التي أضفيتموها على هذه المؤسسة، إلا أنني إرتأيت لفت عنايتكم إلى ما **تعانيه ملحقة باستور المسيلة**، من نقائص تتعلق بالعنصر البشري والتجهيزات اللازمة، مما يكبح السير الحسن لهذه الملحقة، لا سيما في هذا الظرف الصحي الحرج.. كل ذلك على الرغم من الميزانية المرصودة لهذه الملحقة، التي باتت جسداً بلا روح منذ بداية وباء كوفيد 19. لذا نطلب منكم، السيد المدير العام، التفضل بإيلاء العناية اللازمة لعمل هذه **المتحفة التي - وكما تعلمون - تغطي أربع (4) ولايات بحسب ما جاء في الخارطة الصحية، ونطالب بتقييم شامل لعملها ومنحها المعدات ضرورية أكثر لسيرها..**

ولكم مني كل الشكر.

وفي انتظار تجاوبكم.. تقبلوا، السيد المدير العام، فائق الاحترام

رئيس لجنة التربية والتكوين والتعليم العالي والبحث العلمي والشؤون الدينية
مصطفى جغدالي

جلسة استماع

التطورات الناجمة عن تفشي فيروس كورونا المستجد والتدابير الاحترازية المتخذة من طرف الدولة على جميع الأصعدة لمواجهته

نظمت هيئة التنسيق لمجلس الأمة برئاسة السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة بالنيابة، يوم الإثنين 20 أفريل 2020 جلسة استماع لكل من وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات، و الوزير المنتدب لدى وزير الصحة المكلف بالصناعات الصيدلانية وبحضور السيدة بسمة عزوار وزيرة العلاقات مع البرلمان وذلك للإطلاع على آخر التطورات الوقائية والعلاجية التي تواجه بها البلاد جائحة كورونا كوفيد - 19، ومختلف التدابير المتخذة من طرف الدولة على جميع الأصعدة.

و قد افتتح الجلسة السيد صالح قوجيل رئيس مجلس الأمة بالنيابة، الذي رحب بأعضاء هيئة التنسيق، والسادة الوزراء، مقدما جدول الأعمال الذي يتضمن مداخلة الوزيرين، والنقاش ثم الردود على ما طرح من أسئلة واستفسارات حول الموضوع طالبا من الجميع الوقوف دقيقة صمت ترحما على أرواح المتوفين جراء فيروس كورونا.

مداخلة السيد وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات:

إنه لشرف عظيم أن أتواجد اليوم بينكم في مجلسكم الموقر مع زميلي وأخي الدكتور بن باحمد، الوزير المنتدب المكلف بالصناعة الصيدلانية، لأعرض عليكم الوضعية الحالية، لوباء كورونا فيروس المستجد والمجهودات الكبيرة التي بذلتها الدولة للتصدي له والحد من انتشاره والتقليل من أثره على الحالة الصحية والاجتماعية والاقتصادية للمواطنين.

حَسْب آخر الإحْصَائيات، بَلَغَ عَدَد الحالات المُسَجّلَة لدَاء ألكورونَا فيروس المستجَد C-VID-19 في الجزائر 2534 حالة مؤكّدة، منها 367 حالة وفاة، 894 حالة تَماثلت للشِّفَاء أي ما يُعَادِل 35 % من مُجْمَل الحالات المُسَجّلَة.

بالنسبة للحالات المؤكدة مخبريًا، وأؤكّد مرة أخرى مخبريًا، فَنَجِدُها مُوزَعَة عبر 47 ولاية، 72 % منها تم تسجيلها عبر 10 ولايات .

خلال اليومين الأخيرين، أحصينا 24 ولاية لم تسجل أية حالة جَديدة بينما هناك 13 ولاية أخرى، سُجلت فيها فقط ما بين حالة واحدة إلى ثلاثة حالات.

ينبغي الإشارة إلى أن الفئة العُمْرية التي تتراوح ما بين 25 و60 سنة سجلت لوحدها 53 % من مجموع الحالات و هذا يُعْتبر مؤشر عن عدم الاحترام لقواعد الحجر الصحي من طرف هذه الفئة الناشطة من المجتمع، مما يتطلب صرامة و توعية أكثر في هذا المجال.

بالنسبة للأشخاص الذين تَفُوق أعمارهم 60 سنة فتبقى تمثل 30 % من مجموع حالات الإصابة.

أما بالنسبة للوفيات البالغ عددها 367 حالة، فتجدر الإشارة أن 53٪ منها تم تسجيلها في كل من البليدة و العاصمة، و أن 64 % منها تخص فئة الأشخاص الذين يفوق عمرهم 65 سنة.

تجدر الإشارة أيضًا أننا سجلنا حالة وفاة فواحدة قط يوم 17 أفريل وثلاث حالات يوم 18 أفريل وهذا ما يؤكد المنحى التنازلي للوفيات خلال هذه الأيام الأخيرة.

أريد تقديم توضيحات بشأن عدد الوفيات، لأن هناك العديد من صرح بأن لدينا وفيات تفوق المعدل المتعارف عليه دوليا.

حقيقة، عدد الوفيات يساير عدد الأشخاص الذين خضعوا للكشف (Test) ولو نلجأ إلى رفع مستوى الكشف، سيشهد عدد الوفيات تناقصا، وهنا أتحدث بلغة الصراحة والشفافية وأخرج من النص.

سيدي الرئيس،

لما بدأ هذا الوباء بالانتشار عندنا، لم تكن لدينا الكواشف، باعتبار أنها موجهة للكورونا فيروس، ونفس الشيء بالنسبة للكمامات، عددها كان كاف لأن هاته الكمامات التي ترون أحمل واحدة منها وغيرها أحسن المسماة (FFP2) كان مخزونها متواجد بكل مستشفى، لأنها تستعمل داخل قاعات عمليات الجراحة، ومخزوننا كان كافيا وكنا نصنعها في الجزائر ولا نستوردها، ولما حل هذا الوباء أصبح الطلب يفوق الملايين، مما استدعانا لاستعمال كل المخزون، بعدها طلبنا من الصين - باعتبارنا نستورد منها - التي لها قائمة طلبيات من دول أخرى، وهو ما دعانا لننتظر عدة أيام حتى يمدونا بها وربما بعدد غير كاف وهو ما أفضى إلى ظهور شيء من القلق.

ونفس الشيء بالنسبة للكواشف (Les Tests) وللعلم لدينا معهد باستور ونقوم بالاستكشافات (Exploration) وغيرها ولكن خصيصا لهذا الفيروس لا نملك ذلك، لأنه لم يكن منتشرا عندنا، لذا كنا ننتظر وصول الكواشف وما أوتي به كان موجها لمعهد باستور لوحده، تليه ولاية وهران وقسنطينة وحاليا أدرار وتندوف وقسنطينة وعنابة وتيزي وزو ومصطفى باشا وبني مسوس... كلهم يجرون الكشف؛ باتنة ومدن أخرى ستستعمل هاته الكواشف في المستقبل.

وعليه إذا كان عدد الكواشف أكثر فالنتيجة أو العدد سيزداد وربما سيخاف الأشخاص أكثر، هذا بالنسبة للوفيات.

نحن نتعامل بالشفافية التامة، واستعملنا ذلك بطريقة عادية وطبيعية. كل من توفي بسبب الفيروس فهو محمي، وكثيرة هي الدول التي لم تكن تدرج ضمن القائمة النهائية أولئك المتوفين خارج المستشفى، تلاحظون مثلا الصين، خاصة في أوبي ووهان، عدد الوفيات كان في البداية 3200 ثمّ ارتفع بعد 48 ساعة إلى 4600، لأنهم أحصوا المتوفين بمنازلهم.

أنا عاينت حالات وفيات على أن سببها هو فيروس كوفيد 19، بعدها تبين أنها حالات سلبية بعدما ظهرت نتيجة الكشف الخاص بهم، لأنه حينها كنا نشتغل بالفاكس، أما حاليا فنملك منصة رقمية تقدم لنا المعطيات، في حينها، بكل مستشفيات الجزائر وبدقة حول: عدد الأسرّة، المرضى، المرضى في حالة الاستشفاء، المرضى الذين غادروا، المرضى الخاضعين للكلوروكين ... إلخ.

هذا عمل جبّار قمنا به اليوم بعدما أمضينا سنوات وسنوات، في وزارة الصحة، ولم نتمكن من إدخال الرقمنة! وهو ما يدل على أنه في حالات كهاته التي نعيشها اليوم هناك كفاءات تعبر عن نفسها وهذا شيء جميل.

بالنسبة لمسألة الوفيات، الآن في العالم من يتوفى بصفة مؤكدة بسبب الكورونا، معناه دخل المستشفى وهو يعاني من أعراض المرض ويخضع للتحاليل فهو بذلك حالة إيجابية (P-sitif) ويمكن أن يمر بقاعة الإنعاش وأجهزة التنفس الاصطناعي (Les respirateurs) وما إلى ذلك كلها حالات مؤكدة.

هناك أشخاص توفوا وبعدها قمنا بالكشف (Post mortem) وتأكدنا أنهم فعلا مصابون؛ فهناك فرضية الوفاة الطبيعية، لأن هذا الوباء في 100 شخص مصاب، 80 منهم لا يعانون إلا من أعراض خفيفة، تماثل أعراض الأنفلونزا بل وبدون أعراض (Asymptotique) بمعنى أن الشخص لا يدرك بأنه مصاب، الباقي أي 20 % يعانون من أعراض يمكن أن تثير قلقهم، في حين 5 % يكونون في حالة حرجة و2 أو 3 أو 4 % يتوفون.

إذن هؤلاء المتوفون وقيل لنا بأنهم عانوا من أعراض في السابق، حينما قمنا بالكشف لاحتمال أنهم كانوا حاملين للفيروس، كانت النتيجة أنهم كانوا أصحاء (sains) وتوفوا لأن من بينهم البالغ 85 سنة أو كان يعاني من سرطان منتشر في جسمه كاملا، وأنا زرت ولاية تيزي وزو - تيقزيرت تحديدا - في اليومين السابقين، هناك امرأة تبلغ 85 سنة توفيت، أحصيناها ضمن موتى كورونا، لكن فرضية وفاتها بسبب آخر تبقى واردة.

إذن، عدد الوفيات البارحة هو 8 وهو ما من شأنه - ربما - أن يُخفض مستوى الوفيات ولا يستدعي هذا بث الخوف، وهذا ناجم عن الصراحة والشفافية التي نتعامل بها بشأن هذا الموضوع مثلما سبق لي أن ذكرت.

جهود التصدي للوباء للحد من تأثيراته الصحية-الإجتماعية-الاقتصادية

السيد الرئيس،

كل مجهودنا وما قمنا به هو أمر ناتج عن المعطيات التي نملكها، وبهذه المناسبة أسس السيد رئيس الجمهورية لجنة علمية - طلب مني تشكيلها - واخترنا خبراء لديهم خبرة بهذا الوباء بمعنى الأمراض المعدية والوبائية، والأشعة كذلك باعتبار أن الأشعة قد أدرجت كوسيلة من الوسائل للكشف عن هذا المرض، والأعضاء يشتغلون كل يوم بالوزارة مع السيد الوزير المنتدب ومع السيد وزير الاتصال ويراجعون كل ليلة، جلّ المعطيات في العالم بأسره ما جدّ منها باللغتين الإنجليزية والفرنسية، ويأتون كلهم بملفات، ويراسلونني عبر بريدي الإلكتروني، ويراجعون كل القراءات وكل ما جرى وكل ما جدّ وكل ما نحتاج إليه، حيث نقوم بتلخيص كل ذلك ونأخذ نفس الاتجاه، فما شكل نقصا لا نعتد به ونهتم بعكسه ووجهنا أنفسنا واخترنا بروتوكول الكلوروكين (Hydroxy chloroqu-ne) وهو دواء معروف منذ سنة 1945 حيث كان يداوي مرض الملاريا وثمنه زهيد ونملك منه ما يقارب 300.000 علبة، والسيد الوزير المنتدب حاضر معنا ويمدكم بكل المعطيات والأرقام.

نقوم بتصنيع كمية منه في الجزائر ونستورد كميات أخرى من الخارج، ونملك الكمية التي تكفي وبدأنا استعماله؛ ونتوفر على 500.000 علبة دواء(L'Azithromycine) تحصّلنا عليها كهبة.

وعليه، استعملنا هذا العلاج مدة 10 أيام ونحن بصدد مراجعته باعتبار أن البروتوكول يتغير، والمعلومات المتأتية حول هذا الوباء تتغير هي الأخرى ساعة بساعة؛ في البداية كان القول بأنه فيروس يدخل خلايا الجهاز التنفسي ويشوه خلايـــاه، حاليا يقال لا فهو يعبـــر إلى الدم ويذهب إلى الكريات الحمـــــراء (Encore dans l'hémoglobine.. Encore dans la porphyrine).

لأننا نعرف كأطباء بأنّ الكريات الحمراء هي المسؤولة عن نقل الأكسجين، يمدون الجهاز التنفسي بالأكسجين ويطرحون الغاز الكربوني، وهي من يغذي كل العضلات والجسم؛ لذا فالخلية التي تحمل الأكسجين هي المشوهة؛ وهذا ما يشجعنا ويفرحنا لأنّ الأمر يتعلق بأعراض الجهاز التنفسي أو خلايا الدم، نفس الطريقة ونفس العلاج المستعمل أي الكلوركين؛ وعليه اعتمدنا هذا البروتوكول الجديد للعلاج، حاليا أكثر من 4000، ولما تنقلت إلى البليدة مع السيد الوزير الأول، وتكلمت مع الزملاء، وجدنا أن هناك زملاء قد انطلقوا في استعمال هذا العلاج قبل أن نُعلن عنه رسميا وهذا بفضل خبرة الأطباء؛ وكل الأطباء الذين تحدثنا معهم متفقون معنا على أن الكلوروكين مناسب لعلاج هذا المرض، والنتائج المشجعة والمرضية التي نتحصل عليها بالطبع ناتجة عن وعي المواطنين عن منع التجمعات.. لكن الكلوروكين تساعدنا كثيرا ولنا قائمة كبيرة ونحن بصدد إعداد قائمة منهجية حتى تصل إلى سلسلة جزائرية (Série) سنعلن عنها في الجمعيات العلمية الدولية.. سنقوم بمداخلة أو عرض عن ذلك أي حول المضوع لدى الهيئات العلمية.

من بين 231 مريضًا في حالة استشفاء بمصالح الإنعاش يوجد فقط 40 مريضا تحت العناية المركزة؛ وهذا – السيد الرئيس – أمر مهم جدا وأركز عليه وأستسمحكم – رغم ضيق الوقت – لأقدم كل المعطيات وبكل شفافية.

لما انتشر هذا الوباء وبدأ في الصين في أواخر ديسمبر وبعد ذلك في جانفي وبعدما اعتبرته المنظمة العالمية للصحة وباء عالميا، بدأنا عملنا مع الشخص المصاب الأول وهو الرعية الإيطالي في أواخر فبراير ونحن كنا نقول إنه في الصين وبعيد علينا، وبعدما انتشر في إيطاليا ولنا علاقات مع إيطاليا وفرنسا... عندها حقيقةً تملكنا الخوف، قلنا كيف لقطاعنا الصحي مع ضعفه مواجهة ذلك – مقارنة بالدول المتقدمة – وكيف لنا مع إمكانياتنا هل نستطيع مواجهة هذا الوباء ؟ وعندما نرى بأن إيطاليا كانت صورة تُحيّر كثيرا فعلاً ... فلم تستطع المستشفيات فيها استيعاب العدد الهائل للمصابين... لقد شاهدنا كيف كان يتمّ الاستشفاء على الأرض، وفي الأروقة .. وضع كارثي بالفعل.. فضلا عن ذلك بعض الأشخاص الجزائريين وغيرهم كانوا يتحدثون عن الجزائر وأعطوا صورة غير حسنة ومبالغ فيها عن الوضع الوبائي في الجزائر وقالوا إنه في 15 أفريل ستكون هناك (Une Apocalypse !!) .

قالوا إنّ المستشفيات لن تستطيع احتواء أكثر من 30 شخصا مصابا وليس لدينا جهازا صحيا قويا، بالطبع أنا كوزير وزميلي الوزير المنتدب تملكنا الخوف، قلت في نفسي ماذا يمكننا فعله؟ لأن قاعات الإنعاش قليلة وكانت موجهة للحالات العادية.. كيف لنا بمواجهة هذا الوباء المستجد ؟ ما العمل عندما يزداد عدد الأشخاص المصابين !؟

جهّزنا ما يقارب 6000 سريرا بعدما كان عددها بين 400 و500.. وغرفة الإنعاش هي ماذا؟ هي سرير آلي، جهاز للتخدير، غازات وكهرباء فقط وعندنا الأطباء.. لكن الخوف تملكنا حقيقةً.

إذن أمدكم بالمعطيات الحالية، كنا في 97 من بعد حوالي 70، البارحة إلاّ 40 حالة تحت العناية المركزة بمعنى (Intubé) بمعنى الموصول بالجهاز التنفسي أي الذين لا يستطيعون التنفس طبيعيا إلا عند طريق الإعانة.. قلت إلاّ 40 وهم المرضى بسبب الكوفيد طبعا، وهو أمر قليل جدا ويبعث في نفوسنا الرضا ونتشجع أكثر... وننزع هاته الصورة ولكن نأخذ الاحتياطات، ونقول بأننا حاليا بإمكانياتنا وبمجهوداتنا كلنا من شعب وسلطات، الداخلية، الحماية المدنية، الصحة... بمعنى كل من ساهمفي هذا المجهود الوطني.

فالحمد لله حاليا بعد عدة أسابيع نحن في 40 حالة، والأرقام التي نقدمها، قيل 2500 وبعدها ترتفع بـ 100 و200 هؤلاء لا يجب اعتبارهم... لما نجري الكشف بصفة أكبر يزداد معه الرقم.. لكن الوفيات لا تتغير.. إذا توفي 40 فالعدد 40 أو 7 وفيات تبقى كذلك 7 وفيات.

وللعلم ليست وزارة الصحة وحدها من يقدم الأرقام، هناك كذلك وزارة الداخلية إلى جانب الدرك والبلدية بمعنى أن هذا الرقم ليس فيه شكوك؛ ولدينا أمل كما نحن مطمئنين ونريد الطمأنة بأن عدد الوفيات هو ما يهمنا وعدد الأشخاص الذين هم موصولون بالجهاز التنفسي الاصطناعي، لأننا ندرك بأن 40 أو 50 % يمكن أن يتوفوا! فالمريض الذي يوضع تحت جهاز التنفس الاصطناعي احتمال الوفاة لديه مرتفع.

ولِمُوَاجَهة الوَبَاء وضَمَان الحماية الصّحية للمواطنين، تَمّ اتخاذ إجراءات أخرى كالآتي:

– مباشرة حَمَلات تّوْعَوية عَبْر مُخْتَلَف وسَائل الإعلام لرفع دَرَجة الوَعي لدى الأوسَاط الاجتماعية لحثّهم على الالتزَام بقَواعد النظافة وتفادي التّنَقُلات غير المُجْدِيَة واحترام إجراء الحَجر الصحي المنزلي؛

– تَوْحيد الرسَالة الإعلامية فيما يخُص المُعْطيَات الوَبَائية لتَفَادي الأخْبار الكَاذبة والشَائعات الباطلة التي قد تسبب حالة الخَوَف والقَلَق لدى المواطنين؛

– إنشاء منَصّة إلكترونية على مستوى دائرتنا الوزارية لمَتابعة تطَوُّرات الوباء وضمان توزيع الوسائل و المُعدّات الضّرورية للتّصدي لهذا الوباء حسب المَعطيات؛ نحن نستخدم منصة جدّ فعالة قابلة للتحسين، ولأول مرة في وزارة الصحة نملك الرقمنة (La Numérisation) قلت لكم نملك المعطيات ونتوفر عليها في كل وقت ومن كل ولاية ومن طرف كل مدير صحة ولائي؛ وكل مستشفى يعطينا معلومات حتى عن المخزون وهو حقل تابع لاختصاص الوزير المنتدب، بحيث يعرف وضعية المخزون لأنه في البداية كنا نجهل ذلك.. فهناك بعض الأدوية تنتهي مدة صلاحياتها، وهناك من يملك كمية كبيرة وهناك من لا يملك، وأدوية أخرى غير موجودة، فإذا تحصلنا على هاته الرقمنة – الناتجة عن هذا الوباء– يمكننا تعميمها للملف الطبي للمريض للحصول على معلومات أكثر حول الاستشفاء، عدد المرضى الذين تم قبولهم وعدد المغادرين وما إلى ذلك.

تدعيم نظام التصدي واليقظة بخلايا المتابعة على مدى 24 ساعة

وبهذا الصدد تم تدعيم نظام التصدي واليقظة بإنشاء ثلاث خلايا مركزية على مستوى الوزارة تتوزع مهامها كالآتي:

– خلية متابعة الوضعية الوبائية: بـ 27 موظفا بالوزارة على التوالي 10 و10 و7 ولكل خلية مهمتها. فخلية متابعة الوضعية الوبائية والمعلومات الصحية، تقدم لنا وضعية الدراسة الوبائية: عدد المرضى، مكان استشفائهم، من دخل المستشفى ومن غادر .. هذه هي مهام الخلية.

– الخلية الثانية هي خلية متابعة حركة المرضى ووفرة الأسّرة.

– الخلية الثالثة خلية متابعة وفرة مستلزمات الوقاية والحماية والتشخيص والعلاج، تقدم لنا وضعية المخزون والكشوف... إلخ.

كل هذه الخلايا تشتغل 24 سا على 24 سا باستعمال الرقمنة، وأعضاؤها يقضون الليل بالمستشفى حتى أنا معهم وغذاؤهم هو كوكا كولا !!

وبهذه المناسبة، السيد الرئيس، لاحظت حسب ما يتم تناقله وحسب الجرائد وما نشاهده أنّه كانت هناك بعض المشاكل؛ أنا أصرح أمامكم لأنني في الواجهة، لقد رأيت حقيقة جزائر أخرى !!

عدد المواطنين كأشخاص، كجمعيات داخل الوطن أو خارجه والذين اتصلوا بنا والذين تقدموا بخدمات، كل في ميدانه، شيء يبعث عن الرضا كثيرا، ويعطينا أملا كبيرا، عندما نخرج من هاته الحالة يمكننا استغلال كل

هاته الكفاءات – إن شاء الله – في المنظومة الصحية أو في المجتمع كله، لأن هاته الكمامات التي نستوردها – وقد ذهبت مع السيدة وزيرة التكوين المهني – تم صناعة أكثر من 1.400.000 كمامة محليا أي من طرف الجزائريات والجزائريين، خياطات يشتغلن عبر كل الوطن وعبر قرى صغيرة، أعرفها شخصيا، وداخل مراكز التكوين المهني، الكل يحاول تصنيع جهاز التنفس وأقنعة بلاستيكية وكل المعدات اللازمة لمواجهة هذا الوباء.

المهم شاهدنا أمورا لم نكن نظن بأننا في الجزائر، لدينا كفاءات، وهذا يدل على التضامن وبأنّ الجزائر – إن شاء الله – بخير ولما نخرج من هذا الوباء نركز على هاته الكفاءات ونؤسس مجتمعا آخر، وواقعًا يرضي الجميع.

وفيما يتعلق بتجنيد وتوجيه الأطقم الطبية وشبه الطبية والتقنية، وتوفير وسائل الحماية والإيواء والنقل، فقد قمنا بتعبئة كافة الطاقات البشرية التي يتوفر عليها القطاع للتصدي لهذا الوباء بما فيها القطاع الخاص الذي يؤازرنا؛ حيث هناك عدة مخابر للأشعة اتصلوا بي ووضعوا أجهزتهم (السكانير) للكشف تحت تصرفنا وبالمجان أي دون مقابل بالرغم من أن لديهم بالطبع التزامات ومصاريف ونفقات وغيرها، أكثر من 10 اتصلوا بي وقالوا لنا بأن مخابر الأشعة تحت تصرفكم وفي خدمتكم.

كما قمنا بما يأتي:

– إطلاق عملية تكوين عن بعد لفائدة فرق العلاج بمختلف الولايات بإشراف أعضاء اللجنة ليستفيد من هذه العملية الأطباء وشبه الطبيبين الذين يعملون بمصالح الأمراض المعدية والطب الوقائي وكل المهنيين والمجندين في إطار مكافحة هذا الوباء، حيث أن وزير الاتصال ووزير التعليم العالي ممثلان بمسؤول والرئيس المدير العام لشركة سونلغاز وغيرهم؛ كما أن عدة إطارات وعدة شركات اتصلوا بنا لمساعدتنا في رقمنة تسيير هذا الوباء وحاليا على مستوى الوزارة لنا تقنية التخاطب عن بعد؛ في كل ولايات الجزائر وكل يوم هناك تخاطب عن بعد فيما بين زملائنا داخل المستشفيات عبر الوطن مع أعضاء اللجنة الصحية، فهناك أسئلة وأجوبة حتى يتم التفاهم حول العلاج، ويقدمون كل المعطيات إذا واجهتهم مشاكل، وهذا أمر مهم جدًا لأنه يعطينا نسيجا جديدا للقطاع الصحي؛ وفي المستقبل لما يكون الطبيب في ورقلة أو في قطاع آخر يمكن – عبر هاته التقنية – طرح أسئلة والرد عليها وهو من شأنه تحسين عمل القطاع والعلاج لمرضاهم.

– توفير كافة وسائل الحماية والوقاية لفائدة مستخدمي الصحة، وسيقدّم لكم السيد الوزير المنتدب كل المعطيات عنَ المخزون وما قمنا باستيراده أو ما تحتويه الصيدلية المركزية للمستشفيات أو المخزون داخل المستشفيات، وعن دواء الكلوروكين الذي سيدخل في هذا الميدان وبالطبع كل الأسئلة حول ذلك ستوجه إليه في إطار مهمته.

فنادق و مؤسسات توفر الإيواء لمستخدمي الصحة وتهاني من رئيس الجمهورية

– تخصيص فنادق ومؤسسات الدولة التي تتوفر فيها شروط الإيواء لصالح مستخدمي الصحة. وبهذا الصدد أقدم شكرا خاصا لزميلي السيد وزير السياحة وكذا السادة الولاة على مساعدتهم لنا. هناك فنادق في كل أنحاء الوطن وفي البليدة مخصصة للأطباء والذين هم بصدد القيام بالمناوبة وخاصة أولئك الذين يذهبون إلى البليدة لأن هناك حجر تام.

– إبلاغ مستخدمي الصحة، في كل المناسبات، برسائل الشكر والتهنئة المقدمة من طرف رئيس الجمهورية. كلما كانت لي مناسبة أتقدم لأشجعهم ولأعلمهم بأن رئيس الجمهورية مطلع على الوضع ويشجعهم وكلفني لأشجعهم حتى يدركوا بأن مجهوداتهم محل اعتبار على أعلى مستوى، وأنتم طلعتم على رسائل السيد رئيس الجمهورية والتي قال فيها بأن هناك تنظيم جديد للقطاع وترتيبات جديدة وتقدير جديد للقطاع الصحي فمن الواجب التصريح بذلك لحثهم ولتشجيعهم لبذل المزيد من الجهد.

وتجدر الإشارة إلى أن زيارة السيد الرئيس لكل من مستشفى بني مسوس وللصيدلية المركزية للمستشفيات ولمقر وزارة الصحة تعتبر الأولى من نوعها، بحيث ولأول مرة، رئيس الجمهورية يزور مستشفى والصيدلية المركزية ومقر وزارة الصحة. هذا كله إنما يدل على اعتباره وعلى تقديره وتشجيعه للقطاع الصحي.

وقد زار (Le plateau technique) واجتمع بكل الخبراء وتكلم معهم مباشرة، وهو شيء جميل جدا حينما نرى رئيس الجمهورية يتحدث مع الزملاء ويقدم لهم التشجيعات ويصرح لهم بكل الاهتمام الذي يوليه للصحة. هذا يشجعنا كلنا وخاصة أنا وزملائي في القطاع.

لقد أعطى نفسا جديدا وكبيرا لمستخدمي القطاع، الذين ثمنوا عاليا هاته الالتفاتة الطيبة والتشجيعية للسيد رئيس الجمهورية تجاه هذا القطاع الحساس، وكذا قراراته لاستحداث الوكالة الوطنية للأمن الصحي.

لقد علم كلّهم بذلك، فقد أعلن عن تصحيح مسار القطاع وتنظيمه والنظر بعمق وتحليل دقيق للقطاع الصحي؛ حيث قال لنا بأنّه سيقوم بـ (Une refonte totale) للقطاع الصحي؛ وصراحة هذا ما كان ينتظره القطاع لأن هذا الأخير - كما قال – كان يتكفل بـ 10 أو 15 مليون جزائري، أما حاليا فنحن 40 أو 45 مليون نسمة؛ وعليه فإن الطلب قد تغير والطب كذلك؛ بل إن طلبات الأشخاص ليست هي تلك المعبر عنها خلال 20 سنة الفائتة، فاليوم وبفضل لاسيما الأنترنت وتطور نظرة الأشخاص إذ أصبحوا يدركون ما يجري في العالم من خدمات طبية، وماهي الأجهزة المستجدة، طبعا يطالبون في بلدهم توفر نفس الشيء.. وهذا ما أكّد عليه السيد الرئيس.

ثانيا، مسألة مراجعة القوانين الأساسية لمستخدمي الصحة وإعادة تنظيم القطاع وإحداث ثورة صحية حقيقية، كان لها هي الأخرى أثر ووقع جد إيجابي في أوساط مهنيي الصحة الذين وجدوا في خطاب الرئيس إجابة وافية لتطلعاتهم المهنية والاجتماعية.

أما فيما يخص العلاوة الاستثنائية التشجيعية لمستخدمي الصحة التي أقرها السيد الرئيس، فإنني أحيطكم علما أننا بصدد تحضير القوائم والنص التنظيمي لتطبيق هذا المرسوم في أقرب الآجال.

منحة الخطر لا تمنح إلا لمن هم في الصفوف الأولى

إسمحوا لي – وأنتم نواب ومنتخبون – لما تكلمت عن هاته المنحة.. سابقا كان كل الناس تستفيد من المنح.. أنا ابن القطاع قضيت أكثر من 40 سنة في القطاع أقول لكم بأن منحة خطر العدوى – مثلا – يستفيد منها الجميع! أليس هذا صحيحا السيدة شاشوة! الكل يستفيد منها حتى أولئك الذين لا يتعرضون لخطر العدوى! حتى العاملين بالإدارة! يجب علينا القضاء على هذا (L'unanimisme)؛ حاليا ثمة عدد كبير من الأطباء طلبوا عطلا! لأنهم خائفون، كما أن هناك بعض الأقسام ليست موجهة للتكفل بهذا الوباء.

نحن نفرق بين الأقسام داخل المستشفى الواحد، فهناك من يوكل إليه مهنة التكفل بالوباء وأخرى لا تشتغل عاديا.. ماذا حدث! – السيد الرئيس – كلهم طالبوا بالاستفادة من المنحة!

صحيح، هذا شيء طبيعي لكنني أهيب بروح المسؤولية لدى المسؤولين لمنحها للذين هم فعلا معرضون للخطر بمعنى في الصف الأول قبالة المرض والمرضى، لأنه حقيقة ثمة هناك خطر باعتباره أدى إلى وفاة العديد؛ وأكرر لا يستفيد منها إلا هؤلاء.

الآن جرت العادة أن يستفيد الجميع من المنح ويصعب كثيرا على رئيس مؤسسة أو رئيس القسم ضبط ذلك، لكننا قلنا لهم يجب أن تتحلوا بالعدل لا غير! لماذا أقول هذا؟ لست متخوفا من ذلك الذي لم يشتغل واستفاد ولكن خوفي من الذي اشتغل واستفاد يقول بعدها إنهّا نفس السياسة ولم نتغير، بحيث اشتغلنا ولكن الذين لم يشتغلوا استفادوا هم كذلك! بمعنى يحبطون معنويات الذين اشتغلوا ومن لهم الحق في تلك العلاوة.

قمت بتصحيح بعض المفاهيم..وأقولها صراحة: من اشتغل له الحق ومن لم يشتغل لا حق له، هذا ما في الأمر، وسنقوم بتنظيم القطاع الصحي؛ وها هي أختي وزميلتي الأستاذة شاشوة وهي مدركة لكيفية سير القطاع وكل القطاعات كذلك. هناك من يشتغل كثيرا وهناك من يشتغل قليلا وهناك من لم يشتغل وهناك من يشوه وهكذا.

الأمور تسير بهذه الكيفية! داخل قاعة العمليات هناك من يجري 5 عمليات وهناك من يجري 60 عملية وهناك من يجري 600 عملية! ما هي العملية الجراحية وكيفياتها.. هناك العملية الدقيقة، لأن من يجري العملية يتعب، والدم يسيل، 4 ساعات ويصرح لك بأنه أجرى 30 عملية في الشهر! وهناك من يقول 600 عملية.. عملية بسيطة لا شيء فيها ..

يجب علينا إعادة ترتيب القطاع الصحي لتحديد ما المقصود بالعملية الجراحية وما هي الخدمات الصحية وهذا – السيد الرئيس – في كل الحالات وبهذا فقط نتطور وإذا بقينا بـ (L'unanimisme) أو القول لا بأس هذا لا يشتغل لكن يستفيد واغفر له! هنا لن نتحسن أبدا.

إذا أردنا أن نكون دولة متقدمة فمن يشتغل يُشجع وكلهم يستفيد من مرتبات مشرفة؛ ويجب أن يشمل ذلك – كما قال السيد الرئيس – كل القطاع الصحي، العمال بكل أصنافهم من حيث الرواتب حتى يشتغلون بشرف وفي ظروف عمل حسنة.. وبعدها يجب رفع المستوى، من يشتغل أكثر، من يقدم مجهود أكثر، من يخترع، وما إلى ذلك، فثمة شيء عادي أن تخصص له منحة.

وفي مجال تدعيم استراتيجية مكافحة الفيروس، قمنا بتوسيع نقاط تشخيص الوباء من خلال وضع حيز الخدمة مخبرين جهويين ملحقين؛ كنا نقوم بذلك على مستوى معهد باستور فقط وبعد ذلك وسّعنا الأمر إلى قسنطينة وبجاية وتكلمت عن ذلك آنفا؛ وهناك كواشف سريعة وأخرى (PCR) لا أدخل أكثر في هذا الموضوع لأنه تقني ودقيق!

هذا، وقد قمنا بالاستعانة بمراكز التشخيص والتصوير الطبي التابعة للقطاع الخاص والذي أبدى استعداده لتقديم خدماته مجانا لصالح المواطنين في إطار التصدي لهذا الوباء علما أن أجهزة السكانير تساعدنا في تأكيد الحالات.

إستعمال السكانير يدخل كخطوة جديدة؛ بالنسبة لنا كان التشخيص عن الوباء والإعلان عن «الحالة الإيجابية» يتم بيولوجيا بمعنى (PCR) أين تأخذ العينة بإدخال قطن صغير داخل الفم ونأخذ السائل ثم بعدها يأتي فحص بالحساب فيقال عنده شحنة (Une charge) أو لا.

وهناك كواشف أخرى تأتي بعد 8 أيام وهي كواشف (Anti –corps) بحيث عندما يكون شخص مصابا بالفيروس يخلق جسمه المضادات لكن عددها لا يكون في المستوى الذي يمكننا اكتشافه إلا بعد 8 أو 10 أيام وهو ما نسميه بالكواشف السريعة ولماذا يطلق عليها ذلك لأنه في ظرف 15 أو 20 دقيقة نتحصل على النتيجة بقطرة دم وكشف بسيط، ولا يحتاج لوسائل كبيرة وإذا كانت لديه المضادات الحيوية نعرف إن كان حامل للفيروس أم لا! ونملك عددا كبيرا منها.

والمبادرة الجد إيجابية التي تقدم بها زميلي وزير العمل الذي وضع تحت تصرف قطاع الصحة كل مراكز التشخيص التي تتوفر على أجهزة السكانير والرنين المغناطيسي (L'IRM) على مستوى مراكز صندوق الضمان الاجتماعي هي تحت تصرفنا وهذا شيء جميل جدا.

وفي مجال تدعيم وحدات الإنعاش والعناية المركزة، قمنا بتخصيص وحدات للإنعاش والعناية المركزة على مستوى مؤسسات الصحة العمومية والخاصة لاستقبال المرضى المصابين والذين يعانون مشاكل حادة في التنفس، وقمنا بحجز بعض أجهزة التنفس الاصطناعي المتواجدة في قاعات عمليات الجراحة حتى ندعم قاعات الإنعاش.

بالنسبة للعناية الصحية للحالات المؤكدة والمشتبه فيها، لقد تم استشفاء 3594 مريضا مشتبه فيه أو مؤكد كل من دخل وخضع للعلاج بالكلوروكين وبعد انقضاء 10 أيام نسمح لهم بمغادرة المستشفى أو مركز الاستشفاء.

إن باعتماد اللجنة العلمية المكلفة بمتابعة تطورات الوباء لبروتوكول علاج جديد يقوم على دواء الكلوروكين، أصبحنا نحصي حاليا 4076 حالة تخضع لهذا البروتوكول، سأنتهي قريبا السيد الرئيس وأستسمحكم إذا كان تدخلي طويلا لأنني جئت بنص مكتوب غير أنني أحبذ التحدث مباشرة وهو أحسن.

وبهذا الخصوص أعربت اللجنة العلمية عن ارتياحها بالنسبة للنتائج المتحصل عليها جراء استعمال الكلوروكين الذي سمح برفع عدد الحالات التي تماثلت للشفاء في الآونة الأخيرة إلى 804 بمعنى قرابة 1000 كلهم خضعوا للدواء وغادروا متعافين والحمد لله.

أما بالنسبة للتكفل بالرعايا الجزائريين الذين قدموا من عدة دول؛ فهناك أطقم طبية كانت تشتغل معهم على مستوى الفنادق وعددهم 300 من أطباء وشبه طبيين ونفسانيين.

في الأخير لا يفوتني أن أوجه شكرا خاصا لكل مهنيي الصحة بمختلف أصنافهم ونترحم على الأرواح الطاهرة للذين فقدناهم من عائلة الصحة بسبب هذا الوباء والذي بلغ عددهم 18 من طبيب وممرض وسائق سيارة الإسعاف في البليدة توفوا رحمهم الله وتقبلهم في جنته، رحمهم الله جميعا وأسأل المولى عز وجل أن يحسبهم من الشهداء.

كما أقدم عبارات الشكر والامتنان لكل زملائي في الطاقم الحكومي وعلى رأسهم السيد الوزير الأول على وقوفهم ودعمهم الدائم لقطاعنا.

وشكري الخاص أيضا أقدمه باسمنا كلنا لجيشنا الوطني الشعبي الباسل الذي أبهر الخاص والعام والذي استطاع في ظرف قياسي، أقول مجددا في ظرف قياسي 35 ساعة ذهابا وإيابًا إلى الصين ونقل المعدات والمستلزمات، شكرٌ كبيرٌ وكبيرٌ لهم، وعلى تسخير الجيش لطائراته وأفراده لجلب المعدات والمستلزمات الضرورية للتصدي لهذا الوباء؛ فتحية إكبار وإجلال لجيشنا الوطني الشعبي.

هذا وأتقدم كذلك بأخلص التعازي لكل من فقد قريبا أو بعيدا جراء الوباء وأتمنى الشفاء العاجل لكل مرضانا.

سيدي الرئيس، هذا العرض المكتوب لكن إذا كانت هناك أسئلة وانشغالات توجه لي ولزميلي وهذا أحسن، سنجيب عنها مباشرة حسب المعطيات والوسائل والإجراءات، نحاول الرد بدون أي حرج، أعطيكم الحقيقة كما نعيشها نحن في الميدان، وشكرا.

السيد رئيس مجلس الأمة بالنيابة: أحيل الكلمة إلى السيد الوزير المنتدب المكلف بالصناعة الصيدلانية.

السيد الوزير المنتدب المكلف بالصناعة الصيدلانية:

يشرفني أن أعرض عليكم اليوم في هذه الجلسة، التدابير التي اتخذتها دائرتنا الوزارية تطبيقا لتعليمات السيد رئيس الجمهورية المتعلقة بضرورة وضع رواق أخضر وتوفير كل الإمكانيات المادية والبشرية لحماية صحة وسلامة مواطنينا، في ظل تفشي الوباء العالمي لفيروس كورونا المستجد.

تسهر الوزارة المنتدبة المكلفة بالصناعة الصيدلانية، بالتنسيق مع القطاعات الوزارية المعنية، على توفير كل مستلزمات الوقاية والحماية، ووسائل الكشف والتشخيص للتصدي والحد من انتشار هذا الوباء بالإضافة الى توفير الأدوية للتكفل الأمثل بالمرضى المصابين.

إذ باشرت دائرتنا الوزارية بإعداد مرسوم تنفيذي يتعلّق بالتدابير الاستثنائية لتسهيل تموين السوق الوطني بالمواد الصيدلانية والمستلزمات الطبية وتجهيزات الكشف في إطار الاستجابة الوطنية لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد - 19).

بهذا الصدد، أعرض عليكم تحديثا لوضعية المخزون الوطني لهذه المواد والمستلزمات التي تقوم مصالحنا المختصة باقتنائها من الإنتاج الوطني، ومن الاستيراد تكملة لتغطية الاحتياجات.

أولا: معدات الوقاية الفردية

إستلمت الصيدلية المركزية للمستشفيات إلى حد الآن:

– ما يفوق 25 مليون كمامة (20 مليون على مستوى الصيدلية المركزية للمستشفيات و5 ملايين على مستوى المستشفيات) و700.000 قناعا من نوع (FFP2) أو (N95) وهو قناع خاص بالذين يجرون التشخيصات أو عمليات جراحية على مستوى (La sphère ORL) وسنستلم في نهاية الأسبوع (25 أفريل) 3.500.000 كمامة؛ هذا وننتظر استلام باقي مقتنياتنا من معدات الوقاية الفردية، أكثر من 100مليون، في غضون الأسابيع القادمة.

كما أود أن أذكّر أنه وقبل ظهور الوباء، كانت الصناعة الصيدلانية الوطنية تغطي وبصفة كاملة احتياجات السوق الوطنية من معدات الوقاية الفردية، غير أن تزايد الطلب عليها استلزم اللجوء إلى الاستيراد.

فيما يخص الهلام ومحلول الكحول المائي المطهر، فإن الإنتاج المحلي لحد الآن يغطي بصفة كاملة احتياجات السوق الوطنية، حيث ازداد عدد المنتجين المحليين لهذه المواد منذ بداية تفشي الوباء في بلادنا.

ثانيا: الأدوية

باشرت مصالح الوزارة المنتدبة المكلفة بالصناعة الصيدلانية، وهذا فور بداية تفشي الوباء، وبعد أن أظهر دواء الكلوروكين نتائجه الإيجابية الأولى في بعض البلدان الأجنبية بتجميد كل المخزون المتوفر على المستوى الوطني من منتوج محلي ومستورد لضمان وفرته، إذ استلمت الصيدلية المركزية للمستشفيات ما يفوق 253.000 علبة دواء (Hydroxy chloroquine)، وعلبة واحدة تكفي لعلاج واحد، بمعنى 253.000 علاجا. (من 12 منتج وصلنا إلى 32).

وأود أن أنوه بأن نصف هذه الكمية مصنعة محليا، أكثر من 120.000 من هاته العلب نصنعها هنا في الجزائر بشركة اسمها (CPCM) كائنة بالأخضرية وهي شركة جزائرية وسوف نستلم في الأسابيع المقبلة 460.000 علبة من المنتج المحلي والذي تمكن من ضمان حصته من المادة الأولية المستوردة من الهند بفضل تدخل هيئتنا الديبلوماسية.

إستلمت الصيدلية المركزية للمستشفيات كذلك ما يفوق 500.000 علبة مصنعة محليا مجملها هبة من دواء (Azithromycine) حيث من الضروري أن ندرك بأن البروتوكول يضمن (Hydroxy chloroquine) و(Azithromycine) وهاته الأخيرة مصنعة محليا، ولدينا 5 مصانع لإنتاجها ثلاثة منها منحت هبة بـ 500.000 علبة.

ويجدر الذكر أن هذا الدواء مصنع محليا (من قبل 8 منتجين محليين) كما اتخذت دائرتنا الوزارية أيضا تدابير لضمان وفرة الأدوية والمستلزمات الطبية الأخرى، التي يكثر عليها الطلب في هذه الظروف الاستثنائية، لاسيما المواد المستعملة في الإنعاش والعناية المركزة وفي هذا الصدد لدينا شركة صيدال تصنع gl– (Sérums) (Sérums cosés) وكذلك (Sérums salés) والتي نحتاج إليها للاستشفاء.

وأود أن أنوه هنا أيضا أن نصف هذه الكمية مصنعة محليا، وسوف نستلم في الأسابيع المقبلة 460.000 علبة من المنتج المحلي الذي تمكن من ضمان حصته من المادة الأولية المستوردة من الهند بفضل تدخل هيئتنا الديبلوماسية.

ثالثا: كواشف التشخيص

إستلم معهد باستور الجزائر حوالي 215.000 وحدة كواشف للتشخيص (Kits de prél– vement et de dépistage) بالإضافة إلى 36.000 اختبار سريع (Tests rapides)؛ ويجدر الذكر أن معهد باستور بالإضافة إلى مصنع كواشف محلي آخر قد باشر في إنتاج عُدّة أخذ العينات محليا (Kits de prélèvement) ويجب أن نذكر بأن (PCR) لتشخيص فيروس كورونا كل العالم قد بدأ في استعمالها في وقت واحد لأنه لم تكن (Les amorces) موجودة باعتبار أن الفيروس جديد وهذا التشخيص يستخدم (ARN) الخاصة بالفيروس (Les génomes du virus)، ومعهد باستور كان من الأوائل مغاربيا في إجراء هذا التشخيص، فعندما كنا نجري 300 إلى 400 كانوا في البلدان المجاورة يجرون 10 أو 20 فقط، ومنهم من لم يبدأ في استعماله، والآن يمكننا القول إنّه يمكن إجراء يوميا 2000 فحصَ تشخيص والمشكل الذي كان سائدا بشأنها هو (Les Kits des prélèvement pour transporter)، كانت هاته الأخيرة نادرة، والحمد لله هناك معهد باستور ومصنع محلي (IMD) يصنعانها محليا الآن وهناك مصنع (Vitachec) سيشرع إن شاء الله في الأسابيع المقبلة في صنع الكواشف السريعة هنا في الجزائر بأكثر من مليون كاشف.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

ختاما أود أن أتقدم بالشكر الخالص لزميلاتي وزملائي أعضاء الحكومة وعلى رأسهم الوزير الأول على العمل المميز الذي قاموا ولا يزالون يقومون به، فلولا مساهمة مجمل القطاعات الوزارية، كل في مجاله، لما تمكنا من تجسيد الإجراءات المتخذة، وعلى سبيل الذكر لا الحصر:

– وزارة الشؤون الخارجية التي باشرت، عبر ممثلياتنا الديبلوماسية في أنحاء العالم، لضمان حصص لبلدنا من المواد التي يكثر عليها الطلب وتعرف ندرة في الأسواق العالمية وتدخلاتهم كانت فعالة؛

– وزارة الصناعة ووزارة التكوين المهني اللتين باشرتا إنتاج ما نحتاجه في ظل هاته الأزمة من محلول الكحول المائي المطهر وكذا الكمامات؛

– وزارة التجارة ووزارة الطاقة عبر تفعيل إجراءات استثنائية مؤقتة قصد تسهيل الحصول على التراخيص اللازمة؛

– وزارة المالية عبر تخفيف الإجراءات الجمركية فيما يخص كل المواد المستعملة في التصدي للوباء.

تحية خاصة للجيش الوطني الشعبي الذي يسخر قواته الجوية لنقل طلبات القطاع

كما لا يفوتني أن أوجه شكري الخالص للجيش الوطني الشعبي الذي سخر قواته الجوية بوضع جسر جوي مع جمهورية الصين الشعبية لنقل كل طلبات القطاع وكذا الهبات التي استلمت من أجهزة ومعدات وقائية وأدوية وكل هذا لضمان وفرة المخزون الكافي للتكفل الأمثل بصحة مواطنينا.

تدخلات أعضاء هيئة التنسيق

السيد رئيس مجلس الأمة بالنيابة:

والآن نفتح مجال المناقشة، ليس هناك قائمة للمتدخلين ولكن سنُمكّن جميع الحضور من التعبير عن انشغالاتهم وطرح تساؤلاتهم؛ ومباشرة أحيل الكلمة إلى السيدة لويزة شاشوة.

السيدة لويزة شاشوى (نائب رئيس مجلس الأمة):

باسمكم السيد الرئيس، نرحب بالسيد وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات، كما نرحب بالسيد الوزير المنتدب المكلف بالصناعة الصيدلانية، والسيدة المحترمة الوزيرة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان.

مرحبا بكم جميعا في رحاب مجلس الأمة ونشكركم على تلبية الدعوة؛ كما نهنئ ونشكر السيد وزير الصحة والسيد الوزير المنتدب والطاقم العامل معهما في الوزارة، كما نشكر ونشجع كل عمال الصحة من أساتذة وأطباء وممرضين وإداريين في مجال الصحة على العمل الجبار وكل المجهودات لمكافحة هذا الوباء العالمي في ميدان الصحة، هاته الأزمة التي تعتبر خاصة وليست بسيطة ولاحظنا أنها نالت من استقرار القوى العظمى في العالم.

منذ تسجيل – كما قال السيد الوزير – أول حالة كورونا في بلادنا في 17 فبراير نتذكر جميعا الرعية الإيطالي المصاب الذي أدخله إلى البلاد ثم تشكيل لجنة المراقبة وجهاز المراقبة والإنذار الذي لاحظ تفشي الوباء في ولاية البليدة والتي أصبحت فيما بعد مركز الوباء.. ومنذ ذلك الوقت – قلتم السيد الوزير – بأنكم أصبحتم تتابعون الوضع وتقدمون العدد الكلي إلى حد اليوم، ولقد أعطيتم الأرقام.. لقد تفضل بها السيد الوزير وهي بحوزتي، وكذلك بحوزتي الأرقام التي تفضل بها – أمس – السيد فورار.

سُجلت 2629 حالة مؤكدة موزعة على 47 ولاية، 335 حالة وفاة رحمهم الله و1700 حالة تماثلت للشفاء و4969 خاضعين لبروتوكول العلاج.

كل تدابير الوقاية – كما تفضلتم السيد الوزير – التي عمل بها كالحجر الصحي، حماية طاقم عمال الصحة، التباعد الاجتماعي، إجراءات النقاوة .. كل هذا يبدو قد أفضى إلى التحكم في انتشار الوباء نوعا ما – كما قلتم – ونحن مسرورون بالتحكم في الوضعية الصحية؛ وعلى الرغم من ذلك لدينا بعض التساؤلات السيد الوزير.

مع عدد الأقنعة – كما صرح السيد الوزير المنتدب– المستوردة والمنتجة محليا، نحن متأكدون أن حماية طاقم الصحة مضمون وهذا بدون شك، ودائما في إطار ارتداء الأقنعة، ماذا تنوي الحكومة القيام به خلال فترة الحجر الصحي وخاصة بعد رفعه (Déconfin–ment)؟ هل نذهب إلى الالتزام أو إلزام ارتداء الأقنعة لكل المواطنين ولا سيما في أماكن العمل وفي وسائل النقل وفي الأسواق...إلخ؟ مع العلم أن ارتداء الأقنعة يعد من وسائل منع تفشي العدوى، بمعنى بعد رفع الحجر هل ستشجع الحكومة أو تلزم حمل القناع في العمل...إلخ؟

ثانيا، أكثر من 4076 حالة مرضية يتم حاليا علاجها بالبروتوكول – كما تفضلتم السادة الوزراء – (Azithromycine) و (Hydroxy) chloroquine) وهي دراسة جدة مهمة بالنسبة لي وأجزم أنها ستكون أكثر أهمية وهي دراسة مهمة ونأمل أن يتم نشرها، نعلم أنها قيد الملاحظة (Observationnelle) لكنني متيقنة أننا سنخرج بعناصر ثمينة سريرية ووبائية وعلاجية، ولهذا هل بإمكانكم إعطائنا واطلاعنا، في هذه المرحلة، على النتائج الأولية للحالات التي شفيت وخاصة نسبة انخفاض (la charge virale) بمعنى إعطائنا مجرد فكرة عن النتائج الأولية لهاته الدراسة.

ثالثا وأنهي، حسب تصريح المنظمة العالمية للصحة (OMS) فإنه من المنتظر أن تصبح إفريقيا المركز العالمي التالي للوباء، فبالنسبة للمنظمة ستكون إفريقيا المركز الوبائي المرتقب للفيروس كوفيد 19؛ وقد حذرت المنظمة من التفشي السريع للوباء ودقت ناقوس الخطر للرأي العام العالمي بتفشي هام للوباء في 52 دولة سيطالها هذا الأخير.

نقول إنها أكثر من 13.000 حالة – في إفريقيا – وأكثر من 2000 حالة وفاة وتم الإعلان في الأسبوع الماضي عن زيادة قدرها نسبة 50٪ من عدد الحالات المبلّغ عنها وكذا 60٪ من حالات الوفيات، فما هو رأيكم – السادة الوزراء– في تصريح المنظمة العالمية للصحة، وشكرا.

السيد محمد بوبطيمة (نائب رئيس مجلس الأمة):

في الحقيقة شاكرين لكم سيدي الرئيس على تنظيم مثل هذه الجلسة التي تأتي في هذا الظرف، نعتبره ظرفا حساسا، إذن نكون من خلال تدخل السيد الوزير، قد أخذنا نظرة شاملة عن الأوضاع الصحية في البلاد، يقول ربنا تبارك وتعالى: (واستغفروا ربكم إنه كان غفارا يرسل السماء عليكم مدرارا ويمددكم بأموال وبنين ويجعل لكم جنات ويجعل لكم أنهارا)؛ وقال النبي عليه الصلاة والسلام: «ما خلق الله داءا إلا جعل له دواء» ويقول الإمام سيدنا علي كرم الله وجهه في الجنة: «من لم يمت بالسيف مات بغيره تعددت الاسباب والموت واحد»؛ ولكن نحن يجب أن نأخذ بالأسباب، أسباب العلاج والعمل بها.

في هذا الإطار يقول جمال الدين الأفغاني رحمه الله: «لن يتسع الأمر إلا إذا ضاق» الشدائد تخلق الحلول، تخلق الرجال والنساء لمواجهة الصعاب، نحن في هذا الإطار لابد من الإشارة والتنويه بما تقوم به الحكومة من عمل جبار ومسايرة للأحداث وبسرعة، لما نقيّم المرحلة كيف انطلقت وكيف هي عليه الآن، نرى أن الجهد جبار يستحق التنويه، جهد يبعث الراحة والطمأنينة في الكثير من المواطنين وفي الكثير من المناطق، نحن في الحقيقة مسرورين بما تقوم به الحكومة، مسرورين بالجهد القائم والذي نلمسه يوما بعد يوم وفيه تحسن في الميدان.

هذا يؤدي إلى الإشارة إلى بعض النقاط لعلها تخرج – سيدي الوزير– عن قطاع الصحة؛ فالجهد الذي قامت به الحكومة هو تحديد الوقت في بعض الولايات من السابعة إلى السابعة أو من الثالثة إلى السابعة، شيء جميل لكن نلاحظ كممثلين للشعب أنه في بعض الأماكن يوجد حتى الآن تجمعات للمواطنين وكمثال اليوم صباحا وأنا في طريقي إلى المجلس رأيت مركز بريد مكتظا به حوالي ستون شخصا أمام الباب، إذن لماذا لا نطبق الإجبارية حتى على هذه المؤسسات كما طبقت على الحركة في المدينة ككل، ينبغي أن نطبق هذا كذلك في بعض المخابز، في بعض البلديات للأسف النائية، الشخص الذي يقدم الخبز هو نفسه الذي يستلم ويسلم النقود للزبائن وهذه مدعاة لتنقل المرض وانتشار العدوى، إذن لابد من مشاركة وزارة التجارة ووزارة الصحة وبعض الوزارات الأخرى لضبط هذه الظواهر الملفتة.

القطاع الخاص، ذكرتم في التقرير سيدي الوزير القطاع الخاص ومساهمته، نحن وأنا من بين الناس التي ترى أن القطاع الخاص ملزم بالمساهمة من أجل مصلحة البلاد، لا يمكن القول أنه تطوع لأن هذا الظرف حساس، وبالتالي لابد من اتخاذ قرارات صارمة لإجبارية المساهمة ولو بالقليل.

في الختام لدي توصية سيدي الوزير من سكان دائرة متليلي ولاية غرداية إليك، حيث لدينا مستشفى في دائرة متليلي يستلزم توفير الإطارات، فقد أصبح يأتون إليه جهويا من تيميمون، أدرار، المنيعة ومن مختلف الولايات بما فيها أربع بلديات التابعة له: زلفانة، المنصورة، الفحل، سبسب بالإضافة إلى البلدية الأم.

هذا المستشفى في الحقيقة به إطارات والحمد لله، أطباء أخصائيين يقدمون خدمات للمرضى لكن المستشفى يفتقر إلى سيارات إسعاف طبية وصحية على الأقل إثنيتن (2) حيث توجد حالات نضطر نقلها إلى العاصمة والسيارات الموجودة أصبحت غير صالحة خاصة مع هذا الظرف.

السيد الهاشمي جيار (رئيس المجموعة البرلمانية للثلث الرئاسي):

في الواقع العروض المقدمة من طرف السادة الوزراء كانت واضحة جدا ولا أضيف شيئا على ما تفضلوا به، أريد فقط أن أضم صوتي لكل الذين نوهوا بمجهودات الإطارات والأطباء والعمال برمتهم، على ما بذلوه من جهود، نشكرهم جزيل الشكر، أصالة عن نفسي ونيابة عن المجموعة البرلمانية للثلث الرئاسي، كما أشكر بصفة خاصة وزارة الصحة، وكل القطاعات الوزارية الأخرى، وكذا المؤسسة العسكرية على تجنيدهم وتعبئتهم ومساهمتهم في محاربة هذا الوباء، دون أن ننسى بطبيعة الحال ما يقوم به المجتمع المدني في مختلف الولايات.

في الأخير نثمن أيما تثمين مجهودات رئيس الجمهورية والوزير الأول على كل القرارات المتخذة لمحاربة هذا الوباء، الذي نتمنى أن تتغلب عليه بلادنا في أقرب وقت، وشكرا لك.

السيد علي جرباع (رئيس المجموعة البرلمانية لحزب التجمّع الوطني الديمقراطي):

بداية أشكر السيدين الوزيرين على الاستفاضة في الشرح والتوضيح، بودي في هذه السانحة، باسمي وباسم المجموعة البرلمانية للتجمع الوطني الديمقراطي، أن أرفع أنبل عبارات

التقدير والشكر لكل مهنيي الصحة بمختلف رتبهم من العامل البسيط إلى المسؤول الأول على القطاع، ورسالات التهاني والتشجيع نظير المجهودات المبذولة والتضحيات الجسيمة وروح المسؤولية العالية التي طبعت نشاطات كل موظفي الصحة في هذا الظرف العصيب والاستثنائي والخاص.

كما نثمن القرارات الحكيمة للسيد رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، بخصوص آليات المتابعة والمواجهة المسطرة في مكافحة هذه الجائحة بما فيها توفير وتسخير كل الإمكانيات البشرية والمادية، كما نقدر الالتفاتة الإنسانية التضامنية للسيد الرئيس بتفقده للمؤسسات الاستشفائية التي زارها بالعاصمة دون أن أنسى أن أرفع تحية تقدير وإكبار وإجلال إلى مؤسستنا العسكرية التي أثبتت في كل يوم بأنها فعلا هي الحصن الحصين لهاته الأمة.

سيدي الرئيس، ربما ليس من اختصاصي المجال الصحي ولكن هناك تساؤلات تطرح من قبل مواطنين.

أولا: هل هاته الكمامات سواء المصنعة محليا أو المستوردة خاضعة للمقاييس الطبية المعروفة؟ أي بمعنى هل هناك جهة ما تعمل على مراقبة هذا الأمر؟

أيضا، في ظل التدابير اللازمة الواجب مراعاتها في ظل هذه الجائحة العالمية، فإنه من الضروري التأكيد والحرص على الجانب الدعائي لأوجه الوقاية والحرص على احترام قواعد وتدابير الحجر الصحي من خلال استعمال أكثر لفضاءات الإشهار والإعلام العمومي والخاص، والمتعاملين في الهاتف النقال من خلال الرسائل النصية القصيرة والومضات الإشهارية.

ثانيا: فيما يتعلق بالعيادات الخاصة، الملاحظ، حسب ما ورد إلينا وبكل أسف فإن تعليمات الحكومة لم تحترم، فقد بقيت أبواب هذه العيادات موصدة في وجه المواطنين ولاسيما في العاصمة وهذا لغياب المراقبة، شكرا سيدي الرئيس.

السيد عبد الكريم مباركية (رئيس لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية بالنيابة):

سيدي الوزير، لدي انشغال يخص ولاية برج بوعريريج ويمكن أن يكون في جميع الولايات وهو مشكل واحد، سيدي الوزير لدينا في ولاية برج بوعريريج مشكل الكشوفات الطبية لهذا المرض، بحيث يتم إرسال تحاليل الكشف إلى العاصمة ولا تعود النتائج إلاّ بعد يومين أو أربعة أيام وأحيانا أكثر!!

في ولاية برج بوعريريج توجد مخابر تحاليل طبية خاصة مجهزة بكل الوسائل ومستعدة للعمل، مثل ولاية باتنة، وممكن فقط تزويدها بالكاشف وهي تقوم بالكشوفات الطبية وهذا من أجل تخفيف العبء على معهد باستور، اليوم معهد باستور لديه اكتظاظ كبير، بحيث لدينا في ولاية البرج 127 اختبار طبي لم تظهر نتيجتهم بعد!!

إن شاء الله يكون ردكم مقبولا وهذا من أجل تخفيض العبء (الذهاب والإياب) خاصة مع توقيت الحجر الصحي المفروض في البلاد.

وكمثال على هذا يوجد مخبر للدكتور سبتي

وعندي وثائق على هذا وهو مستعد أي هذا المخبر للعمل دون أجر.

سيدي الوزير، الممرضون والأطباء لديهم مشكل الكمامات والألبسة الواقية، لدينا جمعية في برج بوعريريج تقدم إعانات للمستشفيات، وهذا من أجل تمكينهم من مزاولة عملهم بأمان.

كما يوجد مرضى نتائجهم إيجابية تم تسريحهم من المستشفى مثل حالة عائلة حيث توفى الأب في المنزل والزوجة والإبن موجودان بالمنزل!! هذا مشكل، كما يوجد مرضى في بيوتهم، نتمنى إيجاد حل لهؤلاء المرضى.

نشكر الحكومة على المجهودات المبذولة، شكرا للسيد الوزير ونشكر جميع الأطباء والممرضين على المجهودات المبذولة وشكرا.

السيد رشيد عاشور (رئيس لجنة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي والجالية الجزائرية في الخارج):

قبل كل شيء أثمّن المجهودات التي قامت بها الدولة وعلى رأسها السيد رئيس الجمهورية

والسيد وزير الصحة والسيد الوزير المنتدب.

السيد وزير الصحة والسيد الوزير المنتدب،

لقد قدمنا إليك كوفد برلماني واستقبلتنا مشكورا، في ظروف صعبة آنذاك، مع العلم أن مركز الوباء هو ولاية البليدة؛ وتحدثنا عن مركز الكشف، واقترحنا آنذاك معهد الكلى أين توجد به كل الأجهزة، حيث قمتَ مشكورا ببعث فريق من معهد باستور إلى البليدة وحتى هذا اليوم لا يوجد جديد بشأن مركز الكشف مع العلم أن ولاية البليدة أكبر المتضررين بحوالي 200 حالة وفاة، والكثير منهم من عائلة واحدة.

وهذا كلام الأطباء والمختصين، ولو كان مركز الكشف شغّالا في الأيام الأولى لكانت الأضرار أقل (وعلى كل حال فالأعمار بيد الله)، كما تم الاتصال بالمستشفى الجامعي بتيزي وزو بالتنسيق مع المركز الاستشفائي الجامعي بالبليدة من أجل وضع مركز الكشف إلا أن المشكل يتمثل في الإمكانيات وهذا ما نلح عليه سيدي الوزير.

كما توجد ظاهرة العيادات الطبية المغلقة، وعند الحديث معهم يشتكون من نقص وسائل الوقاية، ولو كانت هذه العيادات مفتوحة فإنها تمتص الضغط على المستشفيات.

سيدي الوزير، هل يوجد حل لهذه المشكلة خاصة مع توفير وسائل الوقاية؟ كما لدي سؤال آخر كلفني به زميلي عبد الكريم قريشي، عضو مجلس الأمة من ولاية ورقلة حول المراكز الاستشفائية الجامعية بكل من ورقلة، الأغواط وبشار وسرعة الإنجاز والضغط الموجود بالجنوب.

أشكر إطارات القطاع الصحي على مستوى ولاية البليدة، وكل الإطارات وعلى رأسهم السيد والي ولاية البليدة، كما يوجد كثير من الإطارات أصيبوا بهذا الداء وكانوا سباقين في الميدان.

السيد مصطفى جغدالي (رئيس لجنة التربية والتكوين والتعليم العالي والبحث العلمي والشؤون الدينية):

من هذا المنبر نثمن المجهودات المبذولة من طرف

الدولة في إطار المستطاع مقارنة ببعض الدول العظمى والتي تعاني من نفس الوباء والذي لم يوجد له دواء إلى يومنا الحالي، ماعدا الوقاية والتزام المواطنين بإجراءات الحجر الصحي، ونترحم على أبناء الجزائر وأهاليهم الذين وافتهم المنية جراء هذا الوباء.

ونشكر رئيس الجمهورية لاستحداثه الوكالة الوطنية للأمن الصحي ونتمنى من الهيئة العليا للأساتذة أن تتخذ الإجراءات اللازمة في الوقت المناسب وتبلغ رئيس الجمهورية بالحقيقة لكي يتسنى له اتخاذ الإجراءات والقرارات اللازمة في الوقت المناسب.

سيدي الرئيس، منذ مدة خمس سنوات ونحن في هذا المنبر نثمن ونزكي، نثمن ونزكي، لقد آن الأوان أن نسمي الأمور بمسمياتها لكي لا نغلط الرأي العام.

السؤال الأول: لماذا أبلغتم رئيس الجمهورية بأن الوباء سيتم التحكم فيه في أواخر أفريل وسوف تنتهي الأزمة بتاريخ 29 أفريل، كيف ولماذا؟

السؤال الثاني، ولاية المسيلة يبلغ تعداد سكانها مليون وثلاثمئة نسمة ولو نضيف لها ولاية برج بوعريريج بحوالي تسعمائة ألف نسمة، يوجد بها ملحقة معهد باستور، طلبنا عدة مرات الاتصال بالسيد الوزير ولكن دون جدوى وكأن ولاية المسيلة ليست من أولويات هذه الوزارة، قمنا بالاتصال بالأمين العام وطلبنا بأن يقرر ويرسل لجنة من معهد باستور بالجزائر للترخيص لهذه الملحقة وتجهيزها بأدوات (PCR) الكشف السريع، لكن ليومنا هذا كان هناك قرار لكن الملحقة خالية من الآليات ووسائل الكشف.

وبالنسبة للسيد الوزير المنتدب، ولاية المسيلة تحصلت على مئة كشف سريع مقابل مليون وثلاثمائة ألف ساكن.

بالنسبة للأطباء الخواص، تكلم الزملاء حول الأطباء الخواص، أين المنظمة الوطنية للصحة التي لها صلاحية التنظيم وليست مصالح الشرطة التي تطلب من العيادات الوثائق والالتحاق بمقر الشرطة.

السؤال الثالث: هناك مستشفى 240 سرير بالمسيلة جمد سنة 2013 ورفع عنه التجميد بعد عدة سنوات من الطلبات المتكررة واليوم يعاني من مشكل آخر ألا وهو ضرورة تغيير الموقع لأمور اضطرارية، نطلب الموافقة على الموقع الجديد والإسراع في الإنجاز، نطلب الموافقة على إسناد المشروع للشركة الوطنية «كوسيدار» وبالتراضي للتسريع في وتيرة الإنجاز.

وفي الأخير هناك مستثمرين خواص أبدوا رغبتهم في التبرع للمستشفى الحالي بـ 12 جهاز تنفسي اصطناعي و4 أسرة مجهزة ولكن الجهاز التنفسي يحتاج إلى لواحق، نطلب من وزير الصحة توفيرها.

في اليوم الحالي معظم الحرفيين يقومون بصنع الكمامات والجال المعقم، هل هذا كان مسموحا به في الحياة العادية نتيجة البيروقراطية السابقة؟

ومن هذا المنبر نطلب من أصحاب القرار أن تكون هذه الجائحة نقطة انطلاق لتعديل قطاع الصحة في جميع ربوع الوطن والسلام عليكم ورحمته وبركاته.

السيد مليك خذيري (نائب رئيس مجلس الأمة): بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله، شكرا سيدي الرئيس.

أود في البداية الترحيب بالسادة الوزراء، وزير الصحة والوزير المنتدب، ووزيرة العلاقات مع البرلمان، باسمي وباسم كل زملائي أشكر السيد الوزير وكل الطواقم الطبية المنتشرة عبر القطر على كل المجهودات الجبارة والكبيرة التي تقوم بها لمجابهة هذه الجائحة وهذا الفيروس اللعين الذي مس وأضر بكل العالم، كذلك نغتنم هذه الفرصة لنترحم على كل شهداء هذا الفيروس، وأقدم تعازي القلبية لعائلاتهم.

في الحقيقة، سيدي الوزير، لما تفضلتم وتقدمتم بالتقرير الوافي والكافي، لاحظنا أن هناك بعض الأرقام لا تعطينا الرقم الحقيقي للمصابين بفيروس كورونا في الجزائر، اليوم عندما نلاحظ أن هناك 2534 حالة مؤكدة و4097 حالة تخضع للعلاج، أي العدد حوالي سبعة آلاف حالة، بحساب النسبة المئوية نجد أن الجزائر تعتبر الأولى عالميا بنسبة الوفيات، لدينا 367 حالة وفاة، هذا أمر غير طبيعي؛ لذا وجب إعطاء الأرقام الحقيقية للرأي العام.

ونشكركم على الصراحة الكبيرة بحيث تبادرون يوميا بعمل عالي المستوى ومشكورين عليه؛ كذلك نقطة مهمة ومهمة جدا ألا وهي عملية الاختبارات الطبية بحيث أن السيد الوزير المنتدب ذكر بـ 215.000 اختبار طبي متحصل عليه، هل الوضع الوطني متحكم فيه مئة بالمئة وإلا نحن في حالة مواكبة الفيروس وتطوره على مستوى العالم لأخذ القرارات، لأن بعض الدول وصلت إلى ذروة الفيروس ونحن اليوم ليس لدينا المنحنى الحقيقي وتطوره، حتى الأرقام المقدمة نلاحظها أنها أرقام غير ثابتة هل هي في تصاعد أم تنازل؟

أردنا معرفة هل وصلنا إلى ذروة الفيروس على المستوى الوطني أم لا؟ وهي ملاحظة مهمة ومهمة جدا، والتفكير منذ اليوم والتحضير

إلى ما بعد كورونا، ما هي التحضيرات المتخذة بحيث أن كثيرا من الدول قامت بإجبارية لبس الكمامة ومنع التجمعات، والدخول المدرسي يجب إعطائنا فكرة لتنوير الرأي العام، مثل طلبة المدارس ليس لديهم فكرة عن الوضع، هل هناك استمرارية العام الدراسي أو لا؟

كذلك نشكر الكثير من الجمعيات ووزارة التضامن على صناعة الكمامات ولكن توجد ملاحظة مهمة ومهمة جدا وهي أنه لازلنا نستعمل في الوسائل التقليدية كآلات الخياطة، فكثير من الدول تستعمل ماكنات تنتج ما بين 200 و300 كمامة في الدقيقة، لذا وجب إدراج – السيد الوزير المنتدب – استيراد الآلات الخاصة بصناعة الكمامات لأنه يوجد طلب كبير وكبير جدا على الكمامات لكي يتم توفيرها إلى كل المواطنين.

من جهة أخرى، الرعايا الجزائريون الموجودون في الخارج، هناك الكثير منهم ما يزال عالقا وينتظرون إجلاءهم إلى الجزائر لكن هناك إجراءات طويلة تتخذ وتعتبر نوعا من البيروقراطية، يرجى تسريع تحويلهم ولما لا إلى مطارات أخرى كقسنطينة، عنابة، وهران حتى يتم إجلاؤهم، بحيث أن الحجر لمدة 14 يوم يكون في مراكز أخرى في ولايات أخرى حتى يتم إدراجهم ودخولهم إلى أرض الوطن.

مرة أخرى نشكركم سيدي الوزير، كما نثمن عاليا قرارات رئيس الجمهورية بحيث اتخذ قرارات مهمة ومهمة جدا في مداخلاته الأخيرة.

نشكر كذلك أفراد الجيش الوطني الشعبي على الدور الجبار الذي يقومون به، وإن شاء الله نخرج من هذه الجائحة في أقرب الآجال، وتعود الحياة إلى طبيعتها مشكورين، وشكرا.

السيد وحيد فاضل (نائب رئيس مجلس الأمة):

في البداية أرحب بالسيدة والسادة الوزراء، نشكر كذلك السيد الوزير على العرض القيم والمفصل الذي قام به واستفدنا كثيرا بالأرقام وبالوضع الصحي الحالي، نثمن كذلك المجهودات المبذولة من طرف الدولة وعلى

رأسها السيد رئيس الجمهورية والتي كانت لها نتائج إيجابية ملموسة، كذلك نثمن الطاقم الصحي على مستوى ولاية سكيكدة الذي يبذل مجهودات جبارة للتحكم في الوضع الصحي وبهذه المناسبة نشكر الأطباء والممرضين والعمال القائمين بدورهم كما ينبغي.

وفي هذا الإطار كُلِّفتُ من طرف هؤلاء بطرح انشغالاتهم، هذه آلانشغالات كنت سأطرحها في الجلسة التي كانت مبرمجة سابقا وأجلت إلى جلسة اليوم فلا أدري إن تم حل المشكل الذي سأطرحه أم لا، والمتمثل في افتقارهم إلى كل المعدات والمستلزمات من الألبسة الواقية والكمامات وكل ما يخص الحماية الفردية وهذا لتفادي العدوى لهم ولعائلاتهم، كذلك أجهزة التنفس الصناعي مع العلم أن ولاية سكيكدة غير مجهزة كما ينبغي.

فقرارات رئيس الجمهورية من أجل النهوض بقطاع الصحة هي قرارات صائبة وكمثال على ذلك ولاية سكيكدة بها حوالي مليون وخمسون ألف نسمة لا تحتوي على جهاز تصوير بالرنين المغناطيسي (IRM) في القطاع العمومي، حيث أن أجهزة السكانير تم اقتناؤها من ميزانية الولاية.

الأرقام المقدمة من قبل الوزير المنتدب هي أرقام عامة، حبذا لو كانت مفصلة حسب الولايات، في حين لا ندري أهمية العدد الإجمالي من عدمه؛ كذلك المجهودات الجبارة التي قامت بها الدولة في اقتناء المعدات والمستلزمات في الآونة الأخيرة، ولكي يقوم العمال والأطباء بواجبهم على أكمل وجه لابد من إمكانيات مادية ووسائل الحماية.

النقطة الثانية، نلاحظ حسب الإحصائيات التي تبث يوميا من طرف وسائل الإعلام بأن هناك انخفاض في عدد الوفيات رحمهم الله وكذلك في عدد المرضى في قاعات الإنعاش، هل هذه المؤشرات تدل أننا وصلنا إلى الذروة أو تجاوزناها، هل هناك طريقة لاعتماد رفع الحجر الصحي ومتى؟ بالإضافة إلى معرفة مدى إمكانية فتح المدارس والجامعات أم لا ؟

السيد سليمان زيان (مقرر لجنة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي والجالية الجزائرية في الخارج):

أنا أضم صوتي وأكون كما قال السيد الرئيس مختصرا وأطرح أسئلة مباشرة، وإذا أمكن أتلقى أجوبة من السيد وزير الصحة.

أولا أضم صوتي لصوت الزملاء طبعا، ونشكر قطاع الصحة وعلى رأسهم السيد معالي وزير الصحة والسيد الوزير المنتدب على المجهودات المبذولة، وكذلك أبعث تحية خالصة للأطباء والممرضين وكل عمال الصحة والذين هم في الصفوف الأمامية.

وأذهب مباشرة إلى السيد الوزير، حقيقة الدولة بذلت مجهودات كبيرة في توفير المستلزمات الطبية والوقائية، خاصة للأطباء والممرضين والعمال في قطاع الصحة، إلا أن – السيد الوزير – هناك نقص كبير في هذه المستلزمات الوقائية وخاصة الكمامات للمواطنين، لأن المواطن يتساءل ! الدولة تطلب منه حماية نفسه وعندما يتجه إلى أماكن يحتاج فيها إلى كمامات ليحمي نفسه وعائلته، لا يجدها، كما أنها مفقودة في الصيدليات، السيد معالي الوزير هل يمكن وضع كمية من الكمامات المستوردة في الصيادلات لبيعها للمواطن؟

السؤال الثاني، هناك تساؤلات حول أرقام الحالات المشتبه فيها، السيد الوزير هل الفرق بين الحالات المؤكدة والمشتبه فيها؟ هل تجرون لهم التحاليل أو تصفون لهم العلاج حتى الشفاء؟

في الأسبوع الأخير ظهرت الحالات المشتبه بها وتحت العلاج حوالي 4000 شخص والحالات المؤكدة حوالي 2600 شخص، المواطن يتساءل كيف ذلك؟

السؤال الثالث، سيدي الوزير من ناحية الوقاية اليوم وللأسف رغم التحسيس من طرف وسائل الإعلام ووزارة الصحة وغيرهما، هناك نوعية من المواطن لا يلتزمون حتى بمسافة الأمان، اليوم صباحا فقط رأيت تجمعات المواطنين (المتقاعدين) بشكل كبير أمام مركز بريدي، ولا وجود للشرطة، ألا ترون سيدي الوزير ضرورة إعطاء تعليمات لمرافقة المواطن في الأسواق والمساحات والأماكن العمومية لفرض النظام؟

السؤال الرابع والأخير، السيد الوزير، الأطباء والممرضون الذين هم اليوم في مواجهة مباشرة مع المرض، ألا ترون أنه من الواجب حمايتهم وحماية عائلاتهم بتعميم الإقامات الخاصة لهم لأنهم يمكنهم نقل الفيروس إلى مساكنهم كون الطبيب في خطر كما هو معمول به في العالم؟ هذه الإقامة الخاصة بدأ تطبيقها في بعض الولايات ولم تعمم على الولايات الباقية، مع العلم أن كل الولايات مسها الضر من هذا الوباء كون الطبيب يعمل مباشرة مع المريض.

ولكم منا كل التدعيم سيدي الوزير على المجهودات المبذولة وتحية خاصة للدولة الجزائرية وعلى رأسها السيد رئيس الجمهورية،

السيد نورالدين بالأطرش (رئيس لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان والتنظيم المحلي وتهيئة الإقليم والتقسيم الإقليمي):

السيد الوزير، أولا التحية للسيد رئيس الجمهورية الذي يواكب الوضع الحالي في الجزائر بعد تفشي وباء كورونا ومنه إليكم وإلى كل الطاقم الحكومي وأيضا إلى الجيش الأبيض، أطباء، ممرضين وكل القائمين على قطاع الصحة، وإلى الجيش، الدرك، الأمن، الكشافة، الجمعيات والمجتمع المدني وكل الغيورين على هذا الوطن الموجودين حاليا في الميدان.

أظن سيدي الوزير أن هذا الوباء ابتلاء من عند الله عز وجل وجاء ليصحح مسارا كان خاطئا في حق المنظومة الصحية نتكلم عن العالم ككل والجزائر خاصة.

بعد مطالعتي من سنوات السبعينات إلى اليوم، الجزائر أنفقت حوالي 70 مليارا دولار أي تقريبا ميزانية عدة دول إفريقية، لكن بالنظر إلى المنظومة الصحية فهي مريضة ونتداول على لسانكم سيدي الوزير حين قلتم بأن المنظومة الصحية ضعيفة بالنظر للدول الأوروبية، فعلا هي مريضة سيدي الوزير ولا تتحملون إرثا ورثتموه.

إني أرى نية خالصة ولو أنكم جئتم في ظرف عصيب، أقول نية خالصة في العمل سيدي الوزير؛ وأمر مباشرة إلى السؤال الأول:

السؤال الأول: في الظروف التي تمر بها الجزائر هل ترون بأن لدينا الإمكانيات الكافية للتصدي لهذا الوباء؟ خاصة وأن الحالات المؤكدة ترتفع يوما بعد يوم، تصور سيدي الوزير لو زاد هذا الوباء في الانتشار مع الإمكانيات المحدودة المتوفرة والمستشفيات المتوفرة، هل نحن قادرين على استيعاب هذا الكم؟ ماذا حضّرت وزارتكم لمثل هكذا حالات جديدة من الوباء؟

السؤال الثاني، لماذا لا نقوم بالتشخيص المبكر كما هو جاري حاليا في الدول الأوروبية؟ في المنازل والشوارع، سيدي الوزير، هناك بعض الحالات لديها مناعة ولا تظهر عليها أعراض المرض ولو تم التشخيص المبكر يمكن عزله وإقامته في الحجر الصحي، بحيث يمكن لهذا الشخص نقل العدوى وتتفشى في وسط المواطنين.

سيدي الوزير، أحببت القول بأن نية السيد رئيس الجمهورية بإعادة القيمة الحقيقية للصحة؛ العمل والمجهود المبذول من طرف الجيش الأبيض في الواجهة ومخاطرتهم من أجلنا، نرى مستشفيات مهترئة، سيدي الوزير، وأتكلم تحت رقابتكم الضيقة، تكلمنا سابقا حول مستشفى بعين تادلس، تتسرب منه مياه الأمطار وحاليا يستقبل حالات عديدة لمرضى كورونا، سيدي الوزير أتمنى وعلى وجه السرعة لو يقومون بتصليح الأسطح، مهما تكلمت سيدي الوزير لن أستطع أن أصف لكم الحالة، فيجب القيام بزيارة لتعاينون الوضعية.

أكثر من ذلك، سيدي الوزير، أتمنى رفع التجميد عن بعض المستشفيات مثلا مستشفى تشيكي فارا، الذي يحتوي على 500 سريرا يصلح لكل شيء إلا لاستقبال المرضى !! فعلا الصحة مريضة ولا نحملكم المسؤولية ولكن تكون مبادرة من الآن فصاعدا.

كذلك مستشفى 240 سرير مازالت الأشغال به قائمة وهذا بعد مرور 12 سنة ولم ينجز بعد، في بعض الدول يتم بناء مستشفى خلال 10 أيام.

كما تم تحويل المركز الاستشفائي الجامعي إلى مستشفى عادٍ لأنه باستطاعته استقبال مرضى كورونا.

أيضا هناك كذلك مستشفيات: عشعاشة، بوقيرات، ماسرى، هياكل بدون روح، لا نلوم المدراء، فالأمر راجع لانعدام الإمكانيات، أتمنى اتخاذ قرارات صارمة بهذا الخصوص.

أخيرا سيدي الوزير، نحن نقوم بواجبنا في الأحياء والمدن والاتصال والتواصل، حيث يوجد بعض البلديات لا تحتوي على قاعات علاج وأخرى مغلقة، وانعدام الاستعجالات، نتمنى سيدي الوزير تدخلكم في هذا الأمر.

وأكثر من هذا سيدي الوزير، أتلقى يوميا مراسلات عبر شبكة التواصل الاجتماعي من طرف عمال الشبه طبي، آن الأوان من أجل توظيفهم وهم مستعدون للتطوع من أجل الوطن؛ كما نرجو سيدي الوزير إيجاد حل لهذه الفئة.

السيد أحمد بوزيان (رئيس لجنة الصحة والشؤون الاجتماعية والعمل والتضامن الوطني):

باعتباري رئيسا للجنة الصحة بمجلس الأمة، سأكون موضوعيا بعيدا عن البراغماتية، يقول عز من قائل في محكم تنزيله: (ولنبلونكم بشيء من الخوف والجوع ونقص من الأموال والأنفس والثمرات وبشر الصابرين) صدق الله العظيم. إنطلاقا من هذه الآية الكريمة في ثبوتها وقطعيتها وقبل كل شيء نحمد الله على هذا البلاء والابتلاء بل ويزداد إيماننا أكثر بهذا الحمد إذا كنا مؤمنين مصدقا لقوله صلى الله عليه وسلم: «عجبا لأمر المؤمن! إن أمره كله خير، وليس ذلك لأحد إلا للمؤمن، إن أصابته سراء شكر فكان خيرا له وإن أصابته ضراء صبر فكان خيرا له».

بعد هذه الديباجة، وبما أننا جزء من هذا العالم نحتاط كما يحتاط الآخر وفي هذا الشأن يجب أن نعترف ونقر إحقاقا للحق، بأن بلادنا الجزائر ممثلة في رئيسها وطاقمها الحكومي

كانت سباقة في فرض إجراءات الحجر مع أولى مؤشرات هذا الوباء ولا نخفي سرا إذا قلنا إنها كانت أسبق في ذلك من الدول الأوروبية نفسها، وبمجرد انتشار الفيروس كان خط الدفاع الأول لمواجهته هو الجيش الأبيض، أعني المنظومة الصحية بكل طواقمها ومن ورائهم جنود الظل على اختلاف انتماءاتهم العسكرية والمدنية، الذين وإن اختفوا فإن أعمالهم ظاهرة لا ينكرها إلا جاحد، رافعين تحية خاصة إلى عمال النظافة.

وأود أن أذكر هنا أن لا فرق بين أعمال رفيعة ووضيعة لأنها تصب في رافد واحد هو حفظ وحماية صحة المواطن باعتباره رأس المال الحقيقي الذي تعول عليه البلاد، لأن هذا الفيروس الذي لا يُرى لا يفرق بين بروفيسور في الطب وبين سائق سيارة إسعاف، فرحمة الله عليهم جميعا ونحسبهم من الشهداء وما ذلك على الله بعزيز.

نخلص في ذلك أن دولتنا لم تدخر أي جهد بل وفوق ذلك سابقت الزمن وانتشار الفيروس لتحمي المواطن الجزائري أيًا كان ودليلنا في ذلك أنها سخرت أسطولها الجوي لجلب أبنائها في أي بقعة كانت على هاته الأرض بل والذي يبعث على الفخر أكثر أنها استطاعت أن تحصل على معدات طبية وبكميات هائلة وفي ظرف قياسي ومازالت مستمرة في تلبية حاجيات المواطن الجزائري لمواجهة هذا الوباء.

نقول ذلك برغم إشاعة المغرضين وأعداء الوطن، وبرغم تثميننا لكل هذه الجهود أرجو أن لا يفهم من كلامنا أننا ندعو إلى التثبيط من العزائم في هذه الظروف الحرجة بل والله يشهد أننا ندعو لأن تكون بلادنا رائدة في مجال التكفل الطبي بمواطنيها ليس في إفريقيا فحسب بل وحتى عالميا؛ نقول ذلك وبحكم احتكاكنا بمختلف شرائح المجتمع عموما والأطقم الطبية خصوصا في مصالح الاستعجالات في كثير من الولايات أنهم يشتكون من نقص في المعدات الخاصة لمواجهة وتطويق هذا الفيروس بدءا بالكشف المبكر باعتبارهم خط الدفاع الأول، مثمنين جهودهم التي يقف دونها الإخلاص.

وبما أني من ولاية تيارت أثمن من هذا الموقع وأثني على ما تقوم به الأطقم الطبية والشبه طبية بولايتي ومن ورائهم مديرية الصحة والسلطات الولائية وأخص بالذكر السيد الوالي المعين حديثا والذي أبان عن قدرات هائلة في تسيير الأزمات؛ ولقد ورد إلي اللحظة تساؤل من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي من كوادر الوزارة في إطار مواجهة كورونا يقولون هل توجد حقا فرق للبحث العلمي في هذا الإطار ؟

وفي الأخير لا يسعني إلا أن أذكر خصال الشعب الجزائري المتجذرة فيه أبا عن جد، ومن أبرزها شيم التضامن والوقوف إلى جانب المناطق المتضررة جراء هذا الوباء ونعني بهم إخوتنا في ولاية البليدة عملا بقول الحبيب المصطفى: «مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم كمثل الجسد الواحد، إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى» صدق رسول الله.

السيد ناصر بن نبري (المراقب البرلماني):

تقوم الطواقم الطبية ومهنيي القطاع الصحي بمجهودات جبارة لمواجهة انتشار الوباء وبهذه المناسبة ومن هذا المنبر أوجه لكل مستخدمي السلك الطبي، والتمريض والأعوان تحية تقدير وتضامن على العمل النبيل الذي يقومون به في هذه الظروف الصعبة، وكذلك أوجه تحية تقدير وعرفان للمجهودات التي قام بها الجيش الوطني الشعبي وكل أسلاك الأمن وإلى كل قطاعات الدولة وخاصة وزارة السياحة التي حجزت مركبات سياحية للمواطنين الوافدين من الخارج وأنوه بالمجهودات التي تقوم بها الإدارة المحلية وعلى رأسها السادة الولاة ورؤساء الدوائر ورؤساء البلديات وإلى كل المجتمع المدني والجمعيات وخاصة عمال النظافة.

سيدي الوزير،

أولا: هل سطرت وزارة الصحة برنامجا تدريبيا خاصا لهؤلاء المستخدمين على الوقاية من الفيروس وكيفية حماية أنفسهم وكيفية التعامل مع المرضى بطريقة تمنع انتقال العدوى إليهم وفق البروتوكولات وتوصيات منظمة الصحة العالمية؟

ثانيا: يعتبر القطاع الصحي الخاص في الجزائر أحد الركائز الأساسية في المنظومة الصحية، نظرا لدوره كمرفق وداعم للقطاع العام، فما هو دوره في مواجهة فيروس كورونا وكيف يمكن المساعدة من أجل تخفيف الضغط على المرفق الصحي العمومي، خاصة بعد دعوة وزارة الصحة عبر مديرياتها الولائية لجميع ممارسي الصحة الخواص من أطباء وأطباء أسنان من أجل استئناف نشاطهم وضمان الخدمة العمومية من أجل التكفل بالحالات الاستعجالية؟

ثالثا: نتابع باهتمام الدور الكبير الذي تلعبه السلطات العمومية من أجل توفير المستلزمات الطبية الضرورية للتعامل مع انتشار الوباء إلا أن وتيرة عملية الكشف عن المرض مازالت بطيئة نظرا لتحمل المخابر المرجعية عندنا لعبء القيام بالكشف. ماذا عن استيراد وتعميم استعمال أجهزة الكشف السريع المعتمد في كثير من الدول؟

رابعا: ما هو دور المؤسسات المحلية العمومية والخاصة في توفير وتلبية الاحتياجات الوطنية من وسائل الحماية كالكمامات الطبية، المآزر ووسائل التعقيم، وكل ما يندرج في إطار المجهود الوطني لمكافحة فيروس كورونا؟

خامسا: على غرار العديد من الدول التي بدأت إجراءات تخفيف، ماهي الخطوات العملية التي تنوي الحكومة اتخاذها أثناء رفع الحجر الصحي، لتجنب موجة ثانية للوباء؟ وهل سيتم اعتماد الرفع التدريجي للحجر، وكيف يتم ذلك؟ مع ملاحظة أن تطبيق الحجر الجزئي من الساعة الثالثة مساء إلى السابعة صباحا يشكل ضغطا على الناس ما جعلهم في كثير من الأحيان لا يلتزمون به، وكلنا لاحظنا حالات الاكتظاظ في الشوارع والأسواق والاختناق في المرور، فلماذا لا يتم التخفيف من الحجر بما يرفع المشقة على الناس؟ وماذا عن التسهيلات التي يجب توفيرها لبعض الشرائح في ظل إجراءات الحجر لتمكينهم من مزاولة نشاطهم على غرار صغار الفلاحين ونحن على أبواب شهر رمضان العظيم، ورمضان كريم لكل الشعب الجزائري والأمة الإسلامية.

سادسا: اعتمدت الجزائر على بروتوكول علاج بدواء الكلوروكين، هل كان اعتماد هذا البروتوكول لأنه فعال ولأن الدواء متوفر محليا؟ ولماذا لم يتم اعتماد بروتوكولات علاج أخرى على غرار دواء إنترفيرون الذي تنتجه كوبا والذي أعطى نتائج مشجعة في العديد من الدول التي طبقته مثل أوروبا وأمريكا؟

وأخيرا أطرح انشغال محلي يتعلق بنقص سيارات الإسعاف على مستوى مستشفى برج منايل وشكرا.

السيد محمد بوبكر (نائب رئيس لجنة الصحة والشؤون الاجتماعية والعمل والتضامن الوطني):

سوف أختصر في الكلام كون موضوع الصحة يمكن التكلم فيه كثيرا.

زميلي وزير الصحة، نرى أن قطاع الصحة كان مهملا منذ سنين على مدى تعاقب الوزراء من قبل، لكن اليوم تحرك هذا القطاع وبقوة وهذا ما نشجعك عليه ومن كلامك أقتبس قولك: «لدينا كفاءات»، نعم الجامعة في كل القطاعات كونت أناسا لهم طاقة، وبالنسبة لقطاع الصحة تم تكوين أطباء ومختصين وأساتذة ومسؤولين في هذا القطاع، لكن في وقت سابق تم إهمالهم وتهميشهم؛ اليوم نرى وزير الصحة ومع رئيس الجمهورية اتخذوا إجراءات تشرف القطاع وتشرفهم.

كذلك سيدي الوزير، تكلمنا عن العقود بحيث لا نستطيع الاستغناء عنها في المستشفيات لأنها تحفز العمال.

كذلك بالنسبة للأشخاص اليوم ليست لديهم أخلاق، بحيث الذي لديه إمكانيات يستطيع العلاج عكس الذي ليست لديه فإنه ليس له الحق في العلاج، واليوم نجد التزامات تسمح للذي ليست له إمكانيات بالعلاج.

نتكلم عن الجيش الأبيض وإن صح التعبير لكن أقول الطبيب صاحب المئزر الأبيض حيث كلٌ في عمله، الجندي يحارب عدوا مرئيا؛ أما الطبيب فيحارب العديد من الفيروسات التي لا يمكن رؤيتها، كما حددت مسافة الأمان بواحد متر مما يجعل الطبيب في خطر، إذ أن رذاذ اللعاب يمكن أن ينتقل بمجرد التنفس أو الكلام وبالتالي تنتقل العدوى.

بمجرد انتشار فيروس كوفيد 19 لاحظنا أن العديد من المستشفيات توقفت عن العمل دون مراعاة أن هناك أمراض أخرى لا يمكن إهمالها كمرضى السرطان، وهذا ما نوه إليه السيد وزير الصحة، كما لا ننسى التذكير بالنسبة إلى السيد الوزير المنتدب للصيدليات بوجوب توفير مخزون كاف للأدوية الضرورية.

وفي سياق الحديث عن المستشفيات كما ذكر زميلي من مستغانم، أشير بأنه يوجد 5 مستشفيات بولاية مستغانم في طور الإنجاز ولم تنته الأشغال فيها بعدُ؛ وهذا راجع للظروف التي كان قطاع الصحة يعاني منها في ظل المسؤولين القائمين عليه آنذاك.

فيما يخص موضوع مجانية العلاج وهي نقطة مهمة وكما ذكرت سيدي الوزير أن الشخص غير المؤمن ولديه الإمكانيات عليه أن يدفع.

بالنسبة للأسئلة سيدي الوزير، هل وصل فيروس كوفيد إلى الذروة أم لا؟ لأن أعضاء اللجنة المسؤولة عن متابعة وضعية فيروس كوفيد على مستوى وزارة الصحة مختلفون في الرأي، هناك من يقول وصلنا إليها وهناك من يقول أننا لم نصل بعد !

أظن أن السيناريو الكارثي الذي تكلموا عنه بأنه سيحدث يوم 15 أفريل، الحمد لله استطعنا تجنبه بحيث لم تكن هناك أي مشاكل بالإضافة إلى أن حالات الوفيات في نقصان.

كذلك بالنسبة للأدوية المستعملة منها دواء (H-droxy chloroquine) ودواء (Azithromycine) مع إضافة دواء(Sulfate de zinc) بالإضافة إلى الأملاح المعدنية وهذا يعتبر علاجا واعدا؛ لكن السؤال المطروح هل فيه أعراض جانبية بالنسبة للأشخاص الذين أخذوا هذا الدواء؟

وحسب معلوماتي هناك أعراض خفيفة بحيث نستطيع الاعتماد على هذه الأدوية، فالمسؤولون والجزائر لديها الحظ في اختيارها السير في هذا الطريق، كذلك بالنسبة للمواد الأولية التي نستوردها من الهند لابد من توطيد علاقات متينة مع الدول للحصول عليها دون أي مشكل.

سيدي الوزير، هناك أخبار تقول بإيجاد اللقاح بعد حوالي خمسة أشهر، فهل نحن مستعدون لاقتنائه بالكمية اللازمة على عكس ما جرى في لقاح (H1N1)؟

كذلك أضم صوتي لصوت زميلتي الأستاذة، لإلزامية وضع الكمامات بالنسبة للمواطنين، يمكن ذلك، مع أن السؤال يبقى مطروحا.

بالنسبة للكشف قدمتَ لنا أرقاما وقلت أن تحليل(PCR) صحيح وأنه موثوق منه ومحدد. كما صرحت سيدي الوزير بأنه يوجد 215.000 تحليل (PCR) و36.000 كاشف سريع؛ لكن إذا أردنا الوصول إلى رفع الحجر الذي يجب أن يتجهز له كل الطاقم الحكومي، الولاة، المنتخبين، الجمعيات، السكان ويجب أن يشاركوا جميعهم، هنا يجب دراسة الموضوع بدقة، كيف يكون رفع الحجر الصحي، هل سيكون ولاية بولاية أو يكون محدد حسب المنطقة؟

وفي هذه الحالة نعمل بالفحوصات أو أي شيء نستطيع التحكم فيه من خلال توصيات موجهة للمواطنين باحترام مسافة التباعد الاجتماعي التي لم يأخذها بعين الاعتبار الكثير من المواطنين.

كما لا أنسى التكلم عن أطباء المهجر الذين شرفوا الجزائر.

وفي الأخير أشجع قطاع الصحة، كما نتمنى الخير لكل الجزائريين وأوجه الشكر أيضا للجيش الوطني الشعبي، وشكرا سيدي الرئيس.

السيد علي بلوط (رئيس لجنة الثقافة والإعلام والشبيبة والسياحة):

باختصار سيدي الرئيس، المجهودات التي بذلتها الدولة، والمجهودات المبذولة في كل ولاية لا أحد ينكرها، ومن ينكرها فهو جاحد للحق.

سيدي الرئيس، السيد الوزير، الظروف تتغير من ولاية إلى ولاية مثلا أنا أتيت من ولاية تيسمسيلت لاحظت أن ظروف عمل الطواقم الطبية تعتبر كارثية من ناحية الهياكل والوسائل، ربما لديكم نظرة عليها.

كذلك تطرقتم سيدي الوزير إلى إعادة الهيكلة وإعادة النظر في قطاع الصحة، ربما يعتبر سابقا لأوانه كون الكل متجه لمحاربة فيروس كوفيد 19، نتمنى بعد الخروج من هذه الأزمة أخذ بعين الاعتبار رفع التجميد عن مشاريع مستشفيات 240 سرير.

لدي بعض الأسئلة سيدي الوزير:

السؤال الأول: فيما يخص مستلزمات الوقاية والحماية، ربما الأمر يختلف من ولاية إلى ولاية كولاية تيسمسيلت التي تفتقر إلى مستلزمات الوقاية الفردية خاصة فيما يخص بدلات العمل.

السؤال الثاني: فيما يخص دواء «هيدروكوسي كلوروكين» حسب التصريحات فقد أثبت نجاعته، ولكن يوجد تضارب حوله في بعض الدول وتصريحات الخبراء.

في ظروف مثل هذه، تعمل الشركات القوية المنتجة للدواء لتغليط الرأي العام من أجل الربح؛ كما نجد في بعض دول الرأسمالية والعولمة المتوحشة تتنكر للحقائق وتغلط الرأي العام من أجل الربح السريع، والسؤال هو إذا تم اكتشاف دواء آخر ما موقف بلادنا بعدما اختارت بروتوكول «هيدروكوسي كلوروكين»؟

الشيء الذي يهم السلطات والمواطن هو ما هي فاتورة ما بعد هذا الوباء؟ بحيث أننا حتى هذه اللحظة لا نعلم إذا كنا قد وصلنا إلى الذروة أم لا. وشكرا سيدي الرئيس.

السيد محمد عامر (رئيس لجنة التجهيز والتنمية المحلية):

في الحقيقة بعد العروض الواضحة التي قدمها السادة الوزراء، في الحقيقة الصمت أحسن، لكن من واجبنا إبداء رأينا في الموضوع.

إن المجهودات التي تقوم بها الدولة من القمة إلى القاعدة لمواجهة هذا الفيروس لا غبار عليها؛ ونحن كنواب لا ننكر مجهودات الدولة الجزائرية.

نطلب من الله عز وجل أن يرفع عنا هذا الوباء، كما نرجو من الله عز وجل حفظ الأطباء والممرضين وعمال النظافة ... إلخ.

كما نطلب من السيد الوزير أن تكون الإجراءات المتخذة من طرف الدولة صارمة حفاظا على الوطن والمواطن، لأن هذا الفيروس كشف وضعية المنظومة الصحية لكل العالم وليس للجزائر فقط، ألحق الضرر لكل العالم؛ ومنه سيدي الوزير أطرح عليكم القضايا التالية:

أولا: يجب عليكم تدعيم المستشفيات بأجهزة السكانير في 48 ولاية.

ثانيا: يجب معرفة عدد أجهزة التنفس الصناعي في كل ولاية.

ثالثا: كيف تستفيد الولايات من 215.000 كشف طبي و36.000 كشف سريع، وكيف يتم توزيعها على 48 الولايات، حيث في بعض الولايات يوجد نقص؟ هل يرفع الوباء على البليدة فقط؟ لا أريد أن أسترسل في الكلام لكي لا أتهم بأمور أخرى.

سيدي الوزير، لدي ثقة في قطاعكم لكن يجب تغيير المنظومة الصحية وإعادة النظر فيها، كون هناك دول رأسمالية ومتقدمة تضررت من هذا الوباء، والحمد لله ما يزال القطاع العام واقف ويقوم بعمله.

وبالنسبة للسيد الوزير المنتدب المكلف بالصناعات الصيدلانية، هناك نقص في تمويل السوق الوطنية، حيث هناك أدوية واسعة الاستهلاك قاربت على النفاذ.

ونرجو من الله رفع هذا الوباء والسلام عليكم ورحمته وبركاته.

السيد: عبيد بيبي (رئيس لجنة الفلاحة والتنمية الريفية):

نحن في بداية هذا الوباء كنا نتابع باهتمام الجهود غير المسبوقة المبذولة من طرف السلطات العمومية من أجل توفير المستلزمات الطبية لمواجهة انتشار كوفيد 19 وجعلها تحت تصرف مختلف المؤسسات الصحية العمومية عبر كامل التراب الوطني.

سيدي الوزير، هناك بعض المؤسسات الاستشفائية العمومية بولاية خنشلة تعاني من نقص في المستلزمات خاصة الأقنعة، الكمامات الطبية، المآزر، أجهزة التنفس ولواحقها، هذه تعتبر وسائل حماية للقطاع الصحي، هذا النقص يؤثر مباشرة على مجهودات الفرق الطبية في إطار مكافحة هذا الوباء ووقف انتشاره في هذه الولاية علما أن الحالات تزداد يوميا.

من جهة أخرى، أحيي الأطباء، المرضين، والأعوان .. حتى تبقى هذه الخدمات المقدمة دائمة وليست ظرفية فقط، نحن نعلم أن القطاع مريض وللنهوض به يجب بناء قاعدة صحيحة ترتكز على النوعية.

من أجل هذا سيدي الوزير، أطلب من سيادتكم التدخل لدى مختلف المصالح من أجل توفير هذه المستلزمات لهذه الولاية، هذا من جهة.

ومن جهة أخرى، اليوم الجزائر لديها قاعدة إنتاجية، بحيث توجد معامل يمكنها صناعة الكمامات والمآزر والبدلات، كذلك يمكن تسخير قطاع النسيج في هذا الشأن، من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي في هذا القطاع.

كذلك سيدي الوزير، بالنسبة للمعدات توجد معدات في حاجة إلى صيانة كونها متوقفة وأخرى تحتاج إلى قطع غيار وإلى غير ذلك؛ حبذا لو تكون مؤسسة مكلفة بالصيانة حتى نستطيع التعرف على نقص كل ولاية.

كذلك نطالب، سيدي الوزير، بفرع معهد باستور بالولاية، ولاية خنشلة.

لا من أن هذه المعطيات تدخل في استراتيجية الدولة من أجل تنظيم اقتصاد البلد.

ومن جهة أخرى - كما صرح بذلك السيد الوزير الأول - لابد من الترخيص لبعض التجار لممارسة عملهم في بعض القطاعات، لأن الأمور تختلف من ولاية إلى أخرى، مع احترام الإجراءات المعمول بها.

وفي الأخير نشكر كل العاملين في قطاع الصحة، من الوزير إلى أبسط عامل، ونشكر الحماية المدنية وكذلك وزارة الدفاع على المجهودات والمساهمة الفعالة حقيقةً، وكذلك نشكر جميع النقابات والجمعيات الخيرية والمجتمع المدني ورجال الخفاء ورجال المال والأعمال على مشاركتهم.

نحن اليوم في حالة تضامن فعلي وحقيقي من أجل أمن واستقرار الوطن، يجب دعم الحكومة ومساندتها في جميع القطاعات من أجل عودة الثقة بين الدولة والمواطن.

كما نطالب الحكومة بالإصغاء إلينا كوننا منتخبين من طرف الشعب وممثلين له،

السيد نورالدين بن قرطبي (رئيس لجنة الدفاع الوطني):

ليس لدي ما أضيفه على كل ما قيل من طرف زملائي حول هذا الوباء وكذا حول الأعمال التي قام بها كل الأطباء وكل الطواقم الطبية وهم في الجهة الأمامية، وأغتنم هذه الفرصة لأقدم كل الشكر والشكر كذلك لك سيدي الوزير على هذه الأعمال، وفقكم الله والسلام عليكم.

السيد فؤاد سبوتة (مقرر لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان والتنظيم المحلي وتهيئة الإقليم والتقسيم الإقليمي):

بداية الشكر للسادة الوزراء على ما يقومون به من جهود لمواجهة هذا الوباء والشكر الخاص موصول إلى الأطقم الطبية التي تواجه هذا الوباء بكل حزم، سأتجنب الحديث عن ولاية جيجل، معالي الوزير، لأنه سبق وأن تحدثنا عن هذه الولاية والنقائص الكبيرة الموجودة فيها، لكن سأورد لكم بعض الملاحظات المستقاة خلال زيارتنا لمختلف المستشفيات سواء في الولاية أو من خلال ما قاله السادة الأعضاء.

عندما نتحدث عن الأرقام التي قدمتموها بخصوص كل هذه المستلزمات الطبية التي تصل تبعا من دولة الصين الشقيقة بقرارات حازمة من السيد الرئيس ووقوفكم شخصيا عليها، لكن يلاحظ أنه يوجد كثير من الأطقم الطبية إلى حد الساعة تشتكي من نقص في هذه المستلزمات وهذا ما وقفت عليه شخصيا، وهو ما يشاطرني فيه أغلبية الأعضاء المتدخلين من نقص في هذه المستلزمات لدى الطواقم الطبية.

وهذا يحيل الإشارة إلى ضرورة مراجعة الأرقام المقدمة من طرف مدراء الصحة على مستوى الولاية، هناك خلل إما في إيصال المساعدات أو أن هذه المساعدات تصل باحتشام.

الأمر الآخر الذي أودّ الإشارة إليه، سيدي الوزير، هو أن أغلب عيادات الأطباء الخواص الآن مغلقة، وخاصة الأخصائيين؛ إننا نحن في حاجة إليهم في هذا الظرف بالذات؛ وأعتقد أن الوضع والضرورة يقتضيان إجبار هؤلاء على تقديم يد المساعدة للأطقم الطبية التي تعبت كونها تعمل ليل نهار من أجل مواجهة هذا الوباء.

سيدي الوزير، لدي سؤال حول بروتوكول العلاج المقدم للمرضى، صحيح أنه أعطى نتائج جد إيجابية بدليل شفاء الكثير من المرضى ومغادرتها المستشفى، هل هناك متابعة لهذه الحالات للتأكد من شفائها نهائيا؟

وفي الأخير ربما هذا الوباء، سيدي الوزير، ومن خلالكم والطاقم الحكومي ككل يؤدي بضرورة إلى مراجعة المنظومة الصحية بشكل كامل وشامل، لأن هذا الوباء أبان عن الكثير من العيوب الموجودة في هذه المنظومة والضرورة تقتضي مراجعتها بشكل شامل، وشكرا لكم.

المجد والخلود لشهدائنا الأبرار، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس مجلس الأمة بالنيابة:

بعد سماع تدخلات السيدة والسادة الأعضاء، يتبيّن لنا أن اللقاء كان ضروريا لتبادل الآراء والسيد الوزير سيأخذ بعين الاعتبار كل هذه الملاحظات والاقتراحات والانشغالات والتساؤلات التي تمّ التعبير عنها؛ وسوف يتمّ صياغة وإعداد تقرير حول جلسة الاستماع هذه ونوافيكم به - السيد الوزير – حتى تتمكنوا من مراعاة كل ما جاءت به تلك التدخلات أثناء الممارسة اليومية لأعمال ونشاطات القطاع الصحي.

والآن، أحيل الكلمة مرّة أخرى إلي السيد وزير الصحة لتقديم ردوده على ما تمّ التعبير عنه في القاعة من انشغالات وتساؤلات، الكلمة لكم السيد الوزير.

وزير الصحة والسكان يرد على تساؤلات الأعضاء

أولا سعيد جدا بمشاركتي في مجلس الأمة، وسجلت كل الأسئلة وأنا مستعد في أي وقت بعد انتهاء هذا الوباء للقاء معكم لتقديم كل المعطيات والإجراءات التي تتخذ ومشاركتكم في القرار المتخذ والاستماع إليكم كونكم ممثلين عن الشعب، وهذا بهدف إعطاء صورة مشرفة للقطاع.

أحاول الآن الإجابة على الأسئلة، سيدي الرئيس، باختصار.

بعد انتهاء الوباء سنعمل ككل الدول على إنهاء الحجر الصحي كون هذا الوباء مجهول واحتمال عودته من جديد كما حدث في دولة الصين ولا بد من أخذ احتياط كبير خاصة عند انخفاض الأرقام، وهناك احتمال أن تصبح الكمامة إلزامية للجميع.

بخصوص دواء الكلوروكين، فيه مؤشرات إيجابية جدا ولكن استعماله يكون حسب كل حالة، والحمد لله هناك المئات ممن خضعوا لهذا العلاج وهم في حالة جيدة، إلا نسبة قليلة جدا وهم أصحاب الأمراض المزمنة.

أما بالنسبة لإفريقيا هناك خطر كبير والجميع يتوقع هذا، كون هناك دول لا تتوفر على المستلزمات والكواشف الطبية مثلما هو موجود لدى الدول الأوربية.

بالنسبة للحد من التجمعات وعدم الوعي واللامبالاة للمواطنين، هذه حقيقة لكن بالمقابل الكثير من المواطنين ملتزمون بالإجراءات المفروضة.

حقيقة أن عدم الوعي واللامبالاة أدى إلى ارتفاع الحالات المسجلة وهذا معروف، لهذا فإن في الكثير من الدول تم فرض نظام الحجر الشامل والتباعد الاجتماعي بالقوة، بالرغم من نقص الحالات المسجلة وهذا في كل الدول.

بالنسبة لمستشفى متليلي (غرداية) به 31 حالة، أما بالنسبة لسيارات الإسعاف لدينا كل المعطيات، وبعد الانتهاء من هذا الوباء لدينا خريطة وطنية دقيقة لكل المستشفيات، وبعد اطلاعي على هاته الخريطة لاحظت أنها غير متوازنة من حيث المستشفيات والوسائل مقارنة بالكثافة السكانية لكل منطقة.

بالنسبة للكمامات فهي معقمة من البلد المستوردة منه، كما هناك أنواع عديدة من الكمامات، ويمكن صنع الكمامات في المنزل، حاليا في الولايات المتحدة الأمريكية يتم توزيع كمامتين أسبوعيا للشخص الواحد، نعم هذا ما أصبحت عليه أقوى دولة في العالم، كذلك بالنسبة لجناح الاستعجالات في الولايات المتحدة يشبه نظيره في الدول الضعيفة لأنه يتزايد فيه يوميا عدد المرضى والطاقم الطبي لا يستطيع معالجتهم جميعًا.

بالنسبة للمعلومات والاتصالات والدعاية المحلية والخاصة، فقد دعمناها برقم الاتصال الأخضر 3030، بالمطويات، الإعلانات، وكذلك الرسائل النصية في الهاتف النقّال وعبر أمواج الإذاعة وهذا يوميا، وكذلك في القنوات التلفازية؛ كما دعمتنا وزارة الاتصال، ونحن نتحدث يوميا ونُقدّم الشرح والتوعية.

بالنسبة للعيادات الخاصة، في بداية الأمر كانت مغلقة لافتقارها إلى المستلزمات، أما الآن تم تدارك الأمر وعادت إلى نشاطها، كما سيتحدث عن ذلك الوزير المنتدب بالتفصيل في الأمر من أجل التوضيح أكثر.

بالنسبة لولاية برج بوعريريج، لا نستطيع توزيع الكواشف كون توزيعها يخضع إلى خريطة وطنية والعدد قليل، لذا يجب علينا وضعها في الأماكن المحددة من طرف معهد باستور.

بالنسبة إلى المستلزمات الطبية، أؤكد لكم أن كل القطاعات تتوفر عليها، والمشكل يكمن في عملية التوزيع بالوحدة الطبية في حد ذاتها كون الجميع يريد حمايته الشخصية وعائلته، وهذا يطرح مشكلا؛ فقد تم توزيع 5 ملايين كمامة مع وجود 20 مليون في الاحتياط لدى الصيدلية المركزية؛ كما أنّ بعض المستشفيات لا تطبق التعليمات من حيث طريقة خروج المرضى.

عند بداية هذا الوباء كنا نعمل بنظام الكشف بـ (PCR)، وهناك خبراء في الأشعة صرحوا أن هناك يُمكن الكشف بالسكانير عن وباء كورونا من خلال صورة تشوّه الرئة وهذا معمول به في كل الدول؛ ولما كان لدينا نقص في الكواشف الطبية في بعض المناطق، لجأنا إلى اعتماد الكشف بصور أشعة السكانير وهي ليست نتائج دقيقة مئة بالمئة، بالإضافة إلى البحث عن مكان قدوم المصاب واحتكاكه مع الناس فيصبح حالة مشبوه بها ويتم علاجه عن طريق الكلوروكين كونه لا توجد لديه أعراض جانبية، خاصة وأن موسم الحمى الموسمية انتهى، وهذه الحالات تعتبر حالات مشبوهة وليست مؤكدة.

بالنسبة لولاية البليدة وقضية معهد الكلى، يوجد كشف (PCR) مازلنا ننتظر موافقة معهد باستور عليه فقط.

بالنسبة للنقابات، فقد استقبلناها كلها وبالخصوص نقابة الأطباء الخواص وتم استقبال رئيس النقابة يوم الجمعة الماضي مع مجموعة من الخبراء، وفي بداية الأمر تم منحهم 140.000 كمامة من أصل 740.000؛ وحاليا يتم توزيع 500 كمامة أسبوعيا.

سيدي الرئيس، في أوضاع مثل هذه وفي ظل المعطيات الدولية يجب المحافظة على الكميات المتوفرة ونبتعد ونحارب التبذير، لأننا لا نعلم ماذا سيحدث غدا. أما بالنسبة لمدراء الصحة فنحن نلبي لهم طلباتهم ونطالبهم بعدم التبذير.

أما بالنسبة لتاريخ نهاية أفريل وهو تاريخ نهاية الفيروس، هذا ما قاله السيد رئيس الجمهورية، فهو لديه المعطيات والخبراء يمدونه بالمعلومات يوميا، وأنا شخصيا تفاجأت بالمعلومات التي بحوزته ودرجة تحيينها، خاصة وأنه طلب منا المعطيات حالة بحالة، وحي بحي، ويتم دراستها مع الخبراء، نحن نتفق معه وإن شاء الله تكون نهاية أفريل هي نهاية للفيروس.

بالنسبة لفتح ملحقات معهد باستور بالولايات، يتم دراسة هذه المسألة وفق خريطة وطنية مستقبلا.

أما بالنسبة لمستشفى 240 سرير بالمسيلة، أعلم أنه ما يزال تحت التجميد وهذا ليس موضوعنا اليوم، وبعد القضاء على هذه الجائحة سوف آتي بخريطة ونتكلم في الموضوع وليكن في علمكم أنه يوجد مئات المستشفيات تحت التجميد.

بالنسبة لولاية خنشلة، فقد طلب السيد العضو عن الولاية بأجهزة التنفس الاصطناعي، حاليا ولاية خنشلة لا توجد بها حالات كثيرة ويمكن القضاء على الوباء فيها، مستقبلا ممكن.

بالنسبة للحالات المصابة والحالات المشتبه بها، لابد من توضيح في هذا الشأن سيدي الرئيس، الحالات المصابة هي الحالات المؤكدة والحاملة للفيروس، وهذا بجهاز الكشف بـ (PCR)، أما الحالات المشتبه بها فهي الحالات التي تم تشخيصها عن طريق السكانير وتخضع للعلاج؛ كما لدينا قوائم للأشخاص المؤكدة إصابتهم والأشخاص المحتملة إصابتهم.

بالنسبة للذروة، لا يوجد أي شخص في العالم باستطاعته تحديدها، كون الحالات تتزايد ثم تستقر ثم تنخفض، لأنه في العالم وحتى الخبراء لا يتكلمون عن الذروة ولا يمكن تحديدها مسبقا.

بالنسبة لصناعة الكمامات في الجزائر، يوجد 5 متعاملين ولم نكن في حاجة إليها، ولكن مع انتشار الوباء فقد صدّر متعامل 40 مليون كمامة !! وتم اتخاذ الاحتياطات مع السيد وزير المالية لمنع التصدير، وكذلك مع السيد وزير الداخلية للبحث عن المضاربين والمخازن السرية، والمشكل اليوم يتمثل في ندرة المواد الأولية التي تدخل في صناعة الكمامات.

بالنسبة للجزائريين المقيمين في الخارج، فقد قدموا لنا كل الدعم وكنت قد تكلمت عن لاعب مشهور قام باقتناء لفائدة بلده 50 مليون كمامة واقترح شراء أجهزة أخرى؛ وكذلك جزائريين في الداخل قدموا لنا هم أيضًا مساعدات.

بالنسبة للمطارات فإن جميعها مغلقة، أما بالنسبة للجزائريين المقيمين في الخارج فقد تم إجلاء أكثر من 11.000 جزائري، وتم وضعهم تحت الحجر الصحي في فنادق 4 و5 نجوم، تتحمل الدولة كامل المصاريف وهذا بتوجيهات والتزامات من السيد رئيس الجمهورية؛ وهذا لم تقم به كل الدول في العالم، حيث في ولاية تيبازة مثلا هناك أشخاص بقوا في الحجر الصحي لمدة شهرين كاملين، عوض 14 يوما، وهذا من أجل سلامتهم.

بالنسبة للإحصائيات حسب الولايات، هي موجودة ومفصلة من حيث عدد الكواشف المقدمة والمستلزمات وغيرها، حيث لدينا قوائم تبين كل شيء بالإضافة إلى منصة إلكترونية تحتوي على كل شيء أيضًا.

بالنسبة للحجر الصحي وتوقيته، يكون ذلك تدريجيا وحسب الحالات المرضية لكل ولاية؛ وهو من صلاحيات رئيس الجمهورية الذي يقرر بشأنه، ونحن اليوم في وضعية ليست بالسهلة وحتى على مستوى العالم، حيث هناك دول متقدمة تعاني من هذا المشكل ونحن نستفيد من تجاربهم حتى لا نقع في أخطائهم، ولم نصل بعد إلى ما وصلوا إليه.

بالنسبة للكمامات، بالرغم من أنّه يمكن صنعها في المنزل ومع ذلك وتطبيقا لتعليمات رئيس الجمهورية فإننا نستورد كل أنواع الكمامات من أجل حمايتنا، ويمكننا مساعدة بعض الدول الإفريقية.

كما أعلمكم أن جميع الحالات المؤكدة والمشتبه بها تخضع إلى العلاج وتقدم لأصحابها الأدوية.

بالنسبة للتجمعات عند مراكز البريد وفي الأسواق، هذا خارج عن نطاقنا وهو من اختصاص وزير الداخلية والأجهزة الأمنية وهي تقوم بعملها؛ ونحن نطلب من المواطن أن يكون واعيا من تلقاء نفسه أحسن من تدخل الشرطة.

بالنسبة لحماية الأطباء، فإنّ لديهم لباس خاص لحمايتهم في العمل وهذا من أجل عدم نقل المرض إلى عائلاتهم.

وحسب المعطيات، فإنّ عدد المصابين ليس في تزايد كبير ولدينا كل الإمكانيات لمواجهة الوضع، حيث تم تجهيز وتجنيد الجميع في القطاع.

وفيما يخص الكشف، فإنّه لا نستطيع الكشف عن كل الشعب والسكان، هذا مستحيل، فلا توجد أي دولة في العالم قامت به، الدولة الوحيدة في العالم التي تقوم بـ 500.000 كشف أسبوعيا هي ألمانيا؛ والشيء الإيجابي في كلّ ذلك هو أنه سنتمكّن من إنتاج الكشف محليا بعد حوالي أسبوعين إلى ثلاثة أسابيع إن شاء الله.

بالنسبة لولاية مستغانم، كنت قد برمجت زيارة لهذه الولاية، فإنّه من غير المنطقي أن الولاية بها كلية للطب وهي تفتقد لمستشفى جامعي !!

حاليا لا توجد أي دولة قامت بإنهاء الحجر الصحي ونحن نشاهد ونتابع ذلك، بحيث يمكن الاستفادة من تجاربهم والحفاظ على سلامة شعبنا.

بالنسبة لبروتوكول العلاج المتبع في الجزائر، فإنه يستعمل في العديد من الدول المتقدمة رغم أن الوزارة قدّمَتْ لها اقتراحات بروتوكولات أخرى من عدّة دول منها بولونيا، روسيا، الصين، كوريا وكوبا، لكننا اخترنا البرتوكول المطبق حاليا لأنه معروف لدينا، علما أن هناك

أشخاص آخرون يتكلمون عن وصفات أخرى كالقرنفل ونبتة الشيح، وآخر يتحدث عن دواء لا نعلم مصدره ولديه فريق طبي ... إلخ؛ ونحن اعتمدنا البروتوكول الذي أعطى نتائج ملموسة في الميدان.

بالنسبة لتخصيص سيارة إسعاف لمستشفى برج منايل، فإن المدير العام لمصنع الصومام لمنتجات الحليب التزم بالتبرع بحوالي 15 سيارة إسعاف، وأظن أن ولاية برج منايل تُعدُّ ضمن هذه الحصة.

لابد من توضيح شيء بخصوص العلاج والأشخاص المحتاجين للعلاج في الجزائر، لدينا 3 أصناف يحتاجون إلى العلا على النحو الآتي:

الصنف الأول: الأشخاص الذين لا يملكون شيئا، هذا الصنف تتكفل به الدولة عن طريق وزارة التضامن ووزارة الصحة.

الصنف الثاني: هم موظفون يشاركون عن طريق الاقتطاع من رواتبهم.

الصنف الثالث: الأشخاص الذين لديهم الإمكانيات، فيجب عليهم المشاركة في صندوق الضمان الاجتماعي، وهذا ما يؤدي إلى تحسين ميزانية المستشفيات وكذا تحسين العلاج والخدمات الصحية، فالصحة أو العلاج لكل المواطنين وهو حق مكفول دستوريا، حيث عند دخول أي مريض إلى المستشفى تتكفل به الدولة أو صندوق الضمان الاجتماعي أو غيرهما، المهم أن يكون لديه ضمان اجتماعي.

بالنسبة لولاية تيسمسيلت، كان لديها فائض كبير في مخزون الكمامات في شهر فيفري بكمية قدرت بحوالي 740.000 كمامة، فأمرنا بتوجيه الفائض إلى الصيدلية المركزية من أجل توزيعه على ولايات أخرى؛ ولدينا قوائم بالتجهيزات الموجودة في كل ولايات الوطن وتوزيعها والتصرف فيها من صلاحيات وزارة الصحة فقط.

بالنسبة للكواشف الطبية، يتم توزيعها حسب الأولويات وحسب المناطق المتضررة أكثر.

وأنا مستعد في حالة تنظيم لقاء آخر للحضور والتكلم معكم، ونحن ملتزمون بتوزيع كل المستلزمات على جميع المستشفيات على مستوى كامل التراب الوطني كما ننتظر ونترقب استلام الملايين من المستلزمات.

وأخيرا سيدي الرئيس، أظن أنني أجبت عن جميع الأسئلة وقدمت توضيحات كافية، ونستمر ونواصل العمل مع الطواقم الطبية في الميدان للقضاء على هذا الوباء في أقرب وقت إن شاء الله؛ وشكرا سيدي الرئيس.

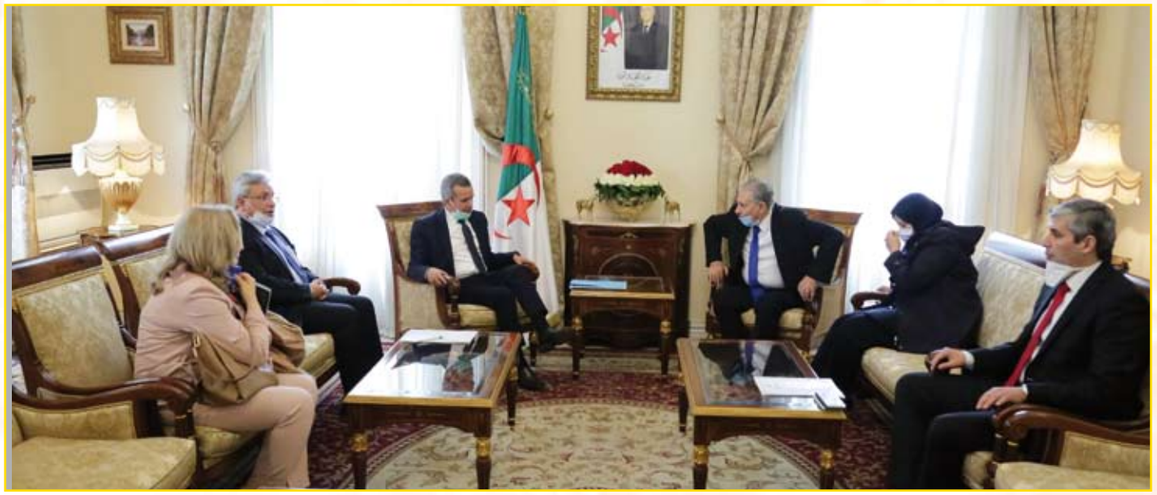

رئيس مجلس الأمة بالنيابة:

«سنتجاوز هذه المرحلة الصعبة ونستخلص الدروس منها»

السيد رئيس مجلس الأمة بالنيابة، شكرا للسيد الوزير.

نظرا لضيق الوقت نكتفي بهذا القدر من النقاش والردود، والسيد الوزير قد تطرق إلى كل الجوانب التي عبّرت عنها تساؤلات وانشغالات السيدة والسادة أعضاء هيئة التنسيق لمجلس الأمة.

وكخلاصة لهذا اللقاء، أتوجه بالشكر إلى السيد وزير الصحة وزميله الوزير المنتدب على تلبيتهما الدعوة وحضورهما هذا اللقاء الخاص حول موضوع الساعة والذي يشغل عقولنا وبالنا جميعًا، ولا ننسى أن المستقبل ما يزال أمامنا.

على كل حال، هذه تجربة مست كل دول العالم، وقد اتخذ السيد رئيس الجمهورية إجراءات أولية كانت ذات أهمية بالغة في الحالة التي نعيشها اليوم؛ بالإضافة إلى اجتماعات المجلس الأعلى للأمن واجتماعات الحكومة حول هذا الموضوع والمتابعة والقرارات الناجمة عنها، حيث نلاحظ من كل هذا وجود إرادة سياسية قوية في متابعة الأوضاع عن كثب وكمثال على هذا إجلاء الرعايا الجزائريين في الخارج حيث وصل عددهم إلى 11.000 شخصا مع التكفل التام بهم عند العودة، وهذا شيء نفتخر به.

كذلك نعتبر أن وزارة الصحة مسؤولة عن السكان جميعا من حيث توفير وضمان الصحة العامة لهم، وذلك يدخل في صميم مهامها فهي تسمى «وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات».

وكما سبق لي أن قلت هناك المهم وهناك الأهم، وإن شاء الله سنتجاوز هذه المرحلة الصعبة ونستخلص منها الدروس؛ كل هذا التجنيد وروح التضامن من المواطنين والمصالح الإدارية وعمال الصحة الذين هم في الخندق الأول ولا ننسى مصالح الأمن والحماية المدنية الذين لهم علاقة مباشرة بالمسألة وغيرهم؛ وهنا نشيد أيضًا بدور الجيش الوطني الشعبي الذي نجده في كل المراحل وفي كل الأوقات، ونذكر دائما مكانة الجيش الوطني الشعبي وهو سليل جيش التحرير الوطني بحق وجدارة، وهو دائما في المقدمة والطليعة كونه يرتبط بالشعب والوطن ويؤدي دوره من البداية إلى النهاية ونحن فخورين به، وهذا ما يجعلنا نطمئن عن المستقبل الذي نتجه إليه، بالرغم من أنّ المراحل والرزنامة التي كانت محددة من قبل فقد تأجلت إلى ما بعد الوباء.

نثمن إعلان السيد رئيس الجمهورية عن تأخير الإصلاحات السياسية المنتظرة من خلال الدستور وقانون الانتخابات وقانون الأحزاب وهذا بسبب الوضع الراهن الاستثنائي جراء الأزمة الصحية العالمية نتيجة انتشار وباء كورونا فيروس كوفيد - 19.

هناك من يقول اليوم «جزائر جديدة»، وأنا أحبذ القول «ديمقراطية جديدة»؛ فالجزائر تبقى هي الجزائر، وإنّما نبني دولة للجميع بكل أطيافها، ويجب التفريق بين الدولة والحكم وما بين الدولة والسلطة، بحيث السلطة تأتي من الانتخابات وتتغيّر من مرحلة إلى مرحلة ولكن الدولة لا تتغيّر حسب تغيّر الحكام أو السلطات، فالدولة للجميع؛ ولما نصل إلى هذا المستوى فإننا نضمن مستقبل الدولة، ذلك أنّ منبع الدولة هو أول نوفمبر ويجب أن يمتد إلى كل الأجيال.

فالحكومة تعمل مع الخبراء من أجل إعداد استراتيجية مستقبلية للجزائر للعام 2034 من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، ولدينا اليوم مؤشرات تدل على هذا، كما لدينا كفاءات وخبراء باستطاعتهم العمل والتفكير في بناء الدولة من جميع النواحي، بعد انتهاء الوضعية الحالية وتجاوزها إن شاء الله.

مرة أخرى وبهذه المناسبة، نتمنى النجاح لهذا القطاع الحساس والذي هو الواجهة الأمامية، كما ندعم برنامج الحكومة الذي صادقنا عليه، ونشجع جميع المبادرات الحسنة.

ونحن نتابع الأوضاع عن كثب وفي استعداد للعمل متى سمحت الظروف وكلّما دعت الضرورة، كما نحن بصدد التحضير للعمل عن بعد في حال وجود نصوص قانونية ذات طابع استعجالي تستوجب إحالتها على هيئتنا، وهذا باستعمال نفس التقنية التي رأيناها مؤخرًا خلال انعقاد مجلس الوزراء، وقد تحدثت مع المصالح التقنية لمجلسنا للنظر في توفير واستعمال هذه التقنية، بالتنسيق مع السيد وزير البريد، قصد تجسيد هذه العملية.

مرة أخرى، بارك الله فيكم ورمضان كريم إن شاء الله، كما نتمنى كل النجاح والتوفيق للشعب الجزائري.

فعاليات الدورة الـ 14 للجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط (APM)

شارك وفد برلماني عن مجلس الأمة، في فعاليات الدورة الـ 14 للجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط (APM)، والتي نظمتها الجمعية بالتعاون مع البرلمان اليوناني، وذلك يومي 20 و 21 فيفري 2020، بالعاصمة اليونانية أثينا.

تشكل الوفد البرلماني لمجلس الأمة من السادة:

- محمد زكرياء، عضو مجلس الأمة،
- عبد المجيد مختار، عضو مجلس الأمة،
- محمد قطشة، عضو مجلس الأمة،
- الطاهر غزيل، عضو مجلس الأمة.

وقد ناقش المشاركون في هذه الدورة مواضيع متنوعة تهم منطقة المتوسط، وذلك في إطار اجتماعات اللجان الدائمة للجمعية، على غرار التطور السياسي والأمني في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والتبادلات الاقتصادية والتجارية، وكذا التعاون السياسي والأمني والاجتماعي والبيئي، ومواجهة الإرهاب والتغيرات المناخية، بالإضافة إلى نشاطات الجمعية البرلمانية للمتوسط للعام 2020. وقد تم خلال هاته الدورة مراسم انتقال رئاسة الجمعية البرلمانية للمتوسط للفترة 2021-2020.

اجتماع الدورة الشتوية للجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا AP/OSCE

شارك وفد برلماني مشترك فيما بين الغرفتين في اجتماع الدورة الشتوية للجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا AP/OSCE ، وذلك يومي 20 و 21 فيفري 2020، بالعاصمة النمساوية فيينا.

تكون الوفد من السادة:

- الهاشمي جيار، رئيس المجموعة البرلمانية للثلث الرئاسي، رئيس الوفد،
- علي بلوط، رئيس لجنة الثقافة والإعلام والشبيبة والسياحة بمجلس الأمة،
- سالم بن مبارك، عضو مجلس الأمة،
- محمد شنوفي، نائب بالمجلس الشعبي الوطني،
- بوسيف طويل، نائب بالمجلس الشعبي الوطني.

وقد انعقدت خلال الدورة اجتماعات اللجان الدائمة الثلاث، واللجنة العامة لمناقشة مواضيع عدة من بينها:

- آثار التغير المناخي على الأمن ودور البرلمانات.
- مساهمة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في الأمن الاقتصادي والبيئي.
- حل النزاعات الطويلة: أدوات وآليات منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

الطبعة الثانية لفعالية تُعنى بالتدريب والربط الشبكي Fem Parl MENA

شاركت السيدة لويزة شاشوة، نائب رئيس مجلس الأمة، في الطبعة الثانية لفعالية تخص برلمانيات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تُعنى بالتدريب والربط الشبكي FemParl MENA، والتي نظمتها كندا بالتعاون مع منتدى الفدراليات ومركز المرأة العربية للتكوين والبحث « كوثر»،وذلك يومي 26 و27 فيفري 2020، بتونس (الجمهورية التونسية).

وقد كان الهدف من هذا المؤتمر هو التمكين الاقتصادي للنساء وتحديد العراقيل التي تواجه المساواة بين الجنسين، وكيفية توفير فضاء للنقاش وتبادل التجارب والخبرات في إطار برنامج يتمحور حول العنف ضد النساء وأهداف التنمية المستدامة والتواصل الرقمي.

تضمن جدول الأعمال، مناقشة المحاور التالية:

- النساء البرلمانيات كفاعل في التغيير، وفقا لبنود برنامج التنمية المستدامة لاسيما منها الأهداف المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، والتمكين للنساء ومسألة التغيرات المناخية.
- ممارسات العنف ضد النساء في حالات السلم والنزاع: دور البرلمانيات والنساء الرائدات، في الوقاية من العنف ضد النساء بأنواعه السياسي والجنسي واللفظي والمعنوي.

الاجتماع النظامي المشترك للبرلمان الإفريقي

شارك السيد حوباد بوحفص، رئيس المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني، عضو البرلمان الإفريقي، في الاجتماع النظامي المشترك بين لجنة التجارة والجمارك والهجرة، ولجنة النقل والصناعة والاتصالات والطاقة والعلوم والتكنولوجيا، والذي نظم خلال الفترة الممتدة من 02 إلى 07 مارس 2020 بالرباط (المملكة المغربية).

وقد تضمن جدول أعمال الاجتماع دراسة ومناقشة عدة محاور منها:

- تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية: التحديات والفرص،
- تعزيز التجارة الإفريقية البينية،
- الاقتصاد الرقمي وتأثيره على التنمية في الدول الإفريقية،
- التشريعات المتعلقة بحماية البيانات ذات الطابع الشخصي في إفريقيا.

رئيس مجلس الأمة يشرف على الإحتفال باليوم العالمي للمرأة

بمناسبة اليوم العالمي للمرأة المصادف للثامن من مارس من كل سنة، نظم مجلس الأمة حفلا تكريميا على شرف عضوات مجلس الأمة وإطارات وموظفات المجلس،

حيث قدم السيد صالح قوجيل رئيس مجلس الأمة بالنيابة التحية لهن وهنأهن بمناسبة عيدهن العالمي.

كما تم ايضا تكريم مجموعة من الصحفيات من مختلف وسائل الإعلام.

وحضرت الحفل السيدة بسمة عزوار وزيرة العلاقات مع البرلمان وكل من نواب رئيس مجلس الأمة ورؤساء الكتل وبعض المسؤولين من مختلف الأجهزة والهيئات.

السيد صالح قوجيل يعزي عائلة المجاهد عضو مجلس الأمة المرحوم الطيب فرحات حميدة

انتقل إلى رحمة الله يوم الاثنين 24 فيفري 2020، المجاهد عضو مجلس الأمة المرحوم الطيب فرحات حميدة.

وبهذا المصاب الجلل تقدم السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة بالنيابة بخالص تعازيه والمواساة لعائلة الفقيد، سائلا المولى عزوجل أن يتغمده بواسع رحمته في جنة الخلد ، إنه سميع مجيب.

إن لله وإن إليه راجعون.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مجلس الأمة

الرئيس

إلى عائلة المجاهد المرحوم
الطيب فرحات حميدة رحمه الله

برحل عنا في هذا اليوم الحزين الأليم الزميل المجاهد الطيب فرحات حميدة، ويؤلمني بالغ الألم أن يغادرنا إلى الدار الموعودة.. وأن نفتقده وهو الذي أفضى على عائلتكم الكريمة من روحه وعطائه رعاية الزوج والأب.

آلمني هذا المصاب الجلل.. إذ فقدنا الأخ فرحات حميدة، وفي لحظة الوداع الكئيبة هذه، لا أملك إلا استدرار الرحمات على روحه الزكية، والوقوف معكم بخشوع في محراب الدعاء والتضرع إليه جل وعلا أن يجعل من رصيده الحافل، مجاهدًا وسفيرًا وبرلمانيًا وخادمًا بإخلاص وتفاني لوطنه.. أن يجعل من كل ذلك شفيعًا له.. وزادًا من صالح أعماله التي يلقى بها وجه الله..

وإنني ونحن نتقبل هذا المصاب في وفاة فقيدنا بالرضى والصبر على الابتلاء، أتوجه باسمي ونيابة عن أعضاء مجلس الأمة إلى كافة أعضاء أسرتكم الكريمة وإلى الأصدقاء والأقارب ورفقاء دربه من المجاهدين وأولئك الذين عرفوه وعملوا معه، بصادق مشاعر التعاطف والمواساة.. وخالص التعازي، داعيًا الله سبحانه وتعالى العون على تجاوز هذه المحنة بجميل الصبر والثبات ومتضرعًا إليه أن يتغمد الفقيد برحمته الواسعة في جنة الخلد، إنه سميع مجيب.

"إنا لله وإنا إليه راجعون"

صالح قوجيل

رئيس مجلس الأمة بالنيابة